



جامعة زيان عاشور - الجلفة.



كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

## واقع الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية 2010-2016.

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص تحليل السياسة الخارجية.

إعداد الطالب:

مقدم عيسى.

الموسم الجامعي: 2017/2016.



جامعة زيان عاشور- الجلفة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم العلوم السياسية

واقع الدبلوماسية الجزائرية في ظل  
التحولات الإقليمية 2010-2016 .

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: تحليل السياسة الخارجية.

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالب:

أسامة معقافي.

مقدم عيسى .

الموسم الجامعي: 2016/2017.

جامعة زيان عاشور - الجلفة.

كلية الحقوق العلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

واقع الدبلوماسية الجزائرية في ظل  
التحولات الإقليمية 2010-2016.

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية. تخصص: تحليل

السياسة الخارجية.

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالب:

أسامة معقافي.

مقدم عيسى.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. .... رئيسا.

أ. .... مشرفا ومقررا.

أ. .... عضوا

الموسم الجامعي: 2016/2017.

## شكر وعرهان

أحمد الله الذي وفقني لإتمام هذه المذكرة المتواضعة

وأقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف:

الأستاذ المترم: معقافى أامة.

كما أشكر كل من مد إلى يد العون فى إكمال مشوارى

الدراى. كما أشكر كل أاتذة العلوم الياىة بجامعة زىان

عاشور-الجلفة.

# إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلهي والدتي وإلهي روح والدي رحمته  
الله.

إلهي أستاذي الفاضل "أمانة معقافي" الذي لم يبخل علينا  
بالمساعدة في هذا البحث.

إلهي جميع أستاذة قسم العلوم الإنسانية والعلاقات الدولية  
وعلى رأسهم رئيس القسم الأستاذ "نوري نعاس" ، ونائبه الأستاذ  
"خليل جداوي".

إلهي زملائي في الدفعة.

إلهي أخوتي عبد القادر وبلخيرومحمد وأختي الزهراء.

إلهي أصدقائي ومنهم الصالح والأختين عايشة وميمية.

وإلهي جميع أقراني أمة "مقدم"

مقدمة

تقديم:

يشهد عالم اليوم الكثير من الأحداث على مستوى النظام الدولي أثر هذا الوضع على جميع الوحدات التي تكونه وبالتالي نلاحظ تفاعل غير عادي بينها ، وخاصة على مستوى السياسة الخارجية والدبلوماسية كأداة لتفعيلها ومنه تتحرك الدبلوماسية وفق هذه التطورات والأحداث الجارية الحاصلة عن طريق التفاعل الدولي سواء على مستوى الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث أو ضمن علاقات دول المركز والمحيط، ومنه لا بد أن الوعي بالوضع لزاما على كل وحدة أن تدركه للوصول إلى تحقيق أهدافها أو السهر على المحافظة عليها، والدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية علم وفن يتعين عليها التطور والتحسين تجاه الوضع الراهن .

أهمية الموضوع:

تتحلى الأهمية البالغة للموضوع من أن الجزائر من بلدان ذات عهد حديث الإستقلال واستطاعت الحصول على مكانة حيوية على مستوى دول العالم الثالث خاصة في اقرقيا، من رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة ومن رغم تأثير الاوضاع الدخلية التي عاشتها لفتترات عدة وعلى هذا الاساس أصبح موضوع الدبلوماسية الجزائرية يستدعي الإهتمام فكريا وعلميا عن طريق البحث من أجل الوقوف على أهم المحطات التي ميزت نشاط الدبلوماسية الجزائرية ، ولعل فترة اللاستقرار التي عرفتها لمدة عشر سنوات قلص من اداءها الا انها استطاعت العودة من جديد من خلال اليات عدة من ارساء دعائم السلم والامن ومن تحسين صورة الجزائر على المستوى الخارجي.

مبررات اختيار الموضوع

المبررات الموضوعية : تشهد الدبلوماسية الجزائرية نشاطا متميز، خاصة ما تعيشه على مستوى محيطها الإفريقي والدولي عموما ، خاصة عما شهدته الفتر الحالية من توترات الربيع العربي وانعكاساتها على المنطقة ،اذ تفرض على الدبلوماسية الجزائرية جملة من التحديات خاصة التحديات ذات الطابع الأمني، وهو بدوره مايملي على الجزائر ان يكون لها دور محوري في هذا المجال على المستوى القارة الافريقية خاصة ،وهذا مايرر موضوع واقع الدبلوماسية من حيث التأثير بها الوضع الدولي والإقليمي الراهن وما مدى استمرار والتغير اوالانفتاح والانغلاق في ظل هذا الأخير .

المبررات الذاتية: يعود سبب اهتمامي بموضوع الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة كون الموضوع متعلق بالوطن الجزائر، بالإضافة الإطلاع ورصد أهم التحولات التي يشهدها النظام الدولي ومن تم مدى تأثير هذه التحولات على مسار الدبلوماسية الجزائرية من حيث الإستمرارية والتعتر للوصول الى دبلوماسية فاعلة على المستوى الدولي والإقليمي.

أهداف البحث:

يهدف البحث من خلاله الى مجموعة نقاط تتمثل في:

إعتبار أهمية التجربة التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية بالنسبة للمسار الثابت للدبلوماسية الجزائرية.

قدرة الدبلوماسية الجزائرية على التعامل مع مستجدات القضايا الدولية الراهنة مع الدول الفاعلة

أمتلاك الجزائر كدولة فاعلة في المنطقة القدرة على إحتواء قضايا الأمن والسلم والتنمية في القارة الإفريقية.

الدراسات السابقة: من أهم الدراسات المهمة التي عاجلت موضوع الدبلوماسية الجزائرية تتمثل في :

مذكرة الماجستير الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي الطالب العايب سليم ، سنة 2011/2010، تضمنت الدراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي، وأي العمل الأساساتي ضمن منظمة الإتحاد الإفريقي لتوجيه دبلوماسيتها في دعم قضايا القارة والمساهمة في حلها.

كتاب الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريتريّة، لمحمد بوعشة وتضمن الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وأثيوبيا خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وتناولت نشاط الدبلوماسية الجزائرية من انطلاق القمة ال34 سنة 1998 بواغادوغو تحضيراً للقمة ال35 التي انعقدت في الجزائر وتجسدت مجهوداتها في انهاء الحرب القائمة في القرن الإفريقي .

المشكلة البحثية: في ظل التغيرات التي شهدتها الجزائر أرسى المعالم الواضحة لمسارات السياسة الخارجية الجزائرية وهي تتخذها الى اليوم منابع الحكمة مما مكنها الصمود أمام العديد القضايا الداخلية والخارجية مع إبقاءها على مصالحها الخارجية بل وعملت على تحقيق أهدافها ضمن المجتمع الدولي الذي يشهد تحولات دولية وإقليمية وبهذا نطرح الإشكال الآتي:



فيما تتمثل إنعكاسات التحولات الدولية والإقليمية على الدبلوماسية الجزائرية؟ وكيف تعمل هندسة السياسة الخارجية تجاهها؟

حدود الإشكالية الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة وفق أهم الأحداث التي دارت من سنة 2010 إلى 2016 والمتمثلة في أحداث الثورات الربيع العربي على المستوى الإقليمي مع تعاملات المختلفة للدول الفاعلة في النظام الدولي في ظل تقاطع المصالح وتفتت الهيكل العالمية للنظام الدولية خاصة باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية على رأسه.

حدود الإشكالية المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة بصفة خاصة الدولة الجزائرية والأبعاد الإقليمية لها كالدول المجاورة والمشاركة معها في الحدود، والأبعاد الدولية كالإمتداد العربي القومي .

الأسئلة الفرعية :

01/فيما تتمثل سمات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية؟

02/ماهية التحولات الدولية والإقليمية وأثرها على العلاقات الدولية الراهنة؟

03/ما هو واقع الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضايا الدولية والإقليمية الراهنة؟

فرضيات الدراسة :

01/ساعدت التجربة التاريخية للنظام السياسي في بناء دبلوماسية حديثة للجزائر .

02/ساهم الوعي لدى السياسة الخارجية الجزائرية في تحديد مسار دبلوماسيتها.

03/إستطاعت الدبلوماسية الجزائرية التكيف مع مختلف التحولات الدولية والاقليمية.

الإطار المنهجي: للقيام بدراسة علمية لهذا الموضوع تتوافق مع اليات البحث العلمي اعتمدنا المناهج التالية:

المنهج التاريخي: وهو الذي من خلاله نتبع جميع المراحل التاريخية للدبلوماسية الجزائرية.

المنهج الوصفي: تخلص استعماله ضمن وصف وتشخيص لظواهر التحولات الدولية والاقليمية وتمايز مراحلها.

المنهج التحليلي: تم استعماله للتمكن من فهم لأهم تطورات مواقف الدبلوماسية الجزائرية تجاه التحولات الدولية والإقليمية الراهنة.

الإطار المفاهيمي:

مفهوم التحول: مصدر تَحَوَّل

نقطة تحوُّل : عامل مهمّ يطرأ على دولة أو فرد يقتضي تغييراً محسوساً في مجرى الأمور

التحول السياسي:

يمكن تصنيف التعريفات المعطاة ل التحول السياسي إلى مجموعتين أساسيتين: الأولى تعرف التحول السياسي كـ "سلوك" والثانية تعرفه كـ "أسلوب"

أ- التحول السياسي كسلوك:

يعني التحول السياسي انتقال من موقع إجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو للحزب... كذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكل الاحتمالات كما يعني انتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه: رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية. وهو حسب صامويل هانتنغتن تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية. وهناك من ربط المفهوم بما حدث في أوروبا الشرقية، فعرف التحول السياسي بأنه إنتقالاً لأنظمة السياسية في شرق أوروبا وانتقال الشيوعية/الاشتراكية إلى الديمقراطية/الاشتراكية

ب- التحول السياسي كأسلوب:

تركز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث إنقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية

الإطار النظري: تقوم السياسة الخارجية الجزائرية الحديثة على أسس نظرية تعتمد عليها نحوًا لتحقيق أهدافها إلى أقصى الحدود المتاحة لذلك يمكن أن نسقط تعاملاتها تجاه القضايا الدولية والإقليمية

على النظريات المختلفة التالية وهي:

النظرية الواقعية: تتجلى مواقف الطرح الواقعي للدبلوماسية الجزائرية تجاه العديد من القضايا في تعظيم مصالحها واعتماد البرغماتية في مواقفها الواضحة مع دول العالم خاصة القوي الفاعلة في المجتمع الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية في التوجه معها في القضايا العالمية كالسلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية وارتكاز التعاون غير مشروط والمتنوع اقتصاديا وسياسيا، كما لا تغفل كل ما يجلب لها التمتع في هذا الجانب التعامل مع القوى الفاعلة الأخرى في الجوانب الأخرى على غرار التعاون العسكري، الإستثمارات الإقتصادية.

النظرية البنائية: تركز السياسة الخارجية الجزائرية مجهودات جبارة في هذا النهج تجاه الدول الإقليمية بصفة خاصة من خلال بناء علاقات حسن الجوار المغاربي والإفريقي من خلال التعاون على حل المشاكل المتعلقة بالدول المغاربية وتحميل مسؤولية أمنها المشترك فيما بينها، كما تعمل على بعث التنمية في هذه الدول لمواجهة المشاكل الواقعة عليها وتحلّى ذلك على سبيل المثال مسح الديون للدول الإفريقية.

النظرية الليبرالية: تتجسد رؤية السياسة الخارجية الجزائرية في إعتبار أهداف واسعة تتمثل في مشاركة الجميع وتعود بالنفع على أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول خاصة عبر الوسائل الإقتصادية، وهذا أحد مبادئ التي تقوم عليها النظرية الليبرالية إذ تصور النظام العالمي على أساس الربح للجميع. ومنه تركز السياسة الخارجية الجزائرية على السلم وإرادة دول العالم له ونبد الحرب وبناء العلاقات الإقتصادية التي من شأنها تعزز التطور والتنمية والإستقرار.

تقسيمات الدراسة:

أما موضوع الدراسة التي بصددتها يشمل نقاط مختلفة قمنا بمحاولة ضبطها في الخطة التالية، والمتمثلة في الفصل الأول وهو إطار نظري حول الدبلوماسية الجزائرية وتاريخها الحديث وقضية الدفاع عن القضية الجزائرية في الخارج إلى فترة الازدهار والتي عملت عن الدفاع عن حقوق العالم الثالث وإعادة النظر في استغلال العالم الثالث ودعم حركات التحرر في العالم إلى دور الدبلوماسية في الساطات العالمي والعربية

ومنه قضية الرهائن بطهران، والوساطة بين العراق وايران وغيرها من الاعمال التي جعلت من الدبلوماسية الجزائرية تحتل الصدارة عالميا، كذلك تطرقنا الى اهم المبادئ والسمات الدبلوماسية الجزائرية.

في الفصل الثاني تطرقت الدراسة إلى أهم التحولات التي طرأت على المستوى العالمي والقاري والمتمثل جذور التحولات الحاصلة وتواصلها مع تحولات الوضع الراهن من حيث بنية النظام الدولي وتقسيم القوى وظهور فواعل جديد غير الدول وهنا تكمن الأهمية البالغة في علاقات الدول وفاعل ذو تأثير بالغ على مستوى المجتمع العالمي تتجاذب فيه دعائم القوة المتنوعة، أيضا مايتعلق بموضوع التحولات المتعلقة بالمحيط وهي تأثير تورات الربيع العربي على تقليص التفاعل بين وحدات الدول المشتركة في السياسات ومما انعكس على التنسيق في العمل المشترك تجاه القضايا المشتركة خاصة تلك التي متعلقة باستراتيجيات الامن والسلم وما يهددهما من الارهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للاوطان أي إحتلاط على سلم الأولويات بين اعادة بناء مؤسسات دولية قادرة على مواجهة الأخطار الامنية التي تهددها ام تبقى تتقاتل فيما بينها على السلطة.

أما الفصل الثالث والأخير تعرضت الدراسة الى بعض مواقف الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الدولي والإقليمي في اهم القضايا والتي تتجلى فيهما معالم وصور التحول الدولي وانعكاسه على قدرة تخطي حالة النزاع في هذين البلدين وهما ليبيا وسوريا وما آلى اليه وضع الإقتتال على السلطة والتجرد من مسؤولية الدمار والأنهك الإجتماعي والإقتصادي والسياسي .

ويبقى موضوعالدراسة كمحاولة لرصد تحرك الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة.

الفصل الأول :

الدبلوماسية الجزائرية.

الفصل الأول : الدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الأول : مفهوم الدبلوماسية .

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية.

كلمة دبلوماسية la diplomatie مشتقة من الكلمة اليونانية diploma ومعناه يطوي ، وكانت هذه الكلمة آنذاك تطلق على جزء من الوثائق الرسمية التي كانت تصدر عن الرؤساء السياسيين للمدن التي كان يتكون منها المجتمع اليوناني القديم ، وتمنح إلى أشخاص ، فيترتب لهم بموجبها إمتيازات خاصة<sup>1</sup>. وللدبلوماسية عدة مفاهيم محل الدراسة ، فقد ورد لها اختلافات بين علماء هذا المجال نقدم من بينهم على سبيل الذكر:

تعريف معاوية بن أبي سفيان يقول : " لو أن بيني و بين الناس شعرة لما قطعتها إن أرخوها شددتها وإن شددتها أرخيتها".

تعريف براديه فوديري Pradierfod'ere: (الدبلوماسية هي تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي الدول الأجنبية وبالتالي فهي تثير فكرة الشؤون الدولية ومتابعة المفاوضات السياسية والعلاقات الخارجية ورعاية المصالح الوطنية للشعوب والحكومات في علاقاتها المتبادلة في حالي السلم والحرب ، أي أنها وسيلة تطبيق القانون الدولي ). تعريف راؤول جينه Raoul Genet: بأنها (فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح الدول لدى بلد أجنبي ويتضمن هذا السهر على احترام حقوق ومصالح الدولة وإدارة العلاقات الخارجية طبقاً للتعليمات المرسله ، والقيام بالمفاوضات الدبلوماسية ).

تعريف الأستاذ ريفيه Rivier: الدبلوماسية هي: (علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات)<sup>2</sup>

تعريف ساتو Ernest Satow : أنها (استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين

حكومات الدول المستقلة)

<sup>1</sup>غازي حسين صاريني، الدبلوماسية المعاصرة-دراسة قانونية، ط1، عمان: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص11

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص12.

تعريف شارل دي مارينتنس Châles de Martens: (أنها علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول وبمعنى آخر هي علم أو فن المفاوضات).

تعريف كالفو Ch. Calvo : بأنها علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول أو هي بتعبير أبسط فن إجراء المفاوضات<sup>1</sup>.

تعريف سموحة فوق العادة: "الدبلوماسية هي مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية ، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق تطبيق أحكام القانون الدولي والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة ،وفن إجراء المفاوضات والإجتماعات والمؤتمرات الدولية ، وعقد الإتفاقيات والمعاهدات".

ويرى عبد الفتاح شبانة في كتابه: "الدبلوماسية هي علم وفن ،فهو علم إدارة العلاقات الدولية بين الدول بالوسائل السلمية والتعامل مع غير والتفاوض معهم ، ولها قواعدها وأسسها وفقا لما يطرأ المجتمع الدولي ،وما يسوده من مبادئ ، وقديما قيل "إنما تتكلم المدافع عندما يصمت الدبلوماسي و أن الحرب استكمال للجهد الدبلوماسيين بطريقة أخرى" ، كما قيل "إن الدبلوماسية هي فن التوفيق بين المصالح المتعارضة".

ويعرف د.عدنان البكري: "أن الدبلوماسية ،هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية وفي تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين ، وإدارة علاقتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي"<sup>2</sup>.

أما تعريف القاموس الفرنسي: الدبلوماسية (معرفة العلاقات الدولية ومعرفة المصالح المتبادلة بين الدول)<sup>3</sup>

أما تعريف الموسوعة السياسية : الدبلوماسية هي مجموع المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسيم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين ، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والإقتصادية ) والسياسات العامة للدول وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الإتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الإتفاقيات والمعاهدات الدولية. وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسة

<sup>1</sup>د.غازي صاريني، المرجع السابق، ص13.

<sup>2</sup>تجاجة نوح، الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الدولية الراهنة (مذكرة ليسانس) 2014/2015 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص11.

<sup>3</sup>د.غازي صاريني، نفس المرجع ص14

من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها<sup>1</sup>.

من خلال ماتقدم من التعاريف السابقة للمنظرين المختصين في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية أن التعريف موضوع على حسب منظور كل دارس فهناك من يعرفها على انها الممارسة للسياسة الخارجية من حيث انه لانستطيع ان نفصل بين العمل على مصالح الدولة والمواقف المتخذة، بحيث يمكن أن نميز العديد من المعاني للدبلوماسية إزاء هذا الاختلاف بين المنظرين

أولا :يمكن أن تعني مضمون الشؤون الخارجية للدول بوجه عام وهذا ناشىء عن الإشتقاق من كلمة "دبلوما" وهي ورقة مطوية أو خطاب أو توصية أو وثيقة ومن ثم فهي تعني محتوى الوثيقة .

ثانيا: إدارة السياسة الخارجية وهنا تدل أيضا على الشمول ، بحيث تضم كل الجوانب التأثير التي يمكن أن تمارسه دولة على دولة أخرى ، بما فيها الإلتجاء للقوة .

ثالثا: إدارة العلاقات الدولية بالتفاوض وهنا يحصر التعريف معنى الدبلوماسية في التفاوض ومختلف عن استخدام القوة وفي الوقت نفسه يوسع المعنى بادخال مفهوم الإدارة ومن تم الإنخراط في التعامل مع بعد الإعتماد المتبادل الدولي ، وكذلك مع تفرعات الجانب الدولي للشؤون الوطنية ككل . رابعا: جهاز إدارة العلاقات الدولية ، وخاصة الخدمات الدبلوماسية المختصة ، وهو مفهوم محدود أكثر وفنياً أكثر .

خامسا: الطريقة التي تدار بها العلاقات الدولية .

سادسا : فن ومهارة الدبلوماسي<sup>2</sup>.

التعريف الإجرائي: وعليه يمكننا ان نقدم تعريف اجرائي وهو : الدبلوماسية هي علم وفن إدارة كل علاقات الدولة تجاه الدول الأخرى بما يضمن البقاء على مصالحها وزيادة نفودها وسلامة علاقاتها أثناء السلم والحرب

المطلب الثاني: الدبلوماسية وارتباطها بالسياسة الخارجية:

<sup>1</sup>د. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج02، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص660.

<sup>2</sup> بيتر مارشال، الدبلوماسية الفاعلة، ط1 القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، شارع الجلالة بالأوبرا-الجزيرة، ص35.



إن موضوع الدبلوماسية والسياسة الخارجية أو بمعنى آخر عملية تنفيذ السياسة الخارجية وفق آلية الدبلوماسية يعتبر من المواضيع الأساسية، فظاهرة الدبلوماسية والسياسة الخارجية قد تطورت تطورا أساسيا من كونها ظاهرة بسيطة تقليدية تتعلق بقضية الأمن وتعزيز العلاقات بين الدول بصورة رسمية إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشن الوظائف الإجتماعية، الإقتصادية مجموعات والثقافية للمجتمعات، وتعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعات سلوكيات وتصرفات صانعوا القرار في البيئة الخارجية، بحيث تنصرف إلى النشاطات الخارجية بهدف تحقيق المصلحة الوطنية من خلال برنامج عمل علي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي<sup>1</sup>.

أما الدبلوماسية هي عملية الإتصال والتفاوض في مجال السياسة العالمية وهي أداة أو آلية سياسة التي تستخدم في عملية التفاوض والتمثيل التي تجرى بين الدول في حركة التفاعل الدولي، وذلك بهدف إدارة العلاقات الدولية وتسوية وتنظيم هذه العلاقات، وهي مفهوم مرتبط بالسياسة الخارجية كونها فن إدارة المفاوضات بين الدول في عملية تنفيذ السياسة الخارجية.

تقوم الدبلوماسية بدور فعال وهام في نطاق العلاقات الدولية، حيث بواسطتها تقام العلاقات السياسية والدولية التي تحاول التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، فعن طريق الدبلوماسية يمكن حل المشكلات أو تسوية الخلافات وإشاعة الود وحسب التفاهم بين الدول، وعن طريق الدبلوماسية تستطيع كل دولة أن توطد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى، فتعتبر القوة المحركة للحياة الدولية ومبعث نشاطها، فالدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية للدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها من خلال التوفيق بن خلافات الدول وفتح مسالك للإتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف، ولما كانت الدبلوماسية هي أداة فعالة ورئيسية للسياسة الخارجية فهي تستعمل كمصطلح مرادف للسياسة الخارجية لدولة أو مجموعة من الدول اتجاه دولة أخرى، وذلك يهدف للتعبير عن سياستها الخارجية، وهذا يرتبط بكفاءة هذه الدبلوماسية والأجهزة السياسية في الدولة والتي تعتبر من عوامل قوة السياسة الخارجية للدول<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أ.وهيبة خبيزي، "الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإفريقي"، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، ص280.

<sup>1</sup> أ.وهيبة خبيزي، المرجع السابق، ص280.

وباعتبار الدبلوماسية تلك العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدول ومصالحها فإنها تصبح على علاقة وطنية مع السياسة الخارجية، بل وتشكل جزءا أساسيا منها، فبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية بقدر ما تعتبر أداة تحضير وإعداد لها في ذات الوقت، وذلك من خلال عدة وسائل لتنفيذها منها السلمية ومنها العنيفة. ولتحقيق مصالحها تلجأ الدول إلى هذه الوسائل، حيث تشكل الدبلوماسية بذلك الوسيلة الأساسية سواء في الحرب أو في السلم وذلك لأنها لا تتوقف لا أثناء السلم ولا أثناء الحرب.

وتجدر الإشارة إلى أنه يذهب بعض المنظرين إلى تبني مبدأ أساسي وهو أن السياسة الخارجية والدبلوماسية ليستا مترادفتين، فالسياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، والدبلوماسية هي وجهها التنفيذي، فالسياسة الخارجية من اختصاص سلطات الدولة بما فيها السلطة التشريعية، أما الدبلوماسية هي تنفيذ السياسة وليس إعدادها.

من هنا يظهر تأثير الدبلوماسية في السياسة الخارجية وتأثير كل منهما في العلاقات الدولية والذي يتوقف على عدة عوامل أبرزها درجة قوة الدولة وطبيعة حركتها وذلك وفقا لمتغيرات السياسة الخارجية<sup>2</sup>.

المطلب الثالث: التحول في وظائف الدبلوماسية في ضل الوضع الراهن.

لقد غير التقدم الهائل الذي تم احرازه في ميدان الإتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغيرا عميقا إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها.

فباستثناء الجانب البروتوكولي للوظيفة التمثيلية التي لم يبق منها سوى مغزاها الرمزي فقد

أصبحت المهام الثلاثة التقليدية الأولى للخدمات الدبلوماسية خالية تماما من أي مضمون حقيقي فلم تعد القيادات السياسية في حاجة إلى خدمات السفارات للقيام بوظيفة الإتصال فيما بينها إذ تقوم هذه القيادات بالإنتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد إلى آخر ، بالإضافة إلى وجود وسائل الإتصال العديدة والتي يمكن استخدامها في اجراء محادثات مباشرة عند الضرورة.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 281-282.

ولم يختف الدور الإعلامي للبعثة الدبلوماسية تماما ولكنه اجبر على التغيير إذ عادة ما يتم تداول الاخبار بشكل فردي عن طريق وسائل الإعلام قبل أن تتمكن السفارات من نقلها وبالتالي فلا يبقى لهذه السفارات من دور سوى محاولة تحذير حكوماتها من التغيرات المتوقعة والتي لم تعرف بعد ، أو جمع وتحليل وتفسير الأخبار التي تم نشرها وفي هذا الإطار فعادة ما يتمكن الصحفيون من تحقيق سبق على الدبلوماسيون ، اما فيما يتعلق بالتفاوض فنجد أن هذه الوظيفة نقلت بدورها تدريجيا من نطاق الموكلة إلى السفارات حيث يقوم بها المسؤولون الرسميون مباشرة .وعلى العكس من ذلك نجد أن الوظيفة الرابعة قد تطورت تطورا ملموسا مما يقطع بتنوع وازدياد كثافة العلاقات الدولية ، فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطورا ملموسا في السفارات وهو ما يؤكد على أن السفارات قد تحولت ، حيث عجزت عن الإستمرار كمراكز للتأثير السياسي إلى شئ أشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للإختراق التجاري .

والواقع أن الشبكة الدبلوماسية تعتبر ضحية للتقدم في وسائل الإتصال ، لكن ذلك لا يعني أنها قد أصبحت من مخلفات الماضي ، فالدبلوماسية كفن للتفاوض بين الحكومات لم تختف ولكنها تتم الآن على الهواء مباشرة بين المسؤولين المباشرين<sup>1</sup>.

المبحث الثاني :تاريخ ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية .

المطلب الأول : الدبلوماسية الجزائرية اثناء وبعد الإستقلال.

الفرع الأول: الدبلوماسية الهجومية:سعت الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة إلى التعامل مع معطيات السياسة الدولية، ومحاوله التأقلم معها، ومن ثمة العمل على توظيفها لقدر الإمكانوقدعرفت هذه المرحلة في الفترات التالية:

1965-1954.

1975-1968.

1988-1979.

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الراهنة"، مجلة الفكر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد01، دت، ص90.

حيث فترة 1954-1965 مثلت أزمة عميقة في نضال الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية للتعريف بالثورة وأهدافها خارجيا، فكانت المفاوضات، والاتصالات بين الجزائر وفرنسا والتي كللت بانتزاع الاستقلال، وانتزاع اعتراف فرنسي وعالمي بهذه الثورة.

كما كان لأحداث 19 جوان 1965 نقلة نوعية على مستوى المجتمع الجزائري وقيادته، حيث تغير سلوكه، ونمط تفكيره لاسيما على المستوى الخارجي .

أما فترة 1968 – 1975 أهم مرحلة هجومية في الدبلوماسية الجزائرية وذلك لعدة اعتبارات لعل أهمها: أصبحت الجزائر إضافة إلى بعض الدول . من قادة العالم الثالث . والصانعة لقراراته، كما كانت تصورها الكثير من الدوائر الإعلامية في العالم الثالث<sup>1</sup>.

حيث كانت تنادي بحقوق هذا العالم، وتدافع عنها وقد شهدت الدبلوماسية الجزائرية روجا عالميا في إطار نشاطها داخل حركة عدم الانحياز.

وتعزز دور الدبلوماسية الجزائرية وسمعتها الطيبة والواسعة مع انعقاد المؤتمر الخامس لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1986.

كما تعزز بفعل موجة التأميمات التي مست ثرواتها والتي تأثرت بها العديد من الدول واتبعت نهجها، ثم توجهت هذه الدبلوماسية بأكبر تجمع في العالم دعت إليه الجزائر لمناقشة قضية المواد الأولية على مستوى الأمم المتحدة عام 1974 والذي توج بالإعلان عن ضرورة وضع نظام اقتصادي دولي جيد أكثر توازنا.

والفترة الثالث: 1979-1988 كانت ذات أهمية كبيرة:

حيث شهدت الجزائر أزمة كبيرة مع تفجر قضية الصحراء الغربية، وكان على الجزائر العمل لكسب مواقف مؤيدة لموقفها تجاه هذه القضية، وحتى لا تؤثر هذه الأزمة على موقع الجزائر إفريقيا، وعالميا، سعت السياسة الخارجية الجزائرية بكل وسائلها إلى التقرب من الدول التي تسمى بالمحافظة لوزنها العددي في القارة وذلك رغبة منها في أن تؤيد موقفها الداعم للقضية الصحراوية وقد تمكنت من:

<sup>1</sup>محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية، (الجزائر: دار الجيل 2004)، ص32.

01/ تحييد تونس عبر اتفاقيات الايحاء والوفاق الموقعة في مارس 1983. /02  
 تحييد مصر بعد الاتفاق على برنامج عمل يوازن على ما يبدو بين اتفاقيات كامب ديفيد(\*) والسياسة الإفريقية الجديدة التي تبنتها الجزائر في علاقتها بتقرير مصير الشعب الصحراوي، وذلك على الرغم من أن العلاقة الدبلوماسية كانت مقطوعة بين البلدين بسبب توقيع مصر اتفاقيات صلح مع إسرائيل.

03/التقرب من نيجيريا والتي لعبت دورا هاما في انضمام الصحراء الغربية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982.

04/العمل على تحسين العلاقات الجزائرية الأمريكية خاصة بعد نجاح الجهود الدبلوماسية الجزائرية في قضية الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران.

05/تحسين العلاقات مع فرنسا، والعمل على تقارب وجهات النظر في القضية الصحراوية، وقد حدث تغير ملموس في موقف فرنسا من المغرب حيث لم تعد تؤيده بشكل علني وواضح كما كان عليه الحال في عهد الرئيس الفرنسي (Giscard D'estaing)<sup>1</sup>

الفرع الثاني : مرحلة الدبلوماسية الدفاعية.

كما كان الحال بالنسبة للدبلوماسية الهجومية، فقد عرفت كذلك الدبلوماسية الجزائرية مرحلة دفاعية وتنقسم هذه الأخيرة إلى 3 فترات هي:

1965-1968 ما ميز هذه الفترة هو حدوث الانقلاب العسكري ضد الرئيس احمد بن بلة

حيث واجه هذا العمل انتقادات، وتحفظات عديدة من الخارج والداخل وكان لابد عقب هذا الحدث، من تنظيم البيت الداخلي على أسس جديدة، واستغرق الأمر قرابة الثلاث سنوات، لتعود الجزائر إلى نشاطها الخارجي المعهود، وكان الهدف من هذا النشاط، هو كسب الشرعية لهذا النظام الجديد، فاستقبلت الجزائر لقاء مجموعة ال 77 عام 1967 ثم مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1968.

<sup>1</sup>محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 35

فترة 1975-1979: عملت الجزائر على زيادة نشاطها الدبلوماسي لصالح قضية الصحراء الغربية، إلا أنها وجدت نفسها في عزلة دولية، بسبب دفاعها عن هذه القضية حيث عملت فرنسا على محاصرة جهودها، والضغط على الدول الإفريقية الفرنكفونية من أجل تأييد الطرح المغربي بخصوص هذه القضية. وقد برزت هذه العزلة بشكل جلي في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد بالخرطوم عام 1977<sup>1</sup>.

ولأن الدور البارز في العمل الدبلوماسي كان لرئيس الجمهورية آن ذاك وهو هواري بومدين، فإن مرض هذا الأخير أثر على مؤسسات الدولة، بما فيها الجهاز الدبلوماسي.

أما في فترة 1988-1999: شهدت الدبلوماسية الجزائرية اخطر وأطول مراحلها، حيث دامت قرابة 11 سنة، وقد تحول النشاط الخارجي فيها . خاصة ابتداء من عام 1992 . إلى مجرد رد فعل عما يقال هنا وهناك عبر العالم في علاقته بالأزمة الجزائرية الداخلية، وبقيت الجزائر في موضع المدافع، وأحيانا المتفرج على الانتقادات والحصار الدولي الذي ضرب عليها. وقد شعر بهذا الحصار حتى المواطن العادي الذي كان ينظر إليه وهو في دول أجنبية نظرة الشك والريبة، واستمر هذا الحال حتى عام 1999، ومجيء رئيس جديد للجزائر.

الفرع الثالث:مرحلة الدبلوماسية الدفاعية-الهجومية (1999/2001).

دخلت الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 وضعاً لم يسمح لها بأداء نشاطها الخارجي المعهود، أي

نشاط يتفاعل مع الأحداث، ويعمل على تقديم مقترحات بشأنها.

شكلت أحداث أكتوبر 1988، وتفاعلاتها ثم تحولها إلى الأزمة الكبرى ابتداء من عام 1992، عائقاً كبيراً لم يسمح للنشاط الدبلوماسي بمواصلة مسيرته القوية.

وبقي الوضع على ما هو عليه حتى عام 1999 مع مجيء عبد العزيز بوتفليقة حيث تغير الأمر بسرعة نحو زيادة النشاط الخارجي على المستوى العالمي بالتركيز على أمريكا وأوروبا، وبالأخص إفريقيا،<sup>1</sup> حيث سعت

<sup>1</sup> محمد بوعشة ، الأزمة الجزائرية ، الخلفيات السياسية والإقتصادية والثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 145-

الجزائر إلى إعادة بعث دورها إقليميا من جديد من خلال محورين المحور الأول مكافحة الإرهاب والثاني الإهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعاني منها إفريقيا ، وقد نجحت الجزائر من تسويق تصورهما للإرهاب بحيث تمت اتفاقية تعاون اقليمية على التعاون في مكافحته على المستوى القاري واعتمدت التجربة الجزائرية السباقة كمرجع لذلك، حيث بعد احداث 11 سبتمبر 2001 تلاشى تصور أوربا أمام الضغط الأمريكي من أجل التعاون لمكافحة الإرهاب وحاجته للخبرة الجزائرية في ذلك هذه الخطوة كانت بمثابة تخلص الجزائر من أزمتهما. وترتيبها في أجندة عالمية، حيث كان يقود هذا الجهاز الدبلوماسي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصا حيث عمل على إخراج الجزائر من العزلة، وعودتها بقوة إلى الساحة الدولية<sup>2</sup>.

المطلب الثاني: مبادئ وسمات الدبلوماسية الجزائرية.

الفرع الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

يمكن القول أن الجزائر تبنت العديد من المبادئ في سياستها الدبلوماسية ، وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية ، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار ، كما اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الإستقلال ، وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي ، ويرجع تبني الجزائر لهذه المبادئ إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد خلال الستينات والسبعينات ، كما ترجع كذلك إلى تجاربها مع محيطها الخارجي.

ويعتبر الدستور المحمد الرئيسي لمبادئ وسمات السياسة الخارجية وبالتالي طريقة عمل الدبلوماسية الجزائرية ، وهذه المبادئ هي ثابتة لا تتغير بتغير الأنظمة والرؤساء والقضايا ، كما أن السياسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية تركز على الأمن بمفهومه الموسع كأولوية وطنية أولى وكذا محاولة تلميع صورة الجزائر في الخارج في ما يعرف بالدبلوماسية العمومية .

<sup>1</sup> محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية (صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية، الجزائر: دار الجيل، 2004، ص44.

<sup>2</sup> سليم العايب ، الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر -

باتنة، 2010/2011 ص100

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي سنة 2013 في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93 وقد تبنت الجزائر المبادئ والمواثيق التي تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الإنحياز ، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية<sup>1</sup> .

عليه ينبغي التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل إيجابي يقوم على عدم الإكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة ، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة ، وكذلك إستغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول لكي تصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء تفاهم .

وتتمثل المواد التي تبني عليها مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في مايلي :

المادة 86: تبني الجمهورية الجزائرية المبادئ والإهداف التي تتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية .

المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب .

تلتزم الجزائر ، كلما تهيأة الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية باعتماد صيغ للوحدة أو الإتحاد أو للإندماج ، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة أو العميقة للشعوب العربية. المادة 88: تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتجنيد الوحدة بين شعوب القارة يشكلا مطلباً تاريخياً ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية .

المادة 89: تتمتع الجمهورية الجزائرية ، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية ، عن الإلتحاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريرتها وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

<sup>1</sup> بن عائشة محمد الأمين ، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيوسياسية دراسة حالة مالي ، جامعة الجزائر 03، ص4-5.



المادة 90: وفاء لمبادئ عدم الإنحياز وأهدافه تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 91: لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني .

المادة 92: يشكل الكفاح ضد الإستعمار ، والتميز العنصري محورا أساسيا للثورة.

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والإقتصادي ، من أجل حقها في تقرير المصير والإستقلال ، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

المادة 93: يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، على أساس المساواة ، والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، مبادئ أساسيين للسياسة الوطنية<sup>1</sup>.

ويعتبر الأمن الموضوع الرئيسي الذي تدور حوله السياسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية وهو الذي يحرك كل الأعمال السياسية للدولة فكل سياسة خارجية لأية دولة تهدف لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع ، فالأمن جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية من أجل الحفاظ على البقاء واستقلالية الدولة "بمفهوم النظرية الواقعية" وهو ما عبر عنه الكاتب الأمريكي "بروستر ديني" في كتابه السياسة الخارجية الأمريكية أو الإلزامية التناسق " بالنسبة للمواطن البسيط كما بالنسبة للرئيس فالنظر إلى السياسة الخارجية ككل لا يتجزأ هو الخطوة الأولى نحو النجاح"<sup>1</sup>.

وعليه تدور أهداف السياسة الخارجية الجزائرية حول مجموعة المبادئ التالية :

1- مبدأ حسن الحوار الإيجابي : والذي يعني مجملا إنهاء النزاعات الإقليمية وتفسير النزاعات الحدودية بالإضافة إلى إقامة تعاون جهوي عبر الحدود مبني على المصلحة المتبادلة .

2- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى : باعتبار الجزائر عضو في هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي فإن الجزائر طبقت مبدأ عدم التدخل في علاقاتها الثنائية.

<sup>1</sup> بن عايشة محمد الأمين ، المرجع السابق ، ص6

<sup>1</sup> بن عايشة محمد الأمين ، المرجع السابق ، ص6.

3- مبدأ عدم المساس بالحدود: ويقصد بها في هذا الصدد الحدود الموروثة عن الإستعمار حيث تضمن فعلية مبدأ حسن الجوار الإيجابي ، وجاءت على إثر أول إشكال حدودي بين المغرب والدولة الجزائرية أياما بعد الإستقلال ، ومنه تجسدت إتفاقية آفران 01 جانفي 1969م وإتفاقية تلمسان 27 ماي 1970م ثم معاهدة الرباط 15 جوان 1972م وبهذه الإتفاقيات عالجت الجزائر والمغرب هذه المشكلة الحدودية والتفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم ، فتمت إتفاقية مع تونس يوم 06 جانفي 1970م وإتفاقية أخرى يوم 19 ماي 1983م كما تم التوقيع مع موريتانيا إتفاقية يوم 13 ديسمبر 1983م ومع مالي 08 ماي 1983م ومع النيجر 05 جانفي 1983م أما بالنسبة للحدود الجزائرية الليبية مضبوطة بموجب الإتفاق الليبي عام 1956م

4- مبدأ تشجيع الحوار والحل السياسي:

إن علاقات حسن الجوار لا تعني بالضرورة خلو الدول من بعض المشاكل والنزاعات ووجودها لا يعني إنتهاء علاقات الدول المتجاورة لكن استعمال الحل لهذه المشاكل بالتهديد المباشر يعني أن النزاع بين الدولتين كبير وعميق . فإرادة الدولتين في حل النزاع بالطريقة السلمية غير موجود مما ينجم عن ذلك التنافس في القوة ولكن لا يصل الى إستعمال القوة والتهديد بها، استنادا لما جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة إمتناع الدول عن استعمال القوة والتهديد كما جاء في المبدأ الثاني من الميثاق ضرورة فض النزاعات بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن<sup>1</sup>.

5- دعم الشعوب في تقرير المصير: لقد كان للجزائر نسبة كبيرة في إقرار هذا المبدأ والذي يعتبر شرطا يجب الحصول عليه وتوفيره فلقد كان المنطق الأساسي منه حيث نادى الجزائر به في إطار منظمة حركة عدم الإنحياز فالجزائر وتصورها لعلاقات حسن الجوار الذي تضمنته وفق المواثيق للمنظمات الدولية والإقليمية واستمدا هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الوجود الفرنسي في الجزائر وكان هذا قبل ،دلاع الثورة وأثناء الثورة في حق الجزائر في تقرير مصيرها وترسيخ هذا المبدأ الذي جبهة التحرير الوطني واستمر هذا حتى بعد الإستقلال في دعم حركات التحرر في إطار منظمة عدم الإنحياز<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بن عايشة محمد الأمين ، المرجع السابق ، ص6

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص8.

الفرع الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية:

اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها ، سواء كانت تلك السمات مورثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الإستقلال ، ومن هذه السمات يمكن ذكر سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس )، الطابع الأزموي في السياسة الخارجية ، ثم الحياد في مواقفها تجاه النزاعات مما أكسبها ثقة بين الأطراف المتصارعة.

### 01/العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

تتحلى سمات العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية بالسيطرة فيها الى حد كبير وهذا يعود الى الممارسة التاريخية بعد الإستقلال ، وبناء على الصلحيات الواسعة الممنوحة من طرف الدستور للرئيس بكونه المحدد والموجه للسياسة الداخلية والخارجية للبلاد ، فدستور 1963 في المادة 58 منح الرئيس حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد ، وكذلك دستور 1976 وبموجبه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة العامة للأمم وقيادتها وتنفيذها ، ثم دستور 1989 نصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمم ويوجهها ، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين إلى الخارج ، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم ، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77 "وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية ، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية ، باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية ، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية ، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائر<sup>1</sup> .

انعكست سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في الدبلوماسية الجزائرية ومدى تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية على الإستمرارية والتغيير فيها جراء تغير الرؤساء ، فتغير صنع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي ، ويرجع ذلك إلى درجة الإهتمام بالسياسة الخارجية لدى صنع القرار" حيث أن الإهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض، وتختلف

<sup>1</sup> بن عايشة محمد الأمين ، المرجع السابق ، ص15.

درجة الإهتمام هذه باختلاف درجة الإهتمام بالسياسة الخارجية لدى صناع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب إهتمامات رؤسائها بها.

02/الطابع الأزموي للسياسة الجزائرية الخارجية :

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ضل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون في مرحلة الإستقرار، ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة ، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الإستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن تم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الإستعمارية التي عانى منها المجتمع الجزائري آنذاك ، واستمر هذا النشاط إلى غاية إنقلاب 19 جوان 1965 وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الإنقلاب ، لأن الرئيس أحمد بن بلة كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز النجاح ورواج الثورة التحريرية التي كانت تمثل صحوة تحريرية ثورية لدول العالم الثالث ، ولذلك فإن العديد من هذه الدول عارضت الإنقلاب أو تحفظت عليه ومع مؤتمر مجموعة ال77 دولة عام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث ، وكسبت سمعة في الداخل والخارج ، ولكن موقفها من تفجير النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر ، واعادت الى عزلة شديدة حيث تم إستغلال هذه الأزمة لمحاصرة الجزائر ، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير ، و عزل المغرب عن العمق الافريقي ، و استطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس ، موريتانيا ، مصر و نيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الافريقية عام 1982 و انسحاب المغرب منها محتجا على ذلك ، لتواصل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه<sup>1</sup>.

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية \_ العشرية السوداء \_ أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها سبب الهجوم الشرسة التي تعرض لها النظام جراء طريقة إدارته للأزمة ، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التوقوع على النفس ، و مع بداية انفراج الأزمة و مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد و بدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا ، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه

<sup>1</sup> بن عايشة محمد الأمين ، المرجع السابق ، ص16.

نحو الخارج ، و كل مناطق العالم تقريبا ، و بالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي و الطبيعي للجزائر ، و بعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية و انعقاد القمة الـ 35 لها في الجزائر ، ثم القيام بواسطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا و إريتريا ، و بعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية و الإفريقية . لكن هذه العودة اصطدمت بظهور أزمات جديدة في منطقة الساحل خصوصا مع تواجد أطراف أجنبية قوية على غرار فرنسا و من ورائها الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الذين يسعون للسيطرة على مصادر الطاقة و الثروة في إفريقيا مما أدى إلى تقليص و تهميش دور الجزائر حتى في القضايا التي تهم أمنها القومي \_ أزمة ليبيا و مالي \_ .

### 03/ طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية :

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها ، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية ، و لم تتدخل فيها و لم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر \_ مسك العصا من الوسط \_ كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية و العربية ، ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي ، حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، و لم تخض في الخلافات العربية - العربية ، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير و الاحترام في الأوساط العربية<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> بن عايشة محمد الأمين ، المرجع السابق، ص17 .

## الفصل الثاني :

الأبعاد السياسية و الأمنية

للتحولات الدولية والإقليمية

الراهنة.

الفصل الثاني : الأبعاد السياسية والأمنية للتحويلات الدولية و الإقليمية الراهنة.

المبحث الأول : الأبعاد السياسية للتحويلات الدولية الراهنة.

شهد النظام الدولي على مساره عدة أحداث وقضايا تستلزم أن نجعلها محل الملاحظة من خلال علاقات القوى الكبرى فيما بينها وعلاقات القوى الكبرى مع القوى التابعة لها، لقد تجلّى لعهد طويل الأمد المظهر الجلي أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الإدارة الرئيسة للتأثير على سياسات الدول ومنه الهيمنة الأمريكية على ذروة النظام الدولي، و على إثر توالي الأحداث الدولية وعلاقتها مع الإدارة الرئيسة يتطلب منا إعادة النظر في تغير علاقات عدة تحد من قدرة الهيمنة الأمريكية على العمل بجرية جراء العديد من القضايا الدولية ، وهذا ما يعكس لدينا تصور حول طبيعة أبعاد التحويلات الدولية ومستقبل النظام الدولي وإمكانية الإستمرار أو التغيير عليه، ومن خلال ما سبق نحاول رصد بعض التطورات على الساحة الدولية ونتخذ من أحدث 11 سبتمبر 2001 نقطة ملاحظة لها وطبيعة النظام الدولي الحالي .

المطلب الأول: طبيعة وهيكل النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية.

هناك العديد من التحويلات التي يمكن ان تحصل في واقع القطبية الدولية, نتيجة لحدوث التغيير في نمو القوة بين الوحدات السياسية الدولية المختلفة المكونة للنظام الذي يتجسد في صيغة صعود قوة معينة وهبوط قوى اخرى, وما يرتبط بهذه العملية من التغيير في انماط التفاعلات السائدة بينها, فضلا عن التأثيرات الناجمة جراء الحروب وما يترتب عليها من نتائج , لذا فقد ارتبط التغيير في اي نظام دولي بحالات النهوض والتراجع بالنسبة للدول الأقوى التي سيطرت على النظام, وذلك من خلال استبدال القوة المهيمنة المتدهورة بقوة مهيمنة ناهضة وفقا لعوامل القوة والاقتصاد والتكنولوجيا<sup>3</sup>.

طبيعة النظام الدولي بعد 11 سبتمبر 2001 م :

إن تولي الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من القضايا العالمية دل على الإنفرادية بالنظام السياسي الدولي الذي نعاصره وهذا ما أرهاقها وتجلّى ذلك مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين حيث شهد العالم العديد من التحويلات والمتغيرات أثرت في النظام الدولي ومنه على الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة عليه خاصة فيما يتعلق بأنظمة الحكم والسياسة والواقع الجيوسياسي والعلاقات الدولية كلها

<sup>3</sup> حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية للتحويلات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية ص 04 العدد 43.

برهنت بشكل كبير على ان هيمنة الولايات المتحدة الامريكية اصبحت نسبية في عديد من مناطق العالم ،وانعكست هذه النسبية في العديد من الدول والأنظمة التي تمردت على سياساتها ومخططاتها الإستراتيجية ، وعدم قدرتها على فرض هيبتها وقوتها كما كان سابقا وهذا الوضع بدوره انعكس سلبا على الدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي في الوقت الراهن ، ومنه على جميع مستويات الفواعل الأخرى المكونة له<sup>1</sup>.

حيث تعتبر الحرب على العراق سنة 2003 في هذا الصدد كمأزق للولايات المتحدة الأمريكية الى يومنا الحالى تجني بوائقه من الداخل والخارج فعلى المستوى الداخلي انهيأ على مستوى اقتصادياتها وعلى الصعيد الإجتماعي تصاعد يوميا أصوات عائلات الجنود الضحايا في هذه الحرب منددا بالجرم المرتكب ازانهم في دولة تدعى السلام للشعوب ، بل حتى على مستوى الهيئة السياسية فهناك انشقاق حول هذه الحرب وما ألزمت أمريكا نفسها به وهو بقاءها على قمة النظام الدولي بمبررات ظاهرها الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب وباطنها تأمين الطاقة لأمريكا دائم وصنع كيانات تحفظ مصالحها في المنطقة ولم تستطع أمريكا ان تدير هذه الحرب فضلا عن ايقافها بالشكل الذي يحقق لها المكانة الدولية وهي على سدة النظام الدولي ، حتى الرئيس السابق براك أوباما الذي توعد في حملته الإنتخابية بترتيب إنهاء هذه الحرب لكن محاولته بعدها بائت بالفشل لأنه كان تصرف حاد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضنا من أن القوة الصلبة هي الحاسم في هذه الحرب او كما عبر عنه الإستعمال المفرط للسلاح<sup>1</sup>.

وتتحلى الإنقسامات السياسية حول التدخل في أفغنساتان والعراق في الفارق بين المحافظين والبراليين في مسألة بناء أمريكا لنفسها دون التدخل في قضايا وراء الأطلسي وأروبا والشرق الأوسط ،فالمحافظين قد تسامحوا للتدخل في المناطق ذات النفوذ الأمريكي كأمریکا الجنوبية،فقد كانوا متنعين الى حد كبير في التدخل في القضايا الدولية خاصة مع انهيأ الإتحاد السوفياتي ،لقد سلموا بأن الولايات المتحدة قد خرجت منتصرة من الحرب في السوفيات ، وأن عليها أن تهتم بشؤونها ، وأن عملية بناء الأمة في القارات الأخرى ليست من مهماتها ،الا ان هؤلاء هم الذين كان في يدهم القرار بالحرب على العراق للإبقاء على مصالحهم الحيوية في مناطق عدة في العالم وعلى راس المحافظين جورج بوش وتشيني ورامسفيلد مثلوا عموما الموقف الذي يبني على المصالح الحيوية الأمريكية ،مثل النفط والأمن القومي الأمريكي ، دفاعا للعمل في

<sup>1</sup> حيدر علي حسين،المرجع السابق،ص43

<sup>1</sup>حيدر علي حسين،المرجع السابق،ص7.



الخارج، ولكنهم لم ينطلقوا من أن دور أمريكا هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو مبادئ العدل والقانون الدولي أو الديمقراطية، أو ما يسمى منذ التدخل الأمريكي في الفلبين وكوبا في القرن التاسع عشر بـ "عملية بناء الأمة" أما الليبراليون فهم تحديدا الذين تحمسوا للمهمة في العراق وكانوا من أشد المتحمسين للحرب على العراق، لقد كانت بوادر الحرب على العراق هو مخطط محكم من طرف الإدارة الأمريكية سابقا وأكملوا العمل عليه في مابعد، فإنه حتى أحداث 11 سبتمبر 2001 بدت الصورة في الولايات المتحدة مقبولة عما نراه حاليا طبعا فالمحافظون لم يرغبوا بالتدخل و"بناء الأمم" لا في البلقان ولا في هايتي ولا في العراق ولم يتحمسوا لسياسة كلينتون في هذه المناطق وعزفوا حتى عن التورط النشط في ما يسمى بـ "عملية السلام في الشرق الأوسط" ولذلك تميزت مرحلة بوش الأولى الى 11 سبتمبر بالإغلاق والإنعزالية، والإنسحاب من بروتوكول كويتو وما يسمى بـ "عملية السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين

لقد كان لتلك المتغيرات والتحويلات العالمية المتلاحقة والسريعة التي سادت أيديولوجيا الصراع وفلسفة السياسة وأنظمة الحكم والعلاقات الدولية خلال العقد الأول من هذا القرن، انعكاساتها الاستثنائية على الصورة المتوقعة والمحتملة لبنية القطبية الدولية، ومن أهم تلك التحويلات والنتائج التي غلبت على صياغة الخارطة الجيوسياسية العالمية هي: التسليم بنوع من التوجه نحو صيغة أو نمط من التعددية المؤقتة أو (التعددية القطبية الفضفاضة\*) غير مكتملة الجوانب والتي من المرجح ان تحكم الشكل العام للهيكليّة الدولية بصورة كاملة خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين<sup>1</sup>.

النظام الدولي وروسيا (فترة حكم بوتين):

اضمحل الدور الروسي في النظام الدولي والذي هو الوريث للاتحاد السوفييتي وتركته الإشتراكية سابقا لفترة زمنية معينة في ضل انتشار مبادئ القوي الغربية العالمية وانفراد الولايات المتحدة بإدارة النظام الدولي الى حد تجاهل المكانة الدولية العالمية التي كان يحتلها هذا الأخير خاصة بما عرف بتوازن القوي، ومن هذا تسعى روسيا لترتيب اوراقها وفق اجندة الوضع الراهن الذي تسوده امريكا باعتبار مسيطرة على مغلب الأدوار العالمية من نشر للحريات الغربية ومكافحة الإرهاب الدولي، حقوق الإنسان، القضاء على الأنظمة التسلطية، ومن خلال هذه القضايا تمخض لدينا قضايا الشرق الأوسط، والحرب على افغنستان والعراق وغيرها من القضايا التي دخلت فيها امريكا تحت هته المبادئ.

<sup>1</sup> حيدر علي حسين، المرجع السابق، ص9.

كل هذا لم يمنع روسيا ان تضل قوة عالمية وقوة رئيسة على الساحة الأوروبية خاصة لأنها تمتلك قدرات نووية وعسكرية وغنية المواد ، كما ان لديها شعور بالغبن والرغبة في استعادة مكانتها المفقودة ، وباعتبار روسيا المورد الرئيسي للطاقة الأوروبية ،فليس من مصلحة أوروبا استفزاز روسيا العائد بفكر استراتيجي جديد من اجل اعادة صياغة مكانتها في السياسة الدولية (الملحق 01).

إن المرحلة الراهنة التي تمر بها روسيا، كونها مرحلة انتقالية لا يمكن بأي حال الخروج منها بإجابات نهائية حول قدرتها على العودة كقطب دولي بعد عقدين من الزمن. فباستعادة روسيا لقدر مهم من التوازن في مكانتها الدولية مطلع القرن الحادي والعشرين ،يمكن القول إن روسيا الصاعدة، وان لم تتمكن من استعادة موقعها التقليدي في النظام الدولي بشكل كامل، فإنها حققت تقدماً ملحوظاً على المستويين الاقتصادي والعسكري وتجاوزت في غضون فترة وجيزة أزمتها الاقتصادية والاجتماعية لتعود من جديد لاعبة رئيسة على مسرح دولي يشهد تغيرات هيكلية بوتيرة متسارعة<sup>1</sup>.

#### النظام الدولي و الإتحاد الأوروبي :

نجح الإتحاد الأوروبي في إنشاء نموذج يحتذى به في الحوكمة، ولكنه يعاني حالياً عددا من الأزمات الحادة التي تهدد بسقوطه في حالة من الشلل، لا تقل خطورة عن تفكك المشروع الأوروبي نفسه. وسوف تتوقف قدرة أوروبا على لعب دور عالمي رئيسي على الخطوات التي تتخذها لمواجهة مشاكلها.

كما يمكن الاشارة إلى انحسار الشخصية السياسية الأوروبية المستقلة على حساب التبعية السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الإسرائيلي ، وتحديد الدول الأوروبية الكبرى والمؤثرة عالمياً كبريطانيا وفرنسا وألمانيا ، ويتضح ذلك جلياً من خلال ازدواجية المعايير السياسية والتصرفات التي تبنتها هذه الأخيرة تجاه قضايا الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وتحديدًا في الحرب على أفغانستان والعراق وقضية الصراع العربي مع إسرائيل في فلسطين ولبنان على وجه التحديد والأدلة والشواهد على ذلك كثيرة ، كما أننا لا يمكن أن نتجاهل افتقار القارة الأوروبية ممثلة في دولها الكبرى الى عنصر الدولة المركزية، وبهذا الصدد لانغفل عودة التحالفات المقنعة في مجالات الإقتصاد والسياسة والأمن من أجل مواجهة التحديات التي نتجت عن الأزمة الإقتصادية العالمية واهتزاز الهيمنة العالمية وتراجع دور المركزية الأمريكية ، ومنه توجه الدول الضعيفة للبحث عن حلفاء آخرين غير تقليديين.

<sup>1</sup>حيدر علي حسين، المرجع السابق، ص8.

النظام الدولي و القوى الإقليمية (الصين، الهند، اليابان، البرازيل):

إن التحول في مفهوم القوة يختلف عن القوة السياسية ليجمع العناصر المتعددة لها ذات البعد العسكري والبعد الإقتصادي والبعد التكنولوجي وعلى هذا الأساس يتحدد إعادة هيكلة النظام الدولي ، ونشير الى ان هناك عملية تحول جارية على قدم وساق شرقا على صعيد القوة العالمية جراء البروز المتصاعد للصين والهند، ومكانة اليابان ،فالمثلث الآسيوي بوجود الصين يعد قوة عظمى على المستوى الاقتصادي، الا ان الصين تواجه مشاكل متعددة علي الصعيدين الاجتماعي والسياسي. فمن مصلحة الصين اقامة علاقات مستمرة من التعاون الاستراتيجي مع الجيران وبخاصة القوى الكبرى، وكذلك العمل مع القوة الامريكية على اساس توافق المصالح، وبناء المكانة الدولية،وعلى هذا الاساس تمارس الصين، بشكل واسع وغير مسوق دوليا، دبلوماسية "الأموال السائلة" (cash diplomacy) مما أدى إلى أن تمتد مصالحها الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم.

وهذا يعني أن الصين ستواصل مساعيها نحو الصعود الحذر المستند على القوة الإقتصادية إلى جانب السير مع الولايات المتحدة بشكل يضمن مصالحها في مرحلة يشهد فيها العالم إعادة توزيع للقوة في ظل تغيير مفهوم ومعايير القوة، أما الهند وهي ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، فبالرغم من أنها قد اجتازت الركودالاقتصادي بنجاح، فإن مركزها الاستراتيجي في آسيا مخوف بالمخاطر. وبصعودها إلى مركز نفوذ عالمي في المستقبل القريب، فهي تمثل في المرحلة الراهنة مع الصين قوى إقليمية سائرة نحو طريق العالمية<sup>1</sup>.

وتمثل اليابان الضلع الثالث في المثلث الآسيوي، فاليابان حتى منتصف عام 2010 كانت ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم. ولكنها تعاني تراجعا اقتصاديا منذ سنوات، وعدم استقرار سياسي، بحيث يبدو أن الزمن قد تخطاها لصالح جيرانها الآسيويين. ويمكن لليابان أن تلعب دورا أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي، خاصة لو قامت بتطوير قدراتها العسكرية. وقد يتيح لها ذلك أن تحتل مكانة متميزة على الصعيد الآسيوي، وأن تظل شريكا فاعلا في تحالف غربي داعم للاستقرار علي المستوى الإقليمي.

وتمثل البرازيل من بين الدول الأصغر حجما السائرة في طريق التأثير وتوسيع نفوذها تجاه القطبية الجديدة، بحيث تعد قوة إقليمية لا تضاهيها أية دولة مجاورة في القوة أو النفوذ. ويتجاوز إنفاق البرازيل العسكري، الذي بلغ 3331 مليار دولارعام 2010 ، الإنفاق العسكري لكل دول أمريكا الجنوبية مجتمعة. وتحتل

<sup>1</sup> حيدر علي حسين، المرجع السابق، ص7

البرازيل مكانة مقارنة لروسيا والهند والصين في اجتماعات مجموعة العشرين\* , والمنتديات الدولية الأخرى, اذ تلعب أدوارا على الصعيد الدولي تتجاوز قدراتها الحقيقية ومن دول هذه المجموعة أيضا تركيا وجنوب إفريقيا واندونيسيا<sup>1</sup>.

المطلب الثاني:التحول في الفواعل من غير الدول في حقل العلاقات الدولية:

بداية نشير إلى أن المقصود بالفاعل (Acteur) في العلاقات الدولية كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دورا على المسرح الدولي. وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل. وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون<sup>2</sup>.

إن تحليل دور الفواعل و ليس تحديد و وضعهم القانوني هو الذي يمكننا في الواقع من تحديد

موقعهم و مدى فاعليتهم في المسرح الدولي، فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير و مساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية و ليس مرتبط بإطلاقا بوضعه القانوني، والملاحظ هنا أن قواعد القانون الدولي تضيء على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية. وهو الأمر ذاته الذي يتبناه أنصار المنظور الواقعي عندما يؤكدون على أن الدولة هي فاعل وحدوي مركزي في العلاقات الدولية يسعى لتحقيق المصلحة القومية، انطلاقا من ما سبق و إذا كانت السياسة الخارجية هي "فن قيادة علاقة دولية ما غيرها من الدولة فان الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق الواعي للبرنامج المحدد من خلال عمل منهجي يومي عن طريق المفاوضات أو على الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم البعض أو بين الدبلوماسيين و وزراء الخارجية، وكذلك وكما يؤكد الواقعيون يعتبر السلوك الاستراتيجي خيار يمكن الاعتماد عليه من قبل الدول لمتابعة وملاحقة مصالحها الأمر الذي يكشف عن أولوية وألوية الدولة كفاعل يحتكر السلوك الدبلوماسي الاستراتيجي لمتابعة تنفيذ أهداف السياسة الخارجية.

<sup>1</sup> حيدر علي حسين ، المرجع السابق،ص17.

<sup>2</sup> مصطفى بخوش ،تحول في مفهوم الأمن وإنعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، جامعة محمد خيضر ،بسكرة .ص04.

هذا هو التقليد السائد ومع ذلك فإن هذا لا يخفي التحويلات الظاهرة في الممارسة الدبلوماسية الاستراتيجية التي تكشف بوضوح أن هناك قوى عديدة على الأقل في النظم الديمقراطية تتقاسم الصلاحيات في إطار الجهاز التنفيذي و أن هذه القوى السياسية ترتبط بجماعات سياسية واقتصادية و اجتماعية تدفعها للإنغماس بشكل متزايد في عملية صياغة السياسة الخارجية وفقا لتوجهاتها و أهدافها و مصالحها. فمثلا يحدث أحيانا أن يتجه أرباب العمل إلى تنظيم هياكل مؤسسية و دوايب للعمل تسمح لهم بإقامة شبكة علاقات دولية خاصة بهم مع الشركات و الحكومات الأجنبية، و التعاون الوثيق مع السلطة السياسية مما يسمح بتحقيق المرونة الدبلوماسية المطلوبة<sup>1</sup>.

إن النقاش الدائر اليوم حول تعدد وتنوع الفواعل في العلاقات الدولية دفع "هولستي Holsti" إلى

القول بوجود التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية: الأول يشمل السياسة العليا و هي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا السلم و الحرب، أما النوع الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم و الحرب يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة. غير أنهالد "Held" في مقارنته الكوسموبوليتانية يرى أن تقسيم "Holsti" مقبول لكنه غير واقعي لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدولة فقط (الدور المتصاعد لبعض المنظمات و الهيئات كالأمم المتحدة، الحلف الأطلسي، الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الإفريقي في التعاطي مع نزاعات ذات الطبيعة الأمنية<sup>1</sup>).

و هو ينطلق من فكرة محورية أساسها أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب كما أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمي لكن أيضا داخل الدولة العضوة فيما يخص التنمية، حقوق الإنسان، الإصلاحات السياسية، الديمقراطية، الأقليات و غيرها من القضايا، لذلك يعتقد "Held" أن التحول على مستوى الفواعل يؤثر على مستوى القوة و القواعد والسيادة.

أما "كوهين وناي" (Keohane et Nye) فيعتقدان أنه لا يجب التركيز في دراسة العلاقات الدولية فقط على العلاقات الدولالية Interétatique و لكن يجب كذلك دراسة العلاقات عبر القومية التي

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص5-6.

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص6.

يمكن أن تنشأ بين مختلف المنظمات ( مثل المنظمات غير الحكومية(ONG). الحركات السياسية، الجماعات العلمية و غيرها، و يؤكدان أن هذه العلاقات سينتج عنها خمسة آثار مهمة هي:

-تغير سلوك الأفراد.

-تكون مدخلا للتعددية الدولية " Pluralismeinternational "

-تصبح الدول يوما بعد يوم و شيئا فشيئا خاضعة لتأثير مختلف هذه المجموعات.

-معظم الحكومات ترى أن إمكانيات تأثيرها تتناقص و تتراجع لصالح هذه المجموعات .

-الدول لم تصبح هي الفاعل الوحيد في حقل السياسة الخارجية مع التأهيل المتزايد للمنظمات الدولية.

إذن توجد ظواهر لا تخضع لسيطرة الدولة و تؤثر فيها، فالدولة لم تعد المرجع المطلق لنظرية السياسة الدولية وبالمقابل برز مرجعان أساسيان جديان هما الفرد و الإنسانية " مفهوم الأمن الانساني"<sup>1</sup>.

انطلاقا من هذه اللحظة بدأ الحديث عن تنظيم جديد للعالم (عالم ما بعد وستفالي ) يتميز بغياب الاستقرار ليس لأن الدول تتراجع فقط و لكن أيضا لأن الفواعل من غير الدولة يلعبون أدوارا جعلت الوضعية غير متحكم فيها.

وعموما نشير هنا أن دراسة تطور الظواهر فوق قومية و تحت قومية في العلاقات الدولية، برز مع إسهامات جون بورتون "J.Burton" في كتابه "World Society" الذي أشار فيه إلى بدايات ظهور مجتمع عالمي أمام تراجع أدوار الدول. هذا المجتمع حسب شبيهه بشبكة العنكبوت "Toiled'areigneé"، كل فرد فيه يملك علاقات متعددة مع مؤسسات متنوعة. هذه العلاقات جوهرها إشباع الحاجات خصوصا الأمن و الرخاء، و يعتقد بورتون أن الشكل السياسي الذي تمتلكه الدولة لم يعد قادرا على إشباعها لذلك يتوجه الأفراد نحو فواعل آخرين.

وفي الأخير اعتقد أن الكلام في موضوع تعددية الفواعل دون التوقف عند إسهامات روزنوو 'J.Rosenau' يبقى ناقصا، فهو يؤكد انه يجب التركيز اليوم أكثر على دراسة السياسة ما بعد الدولية "post international" وهي نفسها السياسة العالمية كما يشير في كتابه "Turbulence

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص5-

"in world politics" حيث أشار فيه إلى بداية زوال عالم الدول الذي نشأ مع اتفاقية وستفاليا "wastphalia" و المحكوم بثلاثة مبادئ أساسية هي :

-مبدأ السيادة.

- مبدأ المساواة بين الدول.

-مبدأ عدم التدخل.

معتمدا في تحليله هذا على ظاهرتين أساسيتين هما:

-تضاعف وتزايد الفواعل من خارج إطار السيادة "Sovereigntyfree".

- انتشار وتشتت الهويات التي لم تعد قادرة على الاستمرار في الولاء اتجاه الدول.

وهو ما نتج عنه حركة تفكك "Fragmentation" يقابلها بداية تبلور هوية عالمية للنوع الإنساني. ما يميز

العالم ما بعد الوستفالي حسب روزنو هو انه ضحية للاضطراب الذي يعكس حالة الفوضى غير المتحكم فيها

والتي تعبر عن وجود ثلاثة أزمات هي:

-أزمة السيادة: فقاعدة قدرة الدول على إدارة المشاكل تتراجع باستمرار.

-أزمة متعلقة بالإقليم "territorialité" فالتوجه نحو العولمة يتجاوز نموذج الدولة.

-أزمة سلطة: تعدد الفواعل و تنوعهم ونسبية قدرتهم على الفعل تمنع قيام نظام مستقر<sup>1</sup>.

ويذهب روزنو في كتابه إلى محاولة البحث عن منطلق لهذا الاضطراب وحاول الكشف عن معايير داخل الفوضى نفسها كالآتي:

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص6-7.

- معيار السياسة الجزئية "Micro – politique" : وهو كما يرى الأكثر أهمية ويظم أربعة أبعاد للعلاقة فرد / سياسة دولية هي:

- الشعور بالولاء لدى الأفراد اتجاه الجماعة التي ينتمون لها (الدولة).
- سلوكيات الخضوع و الإذعان لدى الأفراد في مواجهة من بيدهم السلطة.
- صلاحية وقدرة تحليل السياسة الدولية بالنسبة للأفراد: فالأفراد أصبحوا يوماً بعد يوم أكثر إطلاعاً، فهم إذن قادرون على مناقشة السياسة الدولية.
- قدرة تفاعل الأفراد وتأثرهم بالظواهر الدولية.

هذه الأبعاد الأربعة أدت إلى صعوبة الحكم "difficile de gouverner"

- معيار السياسة الكلية Macro- politique/structurel: يرى روزنو أن المجتمع العالمي مخترق من حركات متعددة المراكز ومن هنا تكمن أهمية الفواعل الجدد دون سيادة وهي:

- من تحت: مجموعات المصالح .

- من فوق: النظام الدولي<sup>1</sup>.

إذن الدول أصبحت مسئولة ولا تملك وسيلة عمل، وعليه فان تحليل السياسة الدولية كسياسة دولانية Interétatique أصبح غير صالح.

- المعيار العلائقي أو الترابطي: اضطرت علاقات السلطة/الأفراد هي الأخرى لذلك وكما يرى روزنو نحن نعيش في عالم ثنائي مقسم إلى:

- عالم دولاتي étatique كلاسيكي.

- عالم ما بعد وستفالي .

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 6-7



هذا التقسيم لن يستمر بل ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يقول: " السائح و الإرهابي le touriste et le terroriste شخصيتان ترمزان للمرحلة التي يدرسها ، ويمكن أن تكونا حفار قبر للدولة.

طروحات روزنو هذه في الحقيقة هي استمرار للتصورات التي طرحها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي حول الحاكمية أو الحكم العالمي والتي تركز على مفهوم السلطة معرفة بشكل خاص بالسوق أو القطاع المعنى وهي ليست محددة مسبقا ولا تقترح تراتبية معينة، بل تظهر من خلال العلاقات بين مختلف المعنيين. إن التزاوج الحاصل بين العولمة والمحلية تشجع بروز قوى جديدة داخل المجتمع الدولي أنتجت بدورها مسار مزدوج: التكامل /

التفكك، ساهم في تفكك السلطة بين المستوى العالمي، الوطني وتحت الوطني<sup>1</sup>.

مقاربة روزنو تسلط الضوء على الحكم العالمي ذو خصوصية معقدة تكمن في تعددية الفاعلين في مجال يتطور ويتحول بشكل مستمر ودائم، الفواعل الأساسيون فيه هم دوائر السلطة وليس الدول بحيث كل دائرة تمارس سلطتها بطريقتها الخاصة.

والعلاقات بين الدوائر intersphérique ليست بالضرورة تراتبية فداخل كل دائرة الفواعل الأكثر قوة يفرضون إرادتهم ، وهكذا فهي حاكمية بين حاجات مختلف الفواعل والتي تسمح لواحد منهم الحصول على رضا الآخرين وليس ضرورة دستورية تعطي السلطة العليا حصريا للدول و الحكومات الوطنية .

أمام هذا العدد الكبير و المتنوع من الفاعلين تحت القوميين وفوق القوميين والذين يسعون جميعا إلى التسلل إلى رقعة السياسة الخارجية فقد نفع كما يقول مارسل مارل تحت إغراء القول بان وظيفة الدولة تنحصر بالتحديد في لعب دور الحكم بين هذه المصالح و الاتجاهات المتعارضة لتحديد الخط المشترك وصياغة الإجابة على التحديات ويمثل هذا الوضع ما يجب أن يكون عليه الحال من الناحية النظرية ولكنه لا يتم عمليا على هذا النحو(13)، فالتحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية يفترض أن كل التوترات يمكن حلها عن طريق تدخل السياسي الذي يفرض إطار للتفكير المتجانس الموحد، هيمنة السياسي و أوليته أصبحت

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص7

اليوم مشكوك فيها من طرف قدرات وإمكانات باقي الفواعل الذين بإمكانهم فرض منطقتهم الخاص للعمل. خصوصا عند الحديث عن شبكات الجريمة المنظمة والشبكات الارهابية<sup>1</sup>.

كثافة وتسارع التدفقات الفوق و تحت قومية:

إن انفتاح المجتمعات و الاقتصاديات ساهم بداية في توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، هذا الأخير

كان متصورا انطلاقا من هيمنة الدولة و أولويتها فالجمال السياسي والأمني يهيمن على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية، فالملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، و كذا التداخل المتصاعد يوم بعد يوم لشبكات الاتصال و المعلومات، بالإضافة إلى تحسن وسائل النقل كلها تمثل ظواهر تساهم في تطور العلاقات العابرة للحدود التي تتجاوز رقابة الدول، فإلى جانب العلاقات الدولية تتطور علاقات عبر قومية Transnational تتجاوز رقابة الدول أدت إلى نتيجتين اثنتين:

01-اعتبرت الدولة سابقا الفاعل المركزي في العلاقات الدولية و بالمقابل لها يتحدد باقي الفاعلين في الساحة

الدولية ( المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسية، المنظمات غير الحكومية ) هؤلاء الفواعل تم اعتبارهم في السابق ثانويين ولم يكن بمقدورهم التشكيك في أولية الدولة و أولويتها، لكن اليوم أصبح من المسلم به أنهم يمتلكون عدد كبير من الفرص للخروج والتخلص من وصاية الدولة بل والعمل ضدها ومنافستها.

02-أدوات تنظيم الحياة الدولية كانت متصورة من زاوية سياسية محضة، غير أن التأهيل المتزايد للفواعل من غير الدول يفرض الأخذ بعين الاعتبار زوايا ورؤى أخرى لذلك نلاحظ أن الفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا ( الدبلوماسية، مسألة الأمن و الاستراتيجية.....) والمجالات الدنيا اليومية أين تدخل الاعتبارات السياسية في تنافس مع أولويات أخرى و طرق مغايرة للتفكير بدا يتراجع و يزول<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص7

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص8-9

إذن نحن اليوم بصدد منطق جديد يختلف تماما عن المنطق الآروني الذي يرى كما كتب Raymond Aron نفسه "أن العلاقة الدولية تبرز في وبواسطة سلوكات معينة ومحددة، تصدر عن شخصيات رمزية هي الدبلوماسية و الجندي..... السفير والجندي يعيشان و يمثلان العلاقات الدولية " ، وبحسب هذا المنطق فان كل الدول تبحث عن نفس الأهداف المعرفة بالقوة و الأمن، ولتحقيق ذلك تضبط سلوكها إزاء بعضها البعض بتوظيف وسيلتين مشتركتين هما: الدبلوماسية والقوة. وبالنسبة لهذا المنطق دائما فان أي دولة حرة في الاعتماد على دبلوماسيتها أو عسكريها لمواجهة أي وضعية ما، واختيار الأسلوب و الوسائل محكوم فقط بالظروف ليس إلا ، لأن الدبلوماسية والحرب ليس من طبيعة مختلفة فكلاهما مجرد أدوات في خدمة المصلحة الوطنية ، وهذا بالضبط ما يسميه آرون ( السلوك الدبلوماسي الاستراتيجي ) الذي يكون هدفه الأخير محاولة عقلنة القرارات المتخذة .

بالنسبة للتعددين الواقع أكثر تعقيدا بسبب تعدد الفواعل وكثافة وتسارع التدفقات في الساحة الدولية، فوجود عدد متزايد من الروابط الفوق قومية في مجالات متنوعة مثل (الاتصالات، التجارة، المال...) سمح بفتح نقاشات ساخنة حول تحليل السياسة الخارجية المجال الذي كان سابقا حكرا على رؤساء الدول و الدبلوماسيين.

إن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي شجعت تعددية الفاعلين

وجعلت من توفر مستوى معين من الاعتماد المتبادل ضروري وعليه يؤكد هؤلاء على أن الفعل الدولي إذا أراد لنفسه أن يكون فعالا و متماسكا يجب أن لا يحصر نفسه اليوم في الإطار الضيق للميدان الدبلوماسي والاستراتيجي (ريمون آرون) لأن المعارك تدور وبنفس الشراسة في ميادين الاقتصاد و التكنولوجيا والثقافة ولهذا السبب يتعين أن نضيف إلى قائمة الوجوه التي كانت تكفي فيما مضى لتجسيد الأدوار المسيطرة للمفهوم التقليدي للعلاقات الدولية والتي ضمت رجل الدبلوماسية ورجل الحرب قائمة أخرى تضم الخبر الاقتصادي والفني والديني والثقافي والمالي<sup>1</sup>.

كما يبرز اليوم بشكل لافت التشكيك في التفرقة بين ما هو عام "public" وما هو خاص "privé" ففي المفهوم التقليدي تحتكر السلطات السياسية النشاط الخارجي وإذا كانت هذه القاعدة لا تزال إلى حد

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص6-7

ما سارية إلا أن فحص عملية الممارسة يؤدي إلى نتائج مختلفة، فقد خلقت نشاطات الشركات متعددة الجنسية بالفعل بؤر سلطة قادرة على منافسة مبادرات الدول ولكن حتى داخل الدول يمكن أن يكون للقرارات التي يتخذها مفاوض تأثير على مستوى الإنتاج وعلى توازن ميزان المدفوعات كما يؤدي ضغط النقابات العمالية حتما من أجل رفع الأجور أو خفض ساعات العمل إلى التأثير على أسعار المنتجات أو على توازن الميزانية، وفي كلتا الحالتين فإن الاستجابة إلى هذه المطالب يمكن أن تضعف من الوضع التنافسي للدولة على الصعيد الخارجي وعلى الرغم من استمرار وجود ميدان خاص تكون فيه القرارات الرئيسية حكرا أو مقصورة على السلطات العامة العليا فإن المبادلات الدولية و التي تشكل النواة اليومية للعلاقات الدولية ترتكز إلى حد كبير على المبادرات الخاصة وعلى الضغط الذي تمارسه هذه المبادرات على السلطة السياسية<sup>1</sup>.

لقد اقتصرنا في السابق دراسة العلاقات الدولية على البحث في التدفقات الصادرة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن الدول، أو بمعنى أدق عن الحكومات التي يفترض أنها تمثل هذه الدول على المسرح الدولي ولم تتعرض إلى جملة التدفقات التي تشكل العلاقات الدولية اليوم، إذ انه يوجد في إطار ما نطلق عليه العلاقات الدولية عدد من التدفقات يخرج بدرجة أو بأخرى عن نطاق سيطرة أو رقابة الأجهزة الحكومية، وهذا هو الوضع على سبيل المثال بالنسبة لانتقال الأفراد ورؤوس الأموال أو البضائع أو الأفكار ومن المؤكد أن الحكومات لا تقف موقف المتفرج بالنسبة لحركة هذه التدفقات التي من الأكيد أن تؤثر على توازن اقتصادها أو على قوة عملتها أو جوهر الاتفاق الوطني القائم، لكن الحكومات عادة ما تعجز عن اخذ زمام المبادرة في مثل هذه الأمور و تكتفي بردود الفعل في مواجهة مبادرات تأتي من جانب الجماعات التي تتحرك من تلقاء نفسها لتحقيق أهداف خاصة بها، هذا النوع من التدفقات هو الذي يطلق عليه كما اشرنا سابقا وصف عبر قومية Transnational.

التحول في الوسائل والأدوات:

لقد غير التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الإتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدولية تغييرا عميقا إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها.

<sup>1</sup> مصطفى بخوش، المرجع السابق. ص9

بحيث أصبح الحديث اليوم وبشكل متزايد عن الصراعات غير المتناظرة تدار بوسائل وأدوات ليست بالضرورة عسكرية فقد تكون الكترونية أو وسائل مدنية أوحى فيروسات معدية وغيرها. إن الطابع الأهم الذي يحكم هذه الصراعات هو الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر فالأولى يمكن توقعها وبالتالي مواجهتها بين الثانية فهي من طبيعة مختلفة تمتاز بالتنوع والتعدد وهو ما يصعب من إمكانية تحديدها والتنبؤ بمآلاتها وبالتالي مواجهتها. فمثلا اليوم هناك تركيز على تحول الحركات الأصولية المتطرفة إلى الخطر الرئيسي على السلام والأمن الدوليين الذي يجب مواجهته. وهو الأمر الذي يطرح الكثير من الاشكالات المرتبطة بأدوات ووسائل مواجهة هذه الشبكات، إذ أن الأدوات العسكرية التقليدية أثبتت تجربة الحرب على الارهاب عجزها وعدم كفاءتها في هذا المجال. وبرزت الحاجة لتبني مقاربات سوسيواقتصادية تستخدم أدوات غير عسكرية لمواجهة هذه المخاطر<sup>1</sup>.

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية للتحويلات الإقليمية الراهنة .

المطلب الأول : الجذور المرجعية للتحويلات السياسية والأمنية في إفريقيا .

عاشت القارة الإفريقية في الآونة الأخيرة مجموعة من التحويلات على مستويات عدة خاصة فيما يتعلق بالمجال السياسي والعسكري إذ هذا الأخير بخلفيته الغامضة انعكس سلبا على مستقبل القارة ، ومن بين هذه التحويلات الإنقلاب العسكري في مالي ، أنقلاب غينيا بيساو، إحتلال قرية هجليج من قبل قوات جنوب السودان وما تبعها من حرب بين شمال وجنوب السودان ،وحى الربيع العربي في كل من تونس وليبيا وغيرها وعلى هذا الأساس يمكننا التمييز بين مراحل التحويلات الناتجة عن أفريقيا المستعمرة وإفريقيا بعد الإستقلال وإفريقيا القرن الواحد والعشرين.

يكمن أصل المشكلة في التقسيم الاستعماري للقارة ،والذي جرى في مؤتمر برلين سنة 1884م-1885م

حيث جاء متناغما مع مصالح المستعمرين ونهمهم، وسعيهم لاستغلال موارد القارة ، بينما جاء هذا التقسيم متناقضا مع الواقع الاجتماعي الإثني للمجتمعات الإفريقية حيث أفرز هذا التقسيم الصناعي وضعين ، شكلا فيما بعد الأساس للبعد الإثني في الحروب الأهلية الإفريقية ، فمن ناحية جمعت الخريطة

<sup>1</sup> مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص10-11.

الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معا ، ولم يسبق لها التفاعل مع بعضها البعض في إطار واحد ؛ مثلما هو الحال في أنغولا .

ومن ناحية اخرى؛ فصلت الحدود السياسية المصطنعة "عري" التواصل بين جماعات عرقية واحدة، وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة، وهو وضع شائع الحدوث في العديد من أنحاء القارة<sup>1</sup> .

في مرحلة الإستقلال بالرغم ما حملت معها من آمال وحت القارة نفسها قابعة في صراع آخر وهو الانقلابات العسكرية، وهم لا يقل عن النوع السابق إذ أصبح الاخير السمة الرئيسة للواقع السياسي في إفريقيا بعد الإستقلال ، حتى أطلق عليها " قارة الانقلابات العسكرية" فقد شهدت القارة منذ الإستقلال في منتصف القرن العشرين الماضي ما يقارب من 83 انقلابا عسكريا ، شهدت على نحو 20 دولة عدة انقلابات عسكرية بلغت في بعضها ستة انقلابات ، مثلما حدث في نيجيريا ، وأوغندا ، غانا بوركينا فاسو وبين موريتانيا ، فيما شهدت نحو 13 دولة انقلابا عسكريا واحدا فقط.

إن هذا الوضع المزري ولد مرحلة الإستقرار دائم يقود هذه الدول إلى مصاف الدولة السائرة في طريق الحضارة إذضلت هذه الدول تدور في معترك الحكم والأولوية والشريعة دون ان تلتفت للجانب الأخر وهو السير في خطى التنمية والنهوض وتعويض الوقت الذي ذهب منها ايام الفترة الإستعمارية، وهذا كان له تأثير مباشر على الاوضاع الحالية من تورط حكوماتها في اعمال مع مستعمراتها ضد شعوبها مما كبت فيهم روح النهضة والتطور ورسخ فيهم الخضوع الى إستعمار جديد من أجل المحافظة على الحكم<sup>2</sup>

مع مطلع الألفية الجديدة والقرن الحادي والعشرين خفت حدة الحروب الأهلية لكن سرعان ما عاودت ظاهرة الانقلابات العسكرية البروز من جديد حيث شهدت القارة 3 انقلابات خلال عامي 2008 و2009 في كل من موريتانيا وغينيا بيساو و مدغشقر، علاوة على انقلاب مالي الأخير في 22 مارس 2012 ، وتمخض عن هذا الوضع المزري فقدان الأمن، إنتشار النهب، السلب والقتل وكأن إفريقيا لم يكن ينقصها إلا هذا الأخير من طبيعة المعاناة الأمن المتردية .

1 رانيا حسين : خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا، مجلة البيان - العدد 81، رمضان

1423هـ، ديسمبر 2002م، <http://www.meshkat.net/node/14338K> ص 60

<sup>2</sup> أميرة محمد عبد الحليم: مالي بين مخاطر الانقلاب والتقسيم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 67=serial?review.aspx?acpss.ahramdigital.org.eg/

ومن ذلك على سبيل المثال زيادة عدد اللاجئين، حيث تضم أفريقيا النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم، فهي تحتوي على حوالي ثلث عدد اللاجئين على مستوى العالم ثم ما يترتب عن ذلك من إختيار الإقتصاد، وتدني مستوى المعيشة، وتدني معدلات النمو الإقتصادي، والمستويات العالية للفقر، وتفاقم الديون حيث ذكر عاملون في مجال مكافحة الفقر أن حجم الديون المستحقة على الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يقدر بنحو 230 مليار دولار، وتدفع الدول الإفريقية سنويا نحو 39 مليار دولار فوائد على تلك الديون، كما ترتب على ذلك تدني متوسط الدخل الفردي، تدني مستوى البنية التحتية، وتفكك الأسر نتيجة للقتل والتشريد، وخطف الأطفال....

ورغم كل هذه المآسى استمرت لتصل إلى بلدان شمال إفريقيا مع ما أصطلح عليه بالربيع العربي بداية مع تونس 11 ديسمبر 2011 ثم مصر ثم ليبيا 17 فيفري 2012 لتصبح القارة من عمق الساحل الى الشمال الشرقي لها تشهد تغيرات غير واضحة المعالم، إذ أصبحت ظاهرة إسقاط الأنظمة السمة التي تميزت بها هذه الفترة رغم صلابه الحكم الذي سادها لفترة طويلة وأضحت تعد عملية إسقاط الأنظمة أسهل بكثير من إعداد وبناء أنظمة حكم جديدة صالحة وادارة قوية باسم القانون وهذا يعد من اهم التحديات التي تواجه القوى التي ظهرت على الساحة السياسية الإفريقية الجديدة. وقد كان واضحاً ان هناك انقسام وخلاف في مواقف الدول العربية إزاء هذه التطورات، لذا فالنظام العربي قد وصل الى ذروة مأزقه، وان التغيير القسري سيفرض نفسه<sup>1</sup>.

المطلب الثاني : الإنعكاسات الأمنية للتحويلات الإقليمية.

قد انعكست التحويلات السياسية والأمنية للقارة الأفريقية والتي أبقياها قابعة في معتر بين الوضع المزري التي تصارعه منذ انعتاقها من الإستعمار ومحاولة النهوض بالتنمية وإقرار الأمن والسلم بها، وتجلت هذه الأنعكاسات في كثير المظاهر إذ أصبحت القارة معقل الأمراض والأوبئة والفقر وتدني مستويات النمو على جميع الأصعد وتفشي تعاطي المخدرات و الإتجار بها بكل أنواعها و تنتظر علي سبيل الذكر لأبرز مظاهر التهديد الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا التهديدات الإقتصادية والتطور الملحوظ على هذه المستويات في الفترة الأخيرة.

<sup>1</sup>إسراء أحمد جواد، محددات التفاعل والتأثير بين العربية : دراسة في الأسباب والنتائج، العدد 43، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. ص 29.

الإرهاب:

استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بشكل كبير بحيث تعددت التيارات الإرهابية بشكل كبير في

المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات و هي موجودة في دول الجوار و من أهم هذه التيارات ما يلي :

تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي الذي استجمع قواه بفعل عوامل متعددة منها تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية التي كانت تعرضها على الدول التي ينتمي إليها الرهائن ، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح و وصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية<sup>1</sup>.

وإزداد هذا التنظيم قوة بتدعمه ب 600 إرهابي فروا من أفغانستان بعد اشتداد الضربات و الضغط عليهم ففروا إلى الصحراء الإفريقية و تمكن التنظيم من تجنيدهم .

حركة التوحيد و الجهاد : و هو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة ، يعتمد على اختطاف رهائن هو الآخر و يحاول فرض منطقه في المنطقة .

تنظيم الجماعة السلفية للجهاد : و مركزها الأساسي ليبيا و تكتفي نفسها جماعة خالد بن الوليد . أنصار الشريعة: و مقرها الأساسي تونس و تفرعاتها ليبيا و في شمال مالي ، و قد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهم اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي ، هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة ب 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة قاعدة تقنورين في الجزائر ، و قد نتج عنها أكثر 160 قتيل .

من التنظيمات الأخرى الأقل تطرفا و لكنها مارست سلوكات غير منتظرة تنظيم أنصار الدين تحت زعامة إياذ آغ و هو من أقدم و أبرز زعماء المتمردين الطوارق .

<sup>1</sup> د. محمد السنوسي العمراوي، الرابطة التاريخية لضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن المغربي ، المؤتمر المغربي الدولي ، "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة"، 27-28 فيفري 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 15.



هذا التنظيم بالرغم من كونه أقل تطرفا إلا أنه يساهم في تسريع للحل العسكري ، إذ في الوقت الذي استضافت الجزائر قاداته و تمكنت من إيجاد أرضية توافق بينه و بين تيارات أخرى من بينها حركة الازواد ، فاجأ الرأي العام بإعلانه عدم الاعتراف بالاتفاقية و شرع في مهاجمة المدن الداخلية و هي حط أحمر خاصة و أن القرار 2085 الصادر عن الأمم المتحدة حدد آجال زمنية للتدخل العسكري و كان بالإمكان تأخيره على الأقل إلى غاية نهاية سنة 2013.(الملحق رقم 01)

الجريمة المنظمة:

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بمهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور.

تشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27% من المخدرات صودرت في أوروبا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار.

يضاف إلى هذا فإن هذا الفعل يمس كل الإنتاج الآخر وهو مصدر من مصادر عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي خاصة على المناطق الحدودية<sup>1</sup>.

تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة:

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحي أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدها صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التمويل وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي. ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية جويلية 2013 بتين زاوتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري،

<sup>1</sup>د.محمد السنوسي العمراوي، المرجع السابق، ص17.

عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطر من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمها مقتل 16 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006 ، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كمر للتهريب.

تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري(الدولة، المجتمع والمجتمع الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى،بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقرص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري<sup>1</sup>

التهديدات الاقتصادية:

من الأنعكاسات التهديدات الاقتصادية وهي تبعية عدد من الدول لانتاجات محدودة، فالجزائر وليبيا تعتمدان فقط على النفط وتونس والمغرب على السياحة، وهذا ما أدى إلى ضعف البنى الاقتصادية لهذه الدول.

من بين التهديدات الاقتصادية الكبرى هو انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغاربية مع استثناءات نسبية بالنسبة للجزائر لعدم ارتباط اقتصادها المباشر بالاقتصاد العالمي.

مع هذا فان صندوق النقد الدولي يتوقع أن تتعارض الدول المغاربية لعدة تهديدات أهمها ما يلي:

<sup>1</sup>د.قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، جويلية 2012، ص8.

- تراجع نسبة النمو.
  - صعوبة صمود القطاع المالي.
  - تراجع الاستثمارات الخارجية وهذا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات.
  - إمكانية إفلاس الكثير من الشركات والمؤسسات عبر العالم.
  - تراجع التحويلات المالية من لمعتبرين نتيجة الأزمة.
  - ارتفاع واردات الدول المغاربية.
- يضاف إلى هذا انعكاسات ما وقع في المنطقة المغاربية في 2011، والذي بقدر ما كان له نتائج ايجابية كانت له انعكاسات سلبية في الجانب الاقتصادي وذلك بفعل الأزمات المتتالية في المنطقة المغاربية.
- كذلك استمرار تراجع العلاقات بين الدول المغاربية والتي هي في حدود 3 إلى 4 %<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>د.محمد السنوسي العمراوي، المرجع السابق، ص17.

# الفصل الثالث:

الدبلوماسية الجزائرية

تجاه القضايا الدولية

والإقليمية الراهنة

## الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضايا الدولية والإقليمية الراهنة.

المبحث الأول : مبدأ الحل السلمي و عدم التدخل في شؤون الدول (حالة الأزمة السورية).

المطلب الأول: الأزمة السورية (دراسة في الأسباب والمسارات) .

دخلت سورية مرحلة «الحراك الشعبي» في 15 مارس 2011 م، متأثرة بما جرى من أحداثٍ سبقتها في تونس ومصر بداية العام 2011 م، ومن بعدها في اليمن وليبيا، وتحوّلت لاحقاً الى نزاعٍ مسلّحٍ حيث نجحت بعض القوى الإقليمية والدولية في شحن الشارع المعارض السوريّ مذهبياً و طائفياً على خلفيّة العوامل السابقة، وخلق حالة من الصدام المسلّح مع الدولة السوريّة.

أصبح الصراع في سوريا مسألة غاية في التعقيد تتضمن روايات سياسية ودينية وطائفية وعرقية وقبلية متداخلة. يضمّ التمرد المناهض للحكومة في الوقت الحالي بين 100,000 و 120,000 مقاتل تقريباً – بينهم 7000 إلى 10000 مقاتل من غير السوريين مقسمين إلى أكثر من 100 وحدة مسلحة. تُقسم غالبية هذه الفصائل إلى مجموعة متنوعة من ائتلافات، وجهات، وتحالفات محلية مؤقتة تُعرف باسم "عرف العمليات العسكرية"، وفي الوقت نفسه شجّعت القوات الحكومية الجيش العربي السوري بشكل أساسي على الإبحاءات الطائفية للحرب وتكيّفت معها، فقامت في المقام الأول بنشر وحدات من الشيعة والعلويين في عمليات الخطوط الأمامية جنباً إلى جنب مع قوات مهنية وشبه عسكرية على نحو متزايد، بالإضافة إلى ميليشيات شيعية والتي تتألف إلى حد كبير من مقاتلين أجانب، وفي هذه الأثناء حصل كلا الجانبين على مستويات كبيرة من الدعم من دول ومنظمات أجنبية وأفراد من الخارج<sup>1</sup>.

يشير ما سبق ذكره فقط إلى ديناميكية ميليشيات السُّنة التي تقاوم ضد الحكومة السورية. إلا أنّ الصراع ليس بأي حال من الأحوال ثنائي الأبعاد، ثمّة عناصر أخرى تشملها، ولكن لا تقتصر على دور المجموعة الكردية ذات الحكم الذاتي وجناحه المسلح، ووحدات (PYD) حزب الاتحاد الديمقراطي، (YPJ) ووحدات حماية المرأة؛ (YPG) حماية الشعب زد على ذلك اندلاع القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية

<sup>1</sup> عبدالرزاق بوزيدي ، التنافس الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة الأزمة السورية-2010/2014، مذكرة ماجستير، ص106.

في العراق والشام "داعش" الذي تنصل تنظيم القاعدة منه، ودور مصلحة حزب الله المحددة لدعم الرئيس بشار الأسد، والدور الضار لسياسات دول الخليج غير المتناسقة في كثير من الأحيان أو المتضاربة والداعمة للمعارضة. هذا وبالإضافة إلى الانقسامات الجلية والمتزايدة داخل المكونات السياسية والعسكرية للبلدين المعارضتين الرئيسيتين والمدعومتين من الغرب، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) أو الائتلاف الوطني السوري(، ومجلس لقيادة العسكرية العليا المشتركة.

ربما كان من الممكن للحكومات الغربية، قبل عامين ونصف العام، أن تساعد في إنهاء الثورة بشكل سريع وناجح، من خلال تشكيل جسم يمثل المعارضة، والذي من شأنه أن يجمع المعارضة المسلحة تحت مظلة واحدة ويساعد على توحيدها. مع مرور الوقت، أدى تدخّل الجهات الفاعلة والمصالح المتزايدة إلى تصعيد الأعمال الوحشية، وزيادة معدلات الإصابات ونزوح السكان المهائل، بالإضافة إلى ظهور ما يمكن أن يكون فُرصاً لا مثيل لها للتطرف الجهادي<sup>1</sup>.

#### مسار الأزمة السورية:

بعد سقوط النظام في تونس تبعه النظام في مصر وبدأت حركة تغييرية في العالم العربي في البحرين وليبيا أدت الى تغيير الرئيس اليمني عبدالله صالح ، ومقتل الرئيس معمر القذافي . في خضم هذه الحركات بدأت الأحداث في سوريا ، تحت شعار التغيير واللاحاق بالربيع العربي في 15 مارس 2011 لتغيير النظام . وقد ظن كثيرون أن سقوط النظام سيكون سريعاً ، نظراً لوجود حشد عربي كبير لدعم حركة المعارضة المسلحة ولكن ذلك لم يحصل حتى الآن . وهذا الفشل الذي اصاب

هؤلاء سببه التحاليل السياسية الخاطئة التي إعتمدوها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>عبد الرزاق بوزيدي، المرجع السابق، ص108

<sup>1</sup>عبد الرزاق بوزيدي، المرجع السابق ص110

الأوضاع الداخلية لسوريا :

النظام الحكم علماني:

الطرف الحاكم هو حزب البعث العربي الاشتراكي ورأس الحزب يكون الحاكم بعد القيام باستفتاء شعبي عليه.

التركيبة الطائفية في سوريا :

تضم سوريا طوائف متعددة اكثرية سنية واقليات درزية ومسيحية وعلوية وشيعية وأرمن (وباعتبار الرئيس علوي فينظر الى ذلك على أنه نقطة ضعف لأنه ليس من الطائفة الأكبر).

الوضع الإقتصادي :

نتيجة اهتمام الدولة بالزراعة والسياحة مع ما عندها من نفط ومن خلال اعتمادها نظام الدعم لتأمين المتطلبات لهذه القطاعات ، لبناء وضع إقتصادي يؤدي إلى الإكتفاء الذاتي وباعتبار أن الدولة دولة رعاية ، فإن الأحداث لم تؤد الى سقوطها مع الصعوبات الكبيرة التي واجهت النظام لأن البلد غير مديون للخارج .(نقطة قوة).

الوضع الجغرافي:

لسوريا حدود مع تركيا والعراق و الأردن ولبنان والبحر الأبيض المتوسط .وكانت نقطة ضعف بانضمام تركيا والأردن إلى الدول المساندة للمعارضة السورية ووجود مسلحين أصوليين داعمين للمعارضة السورية على حدود العراق والتواصل مع تيارات السلفية والحركات السياسية الموالية للمعارضة في شمال لبنان وكذلك من البقاع اللبناني .وهذا ما أدى الى تدفق المسلحين والسلاح إلى سوريا من كل المناطق تقريبا .وأهم من كل هذا الحدود الفلسطينية المحتلة والتدخل من قبل الكيان الإسرائيلي لمساعدة الميليشيات المسلحة لأهمية ما يحدث في سوريا لدى في سوريا لدى الكيان<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> الشيخ خضر نور الدين، "الأزمة السورية" قراءة في الأسباب والنتائج، دار المنظومة، شؤون الأوسط لبنان، 2014، ص118.

الأوضاع الإقليمية لسوريا: بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 كان لسوريا دور في المقاومة ضده بحيث فتحت سوريا حدودها للمقاومة العرقية. ومن المهم ذكر رفض الرئيس السوري بشارا لأسد للعرض الأمريكي الذي جاء به وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بالطلب من الرئيس السوري: مراقبة الحدود السورية العراقية.

إخراج فصائل المقاومة الفلسطينية من دمشق خصوصا حماس .

نزع سلاح حزب الله في لبنان .

رفض رئيس سوريا ذلك ما أدى إلى ضرب التفاهم أمريكا وسوريا ، وخروجها من لبنان عام 2005 بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري حيث أن امريكا كانت قد عملت على قرار في مجلس الأمن الدولي عرف بالقرار 1559. وكانت سوريا رافضة لتطبيقه آنذاك ، كما أن الغرب عمل على إنهاء النظام السوري بعد إغتيال الحريري، ومن إنشاء المحكمة الدولية للتحقيق باغتياله ، التي نشأت بدعم عربي إقليمي وعمد الى اتهامه مباشرة قبل الشروع بالتحقيق مما كشف عن النية المبيتة سلفا.

باختصار وضعت سوريا على لائحة الضغط وبمجرد أن بدأت الشعوب العربية حراكها وإسقاط الأنظمة وجدت القوى الإقليمية الناقمة على النظام المنتمي إلى محور المقاومة والغير راضي بالتسوية ، التي تعمل عليها أمريكا بمساعدة دول عربية واعتبرته تلك الدول أنه خارج عن الإجماع العربي .

وبعد أن فشلوا في إخراجه من ذلك وكان الأتقضاض عليه تحت أكثر من عنوان ، أبرزها مساعدة

الشعب في سوريا للحصول على الديمقراطية ، والحريات السياسية مع أن شعوب تلك الأنظمة

الداعمة للمعارضة ، لاتعرف ذلك .

ومن جهة أخرى دعم تركيا للمعارضة رجاء الحراك العربي الغربي للحصول على دور القيادة بالمنطقة لهذا المحور بدعم غربي لمواجهة المحور الإيراني.

كما عملت القوى المناهضة للنظام السوري في لبنان على تسليح وتأمين الممرات للمسلحين الأجانب ، للدخول إلى الأراضي السورية وكذلك الأردن الذي عملت فيه أمريكا بمساعدة عربية



على تشكيل معسكرات تدريب للمسلحين وإدخالهم عبر الحدود الأردنية<sup>1</sup>

### الأوضاع الدولية لسوريا :

#### علاقة المصالح الغربية بالأزمة السورية:

تتحلى المصالح الحيوية الأمريكية في سقوط النظام السوري الممانع لسياساته ، وإبداله بنظام يتطابق مع مصالحه ، وعلى رأسه حفظ الكيان الإسرائيلي ، الذي عاش القلق بعد سقوط النظام المصري ، بالإضافة إلى كون النظام السوري ممتنع عن التوصل إلى تسوية مع الإسرائيلي وبنفس الوقت مانع لذهاب لبنان لذلك، ويمكن القول أيضا إن بقاء النظام السوري بعد سقوط المصري، يمكن أن له دور في إيجاد بناء لنظام قوي في مصر نتيجة العلاقة الموجودة بين البلدين ، خصوصا بسبب الوحدة التي حصلت أيام عبد الناصر (الجمهورية العربية المتحدة والعلاقة القديمة بين الجيشين السوري والمصري)<sup>2</sup>.

#### علاقة المصالح الروسية بالأزمة السورية:

تتمثل المصالح الروسية بما عبر عنها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بأنها تمس الأمن القومي ، باعتبار أن روسيا محاطة بدول تضم الملايين من المسلمين (كازاكستان ، أوزبكستان ، قرقيزيا، تركمنستان ، آذربيجان). داخل روسيا توجد ولايات غالبها مسلمة مثل الشيشان وداغستان وترستان ويصل عدد سكانها إلى حدود 22 مليون مسلم مع وجود حوالي 30 مليون مسلم من دول الإتحاد السوفياتي السابق والهواجس الروسية من الإسلام المنسجم مع المشاريع الأمريكية كبيرة دفعته للوقوف في سوريا ، معتبرا إياها سدا في وجهه هذا المد الآتي من الدول العربية الدعمة للحركات السلفية الجهادية والذي يصل إلى حدوده بل إلى داخله إن ترك.

كما نضيف أهمية بناء طرطوس للبحرية العسكرية الروسية ، حيث يعتبر محطة مهمة و ضرورية للتواجد في البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى الأطلسي .

<sup>1</sup>الشيخ خضر نورالدين ، المرجع السابق ص119.

<sup>2</sup>نفس المرجع ، ص120

و هناك الدور السياسي حيث أن الروسي يعتبر شريكا للأمريكي في موضوع الحل للصراع العربي الإسرائيلي . و نتيجة انتهاء الحرب الباردة و انشغال الروسي بإعادة بناء روسيا تفرد به الأمريكي . و ليس لروسيا من أطراف الصراع إلا النظام السوري . و إذا ما سقط السوري ، يخرج من منطقة الشرق الأوسط بعد أن خسر مصر سابقا أيام أنور السادات . و نتيجة ما حصل في ليبيا من خداع تعرض له الروسي الذي وافق على قرار مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا لحماية المعارضة الشعبية من مؤيدي القذافي ، وجد أن الغرب استغل ذلك و أمسك بليبيا و أخرجه منها كليا ، مع أنه كان لديه مصالح مشتركة مع النظام السابق<sup>1</sup> .

### علاقة المصالح الصينية بالأزمة :

و يضاف إلى الموقف الروسي الموقف الصيني الذي كان ينتظر سقوط الأمريكي كقوة اقتصادية أولى ليحل محله ، ليكون الدولة الأقوى خصوصا بعد الانهيارات المالية التي حصلت في أمريكا. حيث رأى الصيني أن الأمريكي عمد إلى العمل بالفوضى البناءة في المنطقة العربية التي كان قد طرحها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ، في محاولة منه بالتعاون مع الأوروبي لخلط الأوراق بانتظار تغييرات قد تحفظ مكانته الإقتصادية الأولى في العالم ، من خلال فرضية التسوية بعد ضرب محور المقاومة، بحيث يمسك بالمنطقة بشكل كامل و يمنع بذلك الصين من الحلول محله . و هنا يمكن أن نذكر أن الصين محاطة بحلفاء الأمريكي من تايوان إلى كوريا الجنوبية إلى اليابان و الفلبين حيث توجد قواعد أمريكية لمحاصرته . وبالتالي فهو في حالة حذر دائمة مع أنه لا يستعمل قوته العسكرية كوسيلة للحصول على أهدافه مكثفيا بقوته الإقتصادية التي يبني من خلالها مناطق نفوذ له في العالم<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> الشيخ خضر نورالدين ، المرجع السابق ص 120

1 الشيخ خضر نورالدين ، المرجع السابق ص 120

المطلب الثاني: جهود التسوية للأزمة السورية العربية والدولية :

الفرع الأول: جهود جامعة الدول العربية:

تزامناً مع تصاعد المواجهات العسكرية، وافق بشار في 3 نوفمبر 2011 على خطة جامعة الدول العربية، التي تنصّ على وقف القتال، وانسحاب الجيش من المدن، والإفراج عن السجناء السياسيين، والحوار مع المعارضة، وفي 19 ديسمبر 2011 م سمح بشار لبعثة المراقبين العرب بدخول البلاد، وكجزء من الخطة أفرج في 2 يناير 2012 م عن 552 معتقلاً سياسياً، لكنه أحبط المبادرة بمواصلة حملته على معقل الثوار، وقتل أكثر من 250 شخصاً خلال أقل من اسبوعين. كما أن يومي 19 و20 ديسمبر ( مباشرة بعد توقيع النظام على المبادرة ) شهدا مجزرتي كفرعويد وكنصفرة في جبل الزاوية، حيث حاصر جيش بشار في اليوم الأول ( 72 ) جندياً فأزاً من الجيش قرب قرية كنصفرة وقتلهم جميعاً ، وفي اليوم التالي حوَصر(1600) من أهالي قرية كفر عويد والناشطين الفارين وقتلوا جميعاً .

يوم الخميس 22 ديسمبر 2011 م دخلت طلائع بعثة المراقبين العرب بقيادة الجنرال السوداني محمد الداوي .

في 28 جانفي 2012 علقت الجامعة العربية عضوية النظام؛ لعدم التزامه بنود الخطة العربية ولتدهور الأوضاع الإنسانية، وفرضت عليه عقوبات اقتصادية<sup>1</sup>.

في 31/1/2012 طلبت جامعة الدول العربية من مجلس الأمن الدولي استصدار قرار يدعم خطتها لحل الأزمة السورية بما في ذلك دعوة بشار للتحني ، لكن روسيا والصين أسقطتا القرار بالفيتو . في حين أجازته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الرغم من اعتراضهما مع بعض حلفاء النظام كإيران وكوريا الشمالية وتصويتهم ضد القرار، علماً أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يتمتع بالقوة القانونية، ولا يعتبر قراراً ملزماً.

في 23 جانفي 2012 قبل أيام من انتهاء تفويض المراقبين العرب في البلاد، طرحت الجامعة العربية

<sup>1</sup>د.علي محمد علي ، الحل السياسي في سوريا، 18 نوفمبر 2014، مركز سوريا للبحوث والدراسات ، نشر ديسمبر

2014، سا: 21:49، تاريخ الاطلاع 08 ماي 2017، متوفر على الرابط:

<http://www.syriasc.net/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1> ص02.

بالإجماع مبادرة جديدة لحل الأزمة في سورية، تقضي بأن تبدأ المعارضة حواراً مع النظام لتُشكل حكومة وحدة وطنية، ويُسلم بشار لاحقاً كامل صلاحياته إلى نائبه بالتعاون مع هذه الحكومة لإنهاء الأزمة . وقد رحّب المجلس الوطني السوري بالمبادرة، غيرَ أن بشار رفضها.

في 4 فيفري 2012 استخدمت كل من روسيا والصين حق "الفيتو" للمرة الثانية ضد قرار عربي يدين العنف في سورية، ويدعم خطة الجامعة العربية لتسوية الأوضاع ، ورد بشار باستفتاء على دستور جديد للبلاد، وتم اعتماده<sup>2</sup> .

الفرع الثاني: جهود هيئة الأمم المتحدة :

– خطة كوفي أنان لتسوية المحنة السورية :

بدأت خطته كمبعوث مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في 11/2/2012 م لتسوية

الأزمة السوريّة وفي: 24 مارس 2012م توجه عنان إلى العاصمة الروسيّة موسكو في محاولة منه لتأمين الدعم الروسي لخبطته التي تركزت على وقف فوري لإطلاق النار، وبدء حوار سياسي مفتوح ، كما تواصل مع مختلف الأطراف<sup>1</sup> .

تتمحور خطة عنان في ثلاثة مرتكزات هامة، أولها: الإيقاف الفوري لأعمال القتل، بما يعني وقف إطلاق النار (من قبل جميع الأطراف)، وثانيها: تأمين وإيصال المساعدات الإنسانية لجميع المناطق المنكوبة والمتضررة من القصف، وثالثها: تفعيل مسار سياسي تفاوضي، ينهض على حوار بين قوى من النظام ومن المعارضة، يفضي إلى تسوية سياسية، تكفل الوصول إلى نظام ديمقراطي تعددي.

وهي مرتكزات لا تكتمل مع بعضها، بل ولا يكتب لها النجاح، إلا بالاقتران مع إطلاق سراح جميع

المعتقلين، واحترام وضمان حق التظاهر السلمي لكافة السوريين، والسماح لمختلف وسائل الإعلام بدخول البلاد، وضمان حرية عملها وتنقلها.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص 02.

<sup>1</sup> د.علي محمد علي، المرجع السابق ص 02.

ولعلّ المرتكز الأساس هو الدخول في عملية سياسية تفاوضية شاملة، تشارك فيها جميع الأطراف السياسية، سلطة ومعارضة، بغية تحقيق تطلعات الشعب السوري المشروعة في التغيير السياسي، الأمر الذي يتطلب التزام النظام السوري بتعيين مفاوض له يتمتع بالصلاحيات والسلطة، عندما تتم دعوته من قبل المبعوث المشترك<sup>2</sup>.

### المراقبون الدوليون:

بناء على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2042 م نشرت الأمم المتحدة (300) مراقب دولي غير مسلح في سورية اعتباراً من: 12 أبريل 2012م بإشراف المبعوث المشترك للجامعة العربية ومجلس الأمن كوفي عنان، للوقف الكامل للعنف المسلح، ومراقبة وقف إطلاق النار بين الثوار والنظام. ونص القرار على ما يلي:

- 01/ يتولى المراقبون تنظيم التواصل بين أطراف النزاع، ومراقبة مدى الالتزام بتنفيذ وقف إطلاق النار
- 02/ مطالبة النظام السوري بتسهيل نشر فريق المراقبين، وضمان حرية حركتهم دون عوائق.
- 03/ مطالبة جميع الأطراف بضمان سلامة البعثة، والمسؤولية الأكبر تقع على عاتق النظام.
- 04/ مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بالإبلاغ عن أية عوائق تحول دون تنفيذ مهام البعثة.
- 05/ مطالبة النظام السوري بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة.
- 06/ إدانة كافة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف ومحاسبة المسؤولين عنها.
- 06/ مطالبة النظام السوري بالوفاء بالتزاماته المتعلقة بعدم تحريك قوات عسكرية إلى داخل المدن. وكان لافتاً أن العميد النرويجي ( روبرت مود ) الذي كلف برئاسة المراقبين كان له خبرات سابقة بمراقبة وقف إطلاق النار بمناطق عديدة بينها كوسوفو ، وسريلانكا ، إلى جانب ترؤسه هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة والمسماة : United Nations Truce

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 04.

Supervision Organization واختصاراً ( UNTSO ) مع العلم أن هذه الهيئة أنشئت بقرار مجلس الأمن رقم 50 يوم 29 مايو 1948، ولا تزال تواصل عملها. وظل مراقبو الهدنة بالمنطقة خلال حروب 1956 و1967 و1973 رغم تغير مهماتهم، ويقوا بالمنطقة<sup>1</sup>. وما زال مقر يونتسو موجودا بالقدس، ولها مكاتب تمثيلية في بيروت، ودمشق وفي سورية يواصلون العمل ضمن قوة أممية لمراقبة فض الاشتباك بمرتفعات الجولان معروفة باسم أندوف. أنهى مجلس الأمن عمل بعثة المراقبين الدوليين في سورية بعد أربعة أشهر من نشرها، لعدم التزام النظام بوقف إطلاق النار، لكن المجلس وافق على إبقاء مكتب سياسي لها في دمشق. ثم استقال كوفي أنان من مهمته كمبعوث للأمم المتحدة والجامعة العربية بتاريخ 2012/08/2 م بسبب استمرار النظام في جرائمه ضد الشعب السوري حيث توجهها بجرمة الكيماوي في غوطة دمشق التي راح ضحيتها أكثر من 1300 ضحية في يوم الأربعاء: 21 أغسطس 2012م، حدث الهجوم بعد ثلاثة أيام من وصول بعثة المراقبين الدوليين إلى دمشق؛ لاتهام الثوار بها، ورداً على الجريمة أجبره المجتمع الدولي على تسليم السلاح الكيماوي، ومنذ ذلك الاتفاق أطلقت يد السفاح في جرائم القتل، والترويع بالبراميل المتفجرة، والصواريخ بعيدة المدى؛ لتدمير المدن والبلدات، وتهجير السكان، والمئات من المجازر المروعة في داريا ومعصمية الشام ودوما وبلدات الغوطة الشرقية، ومختلف مدن البلاد<sup>1</sup>.

### جهود التسوية للأخضر الإبراهيمي

عُين الأخضر الإبراهيمي في أوت 2012م خلفاً لكوفي عنان، وكذلك استقال إثر فشل مؤتمر جنيف 2؛ الذي عقد بتاريخ 22 جانفي 2014 م وانتهى بتاريخ: 18/02/2014 م دون اتفاق؛ بسبب تعنت وفد بشار، ومحاولة تحويل المفاوضات من محاولة تشكيل هيئة حكم انتقالية كامل الصلاحيات إلى مناقشات حول مكافحة الإرهاب.

وفي : 10 / 7 / 2014 م عين بان كي مون - المبعوث الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق - الإيطالي " ستيفان دي ميستورا " موفداً أممياً جديداً لمحاولة إنهاء الحرب في سورية خلفاً للأخضر الإبراهيمي لكنه اختفى صوته في غمرة الحشد العالمي على تنظيم الدولة حتى يوم 2014/11/10 حيث

<sup>1</sup> د.علي محمد علي، المرجع السابق ص05

<sup>1</sup> د.علي محمد علي، المرجع السابق ص05.

زار دمشق والتقى بشار، ثم التقى محافظ حمص في اليوم التالي، ووفد من المحاصرين في حي الوعر، وكل ما قاله : أنه يريد تجميد القتال في حلب وهذه خطة روسيا القديمة التي طبقها النظام في المصالحات مع المناطق المحاصرة أي أنه جاء ليجهز على ما تبقى من الثورة وتناسى العالم جرائم السفاح المروعة بحق الشعب السوري، بل تثبت التقارير المسرية تعاونهم معه بالرغم من تدميره المجتمع وتحويل أكثر من نصف الشعب السوري إلى نازحين ولاجئين، وزادت ضحايا مجازره الجماعية المروعة وحدها ( 116866 ) شهيداً حتى تاريخ 2014/9/30<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : نظرة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة السورية.

لا يمكننا الحديث عن العلاقة الجزائرية السورية في ظل هذه الأزمة الحالية فالطرفان لهما عهد طويل الأمد رفقة تاريخ النضال لهما مع مختلف القضايا ذات الأوجه الإتفاق لديهما والجانب النظري عن الإدارة السياسة للمنطقة، ما يدخل تحتها القضية الفلسطينية وقضية علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط ولعلنا في هذا الصدد نستظهر موقف الدبلوماسية الجزائرية من الأزمة السورية التي طالت العديد الدول ذات الشأن بالربيع العربي ، فالدبلوماسية الجزائرية عبرت عن ثبات موقفها ازاء الوضع في سوريا عبر المنظمات الدولية والأقليمية ومنها جامعة الدول العربية من حيث ممانعتها وإلتزامها موقف الحياد عن فرض العقوبات عن النظام السوري ووقفت ضد وند للدول التي تنفخ في أبواق الفوضى واسقط النظام بزعم أن النظام استبدادي وكأن الوضع لديها أحسن من ما هو جار في سوريا قبل الثورة وهذا كمرحلة أولية ، قامت الجزائر بعديد الزيارات الى سوريا بهدف وقوفها مع سوريا كمحتاج لحل ودال الى طريق الوصول الى الحل السلمي ومن هنا كخطوة متقدمة نحو إثبات دعمها للحل السلمي للأزمة في ظل هذه المواقف واعتبار ان الازمة ذات شأن داخلي لسوريا وللشعب السوري نفسه وان التدخل الخارجي ما يزيد الامر الاتعددا وهو ما عليه الامر الآن وما إنجر عنه من انتشار للإرهاب وتعمل الدبلوماسية الجزائرية ان تبرهن عليه من خلال خروج الاطراف الخارجية الدولية والاقليمية من الازمة وهذه كمرحلة ثانية أكثر تقدما من سابقتها وكمرحلة ثالثة وهو ما عملت عليه الجزائر كدعم اقتصادي متمثل اولا بسد احتياجات الطاقة والغاز لسوريا.

<sup>1</sup> د.علي محمد علي، المرجع السابق ص05

## دعم الأطراف للتفاوض الحل السلمي والدعوة لإبعاد الأطراف الخارجية والدولية:

تجلى موقف الجزائر في الدعوة الى الحل السلمي للازمة السورية ماعبر عنه وزير الخارجية رمضان

لعمامرة أثناء الندوة الثالثة لوزراء الشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي والجامعة العربية بأثينا 2014 " أن الجزائر تدعو المجتمع الدولي لبعث مسار جنيف<sup>2</sup> قصد التوصل إلى إجماع لصالح حل سياسي للأزمة السورية". وأضاف أن الجزائر تحث أطراف النزاع في سوريا إلى تغليب الحكمة والتوجيه نحو قرارات شجاعة لتجاوز الخلافات التي تعرقل عودة السلم والأمن في بلادهم<sup>4</sup>.

وبحكم التجربة الجزائرية التي عاشتها في القارة خاصة والأزمة المالية اثبتت نقطة أن الأطراف الخارجية لاتزيد الوضع إلا سوءا استنادا الى المتغيرات و المعطيات الجديدة للواقع الجيوسياسي لإفريقيا في ظل الأوضاع التي تعيشها "أثبتت التجارب في أفغانستان والعراق والصومال، أن التدخل الأجنبي يتحالف عضويا ووظيفيا مع جماعات الجريمة المنظمة، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا. وانطلاقا من ذلك فقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس 2011 في الجزائر حين جمعت سبع دول إفريقية معينة بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية<sup>2</sup>، وعليه تشبثت الدبلوماسية الجزائرية بموقفها أن الحل السلمي للأزمة السورية هي شأن سوري محض وأن عدا الأطراف السورية ماهي إلا عائق أمامها، وعلى هذا الأساس تجسدت الدبلوماسية الجزائرية في هذا الشأن بزيارة وزير الشؤون المغاربية والأفريقية والجامعة العربية عبد القادر مساهل سابقا إلى سورية، ولقائه الرئيس بشار الأسد وتأكيد مساندة الجزائر للشعب السوري في مكافحة الإرهاب والتصدي له، للحفاظ على استقرار سوريا وأمنها و أيضا المبادرات التي قام بها وزير الخارجية الجزائري السيد رمضان العمامرة لضرورة وجود حل سلمي في سوريا و رفض أي تدخل خارجي الذي قد يزيد من تأجيج الأوضاع و هذا ما كان فعلا

<sup>4</sup> رمضان لعمامرة ، ندوة وزراء الخارجية للإتحاد الأوروبي والجامعة العربية ، أثينا 2014، جزايرس. نشر 11-06-

<http://www.djazairiss.com/elmassa/86266.2014>

<sup>2</sup> د.قوي بوحنية ، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، تقارير الجزيرة ، جويلية 2012، ص10.



فالموقف الجزائري على المستوى الدولي سواء في الجامعة العربية او الامم المتحدة ضل ثابتا و لم يهتز التعاون والتنسيق والتشاور المستمر بين البلدين إزاء ما يحدث في المنطقة، لبلورة موقف مشترك و واضح من مجمل ما يجري على الساحتين الإقليمية والدولية، خاصة أنّ أميركا وحلفاءها في المنطقة يحاولون خلط الأوراق من جديد، و وضع العصي في عجلات أيّ جهود لإيجاد حلّ للأزمة السورية، بما يلبيّ طموحات الشعب السوري بعيداً عن التدخلات والإملاءات الخارجية، ان علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الجزائر وسوريا قوية، وخارج المساومات والصفقات، وهي زيارات تعطي الانطباع بوجود دور جزائري كبير في الأزمة السورية<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساسى تبقى الجزائر دائماً من دعاة الحلّ السلمي والسياسي بين السوريين، بعيداً عن تدخل أطراف خارجية، تماماً مثلما فعلت مع الأزمة الليبية، الأمر الذي يجعلها من الأطراف التي يمكن أن تلعب دور الوساطة عربياً، في هذا الخصوص رصد المراقبون العديد من المؤشرات التي تشير إلى دور بارز للوساطة الجزائرية من أجل التوصل لحلّ سياسي للأزمة السورية يجنب المنطقة حرباً إقليمية ممتدة، فالجزائر تملك من الرصيد الإستراتيجي ما يؤهلها للقيام بمبادرة دبلوماسية خلاقة لحلّ الأزمة السورية في ضوء المعطيات التالية:

01/ إنّ الجزائر هي دوماً الأقرب إلى سوريا، والأقدر على فهم ما يجري فيها، انطلاقاً من تجربتها التاريخية في النضال من أجل التحرّر وحماية واستقلالية القرار السياسي والوطني فيها.

02/ إنّ الجزائر تتبع دائماً سياسة مرنة في علاقاتها الدولية والإقليمية، تجسّد ترجمة فعلية لمبادئها في السياسة الخارجية تتفق مع ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة.

03/ تجربة الجزائر الكبيرة في مجال المصالحة الوطنية وتحقيق تطوعات الشعب في الاستقرار، والتأكيد على الحلّ السياسي للأزمات التي يعيشها العالم العربي.

04/ تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالصراحة والوضوح انطلاقاً من مبادئ الاحترام المتبادل، ولذلك فإنّ علاقاتها القريبة مع مختلف الدول يسهم في حلّ المشكلات والتقريب بين وجهات النظر

<sup>1</sup> وكالة الأنباء السورية ، بشار الأسد يستقبل وزيرا جزائريا في زيارة نادرة منذ بدء النزاع السوري ، نشر 2016/04/25

<http://www.france24.com/ar/20160425>

المختلفة.

قد حاول السوريون أن يجعلوا لغة السياسة والحوار، هي الطريق الوحيد لحلّ مشاكلهم، لكن القوى الظلامية، أصرت على جرّهم إلى مربع القتل والدمار والتخريب، ولم تكثف بذلك، بل أدخلت سوريا في مسرح الصراعات الإقليمية، ليصبح مسار الحلّ السياسي في غاية التعقيد، بما يتجاوز تطلعات وإرادة السوريين، ويحتاج إلى مستوى كبير من التوافق الإقليمي والدولي، غير متوفر حتى الآن. ومن هنا القول إنّ الحوار السياسي أصبح اليوم هو المطلب الوحيد في الأزمة السورية، فالجزائر تسعى الى تقريب وجهات ومواقف القوى والأطراف المعنية بتطورات الأزمة وتداعياتها، وهو دور يمثّل ماتقوم به الدول الاخرى، هذا مما سيوسع من دائرة الحوار وربما سيغيّر المواقف الراضية لهذا

الحوار، كما أنّ هناك بعض الدول ستخسر رهانها بالحرب على سوريا<sup>1</sup>.

بمجملاً... إنّ الوحدة الداخلية السورية ضرورة وطنية لمواجهة التدخل الخارجي والتيار التكفيري،

لحفظ وحدة سوريا وموقعها القومي والإسلامي، وإحباط المشروع الغربي لبناء الشرق الأوسط الجديد، فالتحرك الجزائري لحلّ الأزمة في سوريا بما يملك من تجربة في المصالحة الوطنية بين أبناء الوطن وتأييد الحلّ السياسي، هامّ وضروري، وبارقة أمل كبيرة في الخروج من النفق المظلم والتوصل إلى حلّ سياسي يعطي الثقة للشعب السوري في الخلاص من الإرهاب والقضاء عليه، وخطوة مهمة باتجاه فتح الطريق للحوار بين مختلف المكونات السورية، وإنطلاقاً من ذلك فإنّ التطورات والمشهد المعروض يشير إلى أنّ الأيام المقبلة ستشهد تبدلاً كبيراً على الساحة السورية، خاصة أنّ الطرح الجزائري لحلّ الملف السوري يدعمه التوافق الإيراني الروسي والدول العربية الصديقة المختلفة، لذلك لا

بدّ للسوريين من اقتناص الفرصة المناسبة لإنقاذ سوريا وإنهاء أزمته الشائكة.

فالجزائر عاشت فترة توتر في الماضي تمثلت في انتشار ظاهرة الارهاب و العنف لكن تماسك الشعب الجزائري بمختلف اطيافهم "سواء الموالين للسلطة او الاسلاميين او حتى المتطرفين" لرفضهم بالتدخل

<sup>1</sup> د. خيام الزعبي، آخر فرضيات الحل: الجزائر تدخل على خط الأزمة في سورية، تاريخ النشر: 2016-04-26 سا

الخارجي و الدولي هو الذي جعل مشروع المصالحة الوطنية الجزائرية ينجح فلو قامت القوى الدولية الخارجية و الاقليمية بالتدخل في الجزائر "في فترة التسعينيات" لزد الامر من تاجيح الفتنة و الانقسام و لتحولت الازمة إلى حرب أهلية كما هو الحال اليوم في سوريا "التدخل الخارجي زاد من تاجيح الوضع و كسر أي حل" لهذا نجح مشروع المصالحة الجزائرية يعود اولا لتماسك الشعب الجزائري "بكل اطيافهم" و رفضهم لأي تدخل خارجي أجنبي لهذا مفتاح الحل لدى السوريين هو بأيديهم و يكمن في إبعاد كل الأطراف الخارجية "عربية كانت او غربية" و طرد كل المقاتلين الأجانب الذين يقبعون حاليا ببعض مناطق سوريا حتى تصبح القضية سورية تخص الشعب السوري وحده بعدها يمكن للأطراف ان تجلس في طاولة الحوار لترتيب مشروع المصالحة التي تضمن وقف نهائي للقتال و وئد الفتن<sup>1</sup>.

### التزام الجزائر الممانعة إزاء فرض الحصار على النظام السوري والانتقال الى دبلوماسية الفعل .

عرفت الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الأخيرة، خاصة بعد إنهاؤها حالة الحصار الذي كان مضروبا

على النظام السوري، باستقبال وزير خارجية الأسد وليد المعلم، ثم زيارة مساهل إلى دمشق التي عدت أول زيارة لوزير عربي إلى سوريا منذ بداية الأزمة، وبعدها مباشرة زيارة الوزير الأول عبد المالك سلال العاصمة الروسية موسكو التي تعد أحد أهم حلفاء النظام الروسي، وبين المشهدين تتشكل عملية اصطفاك كبيرة، يتوقع المراقبون أن تفضي إلى عملية "ضرب تحت الحزام" مع "خصومها" باستعمال عدة أوراق ضغط ويعتقد وزير الإعلام السوري السابق مهدي دخل الله- لا يزال في صف الأسد- أن التحرك الدبلوماسي الجزائري في الفترة الأخيرة، راجع إلى ما أسماه "استشعارها بالخطر، وإحساسها بأنها مستهدفة عبر مخططات أمريكية".

وأكد دخل الله في قراءته للزيارات التي تتم بين مسؤولين جزائريين ونظرائهم من سوريا: "الجزائر محسوبة على التيار القومي العربي المناوئ لسياسة الانبطاح المنتهجة من بعض الأنظمة وتحديدا الخليجية". وذكر دخل الله ل "الشروق"، أن الجزائر قد "تأخرت نوعا ما" عن الانفتاح المباشر مع النظام السوري، والأهم بالنسبة إليه "أن تصل متأخرة أفضل لها ألا تصل".

<sup>1</sup> د.خيام الزعبي، المرجع السابق ص02

وإن كان الموقف الجزائري الداعم كليا للنظام السوري، وبعده تفعيل التعاون مع روسيا، قد يفتح مواجهة مباشرة مع الأنظمة الخليجية التي تخاصم الأسد، ذكر محدثنا: "بالإمكان أن يتم تحريض المغرب على الجزائر، والابتزاز عبر ورقة الصحراء الغربية كما رأيناه في القمة الخليجية المغربية". كما يجذر المسؤول في النظام السوري، من إمكانية التعرض للجزائر عبر تمويل نشاطات إرهابية ضدها، لكنه يستطرد: "دول الخليج لم تعد قادرة فعلا على استهداف الجزائر، على اعتبار تأثير مماليك الخليج لحروب التي دخلوها في اليمن، وبشكل غير مباشر في سوريا"<sup>1</sup>.

وفي تفسيره للحراك الدبلوماسي الجزائري في الفترة الأخيرة، يذكر أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ورقلة، بلحبيب عبد الله، لـ "الشروق" أن "هنالك نوعا من الضغط اللامتناهي، على الساحة المغاربية والإقليمية، وكانت الدبلوماسية الجزائرية مكبلة لكن الضغوط جعلتها تتحرك في اتجاهات مختلفة".

عن هذه الجهات، وانتقاء الأصدقاء يذكر بلحبيب "التنسيق والتعاون، يتم عبر قاعدة الأقرب إلى القناعة والعقيدة الجزائرية. كما أنها تعرف من كان معها ومن هو ضدها، وكل هذا يتم عبر عملية فرز مسبقة".

وإن كانت الجزائر قد تخلت عن عقيدتها الدبلوماسية الراضية للتدخل في شؤون الآخرين، بعد إنهاؤها الحصار العربي على النظام السوري، يقول المتحدث: "من الناحية النظرية تستطيع أي دولة أن تكون بمنأى عما يحدث حولها، لكن من الناحية الفعلية لا تستطيع أن تبقى حيادية، أو متفرجة... ويظهر جليا أن الجزائر استطاعت أن تتخلى عن مبدأ التحفظ الذي اعتمدته لسنوات، وانتقلت من الدبلوماسية الصامتة، إلى دبلوماسية الفعل"، ويبيد المتحدث موافقة على الطرح القائل إن الفرز الذي أحدثته الجزائر مع عدد من الأنظمة، سيؤدي إلى "حالة مواجهة" يتم من خلالها استظهار كل فريق لقوى الضغط التي يمتلكها<sup>1</sup>.

### الدعم الاقتصادي:

<sup>1</sup>عبد السلام سكية، محور الجزائر-روسيا-سوريا يتحرك لمواجهة تحالف الخليج فرنسا ، الشروق أون لاين، نشر

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/282021.html26/04/2016>

<sup>1</sup>عبد السلام سكية، المرجع السابق.

تمثلت عملية الدعم الاقتصادي بالنسبة للجزائر في تمويل سوريا بالغاز بعد العجز الذي شهدته السوق السورية خلال فترة الأزمة، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية بالمنطقة وقرارات الإتحاد الأوروبي بمنع شركات النقل والتوريد من التعامل مع شركة الوقود السورية رغم العقود المبرمة.

ونقلت وكالة الأنباء العربية السورية عن الوزير سفيان العلاو، قوله للتلفزيون السوري، إن الوزارة تسعى لتدبير حاجات السوق المحلية من مادتي الغاز والمازوت من خلال عقود مع دول وموردين جدد بما في ذلك الجزائر

وقال الوزير إن سوريا لجأت أيضا إلى الجزائر لأنها من أكبر موردي الغاز أما المشتقات النفطية

الأخرى، مثل البنزين فهي متوفرة وبكميات كبيرة، مؤكداً أن "الإنتاج المحلي من الغاز يؤمن نحو 60 بالمئة من حاجة السوق والباقي يتم استيراده، وهو يبلغ شهريا نحو 40 ألف طن، فيما تنتج الوزارة نحو 140 ألف قارورة غاز يوميا، في حين أن الرقم الذي كان ينتج في مثل هذا الوقت يعادل 180 ألف قارورة.

في ظل أن المواطنين السوريون يلاقون صعوبات بسبب نقص إمدادات الوقود منذ شهور، حيث دفعت العقوبات الغربية أغلب شركات النفط الأوروبية إلى وقف تعاملاتها مع سوريا، كما قد يؤدي توقف الإمدادات الروسية إلى تفاقم المصاعب أمام كثير من السوريين الذين يسعون جاهدين لكسب رزقهم في ظل نقص الوقود والكهرباء.

### عقوبات الإتحاد الأوروبي

أكد الخبير النفطي الدكتور، مراد برور لجريدة "الفجر"، أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هامة من الغاز والبترول تمكّنها من التصدير إلى سوريا، لاسيما أن هذه الأخيرة تعتبر "بلدا عربيا شقيقا" ومن واجب الجزائر "إنقاذها من الأزمة التي تعيشها"<sup>1</sup>. وقال برور، في اتصال بـ"الفجر"، إن قرارات وعقوبات الإتحاد الأوروبي ضد سوريا لا تشمل معاهدات النفط والغاز، الأمر الذي يسمح بإبرام عقود شراكة مع الطرف السوري لتوريد الوقود في ظل تنامي احتياجات هذه الدولة، كما أن أقرار على هذا المستوى لا يشكل أي

<sup>1</sup>إيمان ك، الجزائر تشرع في تمويل سوريا بالغاز رغم عقوبات الإتحاد الأوروبي،

<http://www.muslim.org/vb/showthread.php?481197>

عائلا لاقتصاد الوطني وإنما بالعكس، حيث سيسمح هذا الأخير بإبرام عقود طويلة المدى على غرار العقود التي تم إبرامها مع عدد كبير من الدول الأوروبية وأوضح نفس الخبر أن سوريا دولة تمتلك الشرعية باعتبارها عضوا في هيئة الأمم المتحدة ومعترف بها من طرف جميع دول العالم، وهو ما يجعل عملية تصدير النفط إليها شراكة قانونية تكفلها مختلف التشريعات.

المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة الأمن والسلم في أفريقيا (حالة الأزمة الليبية والمالية).

المطلب الأول : جهود الدبلوماسية الجزائرية الأمنية لإقرار السلم والأمن في إفريقيا .

تواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر؛ مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تنام للخطر الإرهابي في دول الجوار.

لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية. كانت تلك الفرصة الأمل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكّل ذلك تعارضاً مع مبدأ عدم التدخل. وفعلاً عُقدت اجتماعات في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب بعد أن وضعت "ثورات الربيع" أوزارها في كل من تونس وليبيا ومصر<sup>1</sup>. الواضح أن تلك المبادرة المغاربية التي أُلحّت

<sup>1</sup> د. قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي، تقارير 2014، مركز الجزيرة، ص 09.

الجزائر حولها قد ذهبت أدراج رياح العلاقات المتدهورة مع المغرب؛ مما يفسر عودة الجزائر إلى سياسة العلاقات الثنائية المباشرة مع ليبيا وتونس وخلق مبادرة ثلاثية وُلدت في غدامس الليبية قبل أشهر، إلا أن تطور الأحداث أثبت أن ملف

الإرهاب في تنام مستمر وأن حركة السلاح لم تتوقف وأنه أيضًا ليس في مقدور الحكومات الجديدة المنبثقة عن التغييرات العربية مواجهة الجماعات الإرهابية.

تتنوع الطرق البرية عبر منطقة الساحل والصحراء نحو أوروبا، وثمة أدلة قليلة على وجود تدفقات كبيرة مستمرة على أي طريق بمفرده. ويتم نقل الكوكايين من المراكز الساحلية غينيا وموريتانيا في هذه الحالة براءً إلى شمال مالي ومن هناك إلى المغرب والجزائر وليبيا (عبر الجزائر أو شمال النيجر باتجاه ليبيا). وأشارت تقارير عديدة إلى استخدام الطائرات في جلب الكوكايين إلى شمال مالي، إلا أن الطريق البري اكتسب أهمية أكبر خلال العامين 2009 و 2001 ، وفي الوقت نفسه انخفضت المضبوطات على طول ساحل غرب إفريقيا. كان التقرير الأكثر إثارة من بينها حتى الآن هو اكتشاف هيكل طائرة بوينغ 727 ، والتي إما تحطمت عند الإقلاع أو جرى إضرام النار فيها بالقرب من بلدة غاو في منطقة "تركنت" في نوفمبر 2119 . كانت الطائرة، والتي لقبها وسائل الإعلام فيما بعد باسم "الكوكايين الجوي" مسجلة في غينيا بيساو، وأقلعت من فنزويلا<sup>1</sup>.

يبرز معظم المحللين الغربيين نقاط القوة الأساسية في الجزائر وأهميتها الاستراتيجية لمصير منطقة حيوية في آليات التدبير الأمني، غير أنهم يشعرون بالإحباط بسبب المدى الذي يمكن أن تكون فيه البلاد شريكًا هشًا ومصائبًا بهاجس الإبهام والارتياب، وتتمحور معظم هذه الإحباطات حول انتشار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي؛ فقد رفضت الجزائر توجيه قدراتها الهجومية ضد تنظيم القاعدة خارج حدودها، وهي تبرّر تلك القرارات بالعقيدة الراسخة لسيادة الدولة وسياسة عدم التدخل، غير أن هذا لا يقنع الآخرين، وخاصة في فرنسا وفي جهاز العمل الخارجي الأوروبي<sup>2</sup>. وبالنسبة إلى منتقديها الأوروبيين تملك الجزائر الإمكانات المادية والعسكرية لإضعاف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ولاسيما إذا ما نسّقت مع

<sup>1</sup> د.قوي بوحنية، المرجع السابق ص 10.

<sup>2</sup> دقوي بوحنية، المرجع السابق ص 06.

القوى الغربية، لكن الموارد التي استخدمتها لم تكن متناسبة مع قدراتها؛ الأمر الذي مكّن الجماعة من تأسيس موطئ قدم لها في أماكن غير مستقرة مثل شمال مالي، وهم في هذه الإيماءات يتحسّسون من الرفض الجزائري المستميت لتأسيس فرع قاعدة أفريكوم بالجزائر. يردّ المسؤولون الجزائريون على هذه الاتّهامات ضد القراءة المخطفة السائدة لدور بلادهم ومهامّها في منطقة الساحل قائلين: إن الجزائر قدمت أكثر من أي بلد آخر لدعم هدف تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، والمساهمة بنشاط في حلّ النزاعات في مالي؛ إذ جرى توقيع كل الاتفاقات السابقة في الجزائر العاصمة، وحاليًا تستضيف الجزائر أكثر من 21 ألف لاجئ، وتبرعت بأطنان من الأغذية والأدوية لمخيمات أخرى في موريتانيا والنيجر

### المطلب الثاني : مسارات الأزمة الليبية والمالية.

#### الفرع الأول: مسار الأزمة الليبية:

بدأت الأحداث في ليبيا بمظاهرات في 15 فيفري 2011 م، بعد الاحتجاجات والأحداث التي شهدتها تونس ومصر، إذ اعطتها دفعا كبيرا في الماضي حتى اسقاط النظام السياسي الليبي بزعامة معمرالقذافي، وذلك بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي وعدد من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي<sup>1</sup>.

وعندما بدأت التظاهرات في ليبيا منتصف فيفري 2011 م توقع أغلب المتابعين للشأن الليبي سيناريو مغاير لما حدث في تونس ومصر، وذلك بسبب طبيعة النظام السياسي الليبي وضعف هياكل الدولة وتفتت القوات المسلحة لعدة خلايا تفتقر للقيادة المركزية والعقيدة العسكرية الواضحة، كذلك اختلاف طبيعة القيادة السياسية والزعامية في البلدان الثلاثة، فالقذافي رجل متقلب المزاج حيث تختلف تحالفاته ومواقفه وفقا لتبدل مصالحه التي لا تحكمها رؤية محددة أو توجه ايديولوجي عام، ولكنها تحدد من خلال عقليته التي تفتقر للمنطق السياسي، كما أن القوى والتيارات السياسية المعارضة داخل ليبيا أضعف بكثير من مثيلاتها في مصر وتونس.

<sup>1</sup>سليم بوسكين ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري(2010-2014)ماجستير، جامعة محمد خيضر،



لهذه الأسباب تصاعدت الأحداث في ليبيا بشكل سريع، حيث لم يأخذ الأمر أكثر من شهر واحد حتى تحول الوضع داخل ليبيا من احتجاجات ومظاهرات سلمية إلى قتال عسكري بين القذافي ومعارضيه ثم إلى نزاع مسلح تدخلت فيه منظمات وقوى دولية.

بدأت إرهابات للثورة الليبية في الأيام الأخيرة من جانفي 2011 عندما اندلعت التظاهرات في درنة وبنغازي وبنو وليد اعتراضا على تأخر تسليم الوحدات السكنية التي كانت الحكومة مسئولة عن بنائها، تلا هذه التظاهرات نداءات على شبكة الانترنت للتظاهر ضد النظام الحاكم على مدونة الكاتب الليبي المعارض جمال الحاجي الذي اعتقل في طرابلس في الأول من فيفري، وأيضا على صفحة "انتفاضة 17 فيفري 2011 لنجعله يوما للغضب في ليبيا" بموقع "فايس بوك" وطالب هذه الصفحة بأربعة مطالب واضحة هي اسقاط النظام القائم برمته والحرية والكرامة وإنشاء دولة دستور ومحاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء الشعب<sup>1</sup>.

وجاءت شرارة البدء في 03 فيفري بعد اعتقال المحامي والناشط السياسي فتحي تريل وهو محامي مذبحة سجن ابوسليم حيث خرج المئات من أهالي الضحايا في مظاهرات بينغازي للمطالبة بإطلاق سراحه وأخذت أعداد المتظاهرين تزداد حتى بعد اطلاق سراحه، ولم تستمر الاحتجاجات والتظاهرات السلمية طويلا حيث أجبر التعامل العنيف من قبل قوات أمن النظام الليبي المتظاهرين على رد العنف بعنف مماثل، ثم أخذت الأمور في التحول بعد أن تشكل معسكرين داخل ليبيا أحدهما موال للقذافي والآخر معارض له، حيث نشأ معسكر المعارضة من خلال المعارك بين "الثوار" وقوات القذافي والتي أسفرت عن سيطرة المعارضة على مدن شمال شرق ليبيا من طبرق مرور بدرنة والبيضا والمرج وصولا إلى بنغازي، وتزامن هذا مع بدء الانشقاقات بين صفوف معسكر نظام القذافي، فانشق اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية، والمستشار مصطفى عبد الجليل وزير العدل، كما انشقت كتائب الجيش الليبي في الجبل الأخضر، وكانت حركة الانشقاقات بالغة الأهمية حيث خلقت كوادر بين "الثوار" في ليبيا كانوا في أشد الحاجة إليها وساعدت في تنظيم معسكر المعارضة أكثر لأن الانشقاقات جاءت على مستويات مختلفة قانونية وأمنية وعسكرية، كما

<sup>1</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 155

أعلن قبائل كبرى في المنطقة الشرقية كقبيلة ترهونة وقبيلة الورفلة تأييدهم للمعارضة وهو ما أضاف بعدا اجتماعيا وثقافيا تجلى ذلك في صورة دور تعبوي لعبته هذه القبائل على أرض الواقع.

ثم جاءت نقطة التحول الأخرى في سياق الأحداث متمثلة في تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في 04 فيفري 2011 ليكون وفقا لتصريحات أعضائه وجها "لثورة" وممثلا عنها، وخلق انشاء المجلس الانتقالي وجود سلطتين داخل دولة واحدة أو حالة أشبه بوجود دولتين على رقعة جغرافية واحدة وهو ما أدى لحالة سيادة متعددة على الأراضي الليبية<sup>1</sup>.

كما شكل موقف جامعة الدول العربية نقطة تحول أخرى في مسار الأحداث في ليبيا حيث دعا وزراء الخارجية العرب في 12 مارس 2011 مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا معتبرين أن نظام القذافي قد فقد شرعيته وقرروا التعاون مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وكان هذا القرار بمثابة إشارة البدء لتحركات دولية واسعة للتدخل العسكري في ليبيا من خلال فرض منطقة حظر الطيران في 17 مارس 2011.

ومع توسع الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام، وانتقالها إلى غرب البلاد، وبعد القمع العنيف والدموي للمتظاهرين، وقعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن تباعا عن سلطة العقيد "معمر القذافي" وانضمامها إلى الثوار. وبدأ هذا التداعي بمدن الشرق في ليبيا، إذ انضمت: أجدايا ودرنة وبنغازي والبيضاء وطبرق... ثم تحول الأمر إلى المدن القريبة من العاصمة طرابلس: مثل بني الويد والزنتان ومصراتة والزواوية وزوارة...

إذ أن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا، سرعان ما أثار انشغال

المجموعة الدولية، مما جعل مجلس الأمن في 03 فبراير 2011 يتبنى قرار تحت رقم 1970، يقضي بفرض الحظر العسكري والاقتصادي على النظام الليبي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص155

<sup>1</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص156.

هذا الانشغال الدولي بالملف الليبي منذ بدايته، جاء نتيجة لتداعيات هذه الأزمة، التي تعدت التراب الداخلي لمركز الصراع، لتصل بؤر التوتر إلى دول المغرب العربي بل وللعالم كله. مما استدعى تدخلا فجائيا لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في اللحظات الأخيرة في ساعة متأخرة ذلك اليوم بعملية عسكرية سميت "فجر الأوديسة" لإنقاذ بنغازي من السقوط في أيدي جنود كتائب "القذافي". وهذا بعد صدور القرار الأممي 1973 . بحيث تبنى مجلس الأمن الدولي في 08 مارس 2011-بأغلبية كبيرة- القرار رقم 1973 الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين. واهم ما تضمنت هذه القرارات:

- حظر القرار كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، على أن تستثنى رحلات مدادات انسانية.

-مطالبة كل الدول الأعضاء بعدم السماح لأي طائرة ليبية -بما في ذلك الرحلات التجارية- بالهبوط أو قلاع من أرضيها.

-دعوة كل الدول الأعضاء إلى "اتخاذ كافة اجراءات الضرورية" لحماية المدنيين والمناطق السكنية

التي تواجه تهديدا في ليبيا بما في ذلك بنغازي، في الوقت الذي يستبعد فيه القرار إرسال قوة احتلال بأي شكل على أي جزء من الأراضي الليبية.

وطالب القرار كذلك بوقف فوري لإطلاق النار، وهو ما يمكن أن يسمح معه -إلى جانب منطقة حظرالطيران- بعمليات قصف جوي لحماية المدنيين من القوات الموالية للعقيد معمر القذافي، ومطالبته لليبيا بضمن "مرور سريع وبدون عراقيل للمساعدات الإنسانية."

-التجميد المفروض على الأصول و ينطبق على كل الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية التي

يملكها أو يديرها نظام القذافي -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- في الأراضي الدول الأعضاء بالأمم

المتحدة.

-المطالبة بتجميد أصول المؤسسة الوطنية للنفط الليبية والبنك المركزي الليبي بسبب صلاتهما بالعقيد القذافي.

ويطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنشاء لجنة من ثمانية أعضاء من الخبراء

لمساعدة لجنة مجلس الأمن في مراقبة العقوبات، كما يطلب من الدول الأعضاء التنسيق فيما بينها، ومع الأمين العام لضمان تنفيذ هذا القرار.

وهكذا استمر الهجوم الجوي على ليبيا بواسطة التحالف الدولي، حتى تمكن "الثوار" من القبض على "معمر القذافي" واعدامه في 02 أكتوبر 2011. وهكذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا<sup>1</sup>.

ورغم أن لحظة سقوط نظام القذافي شهدت توحدا للانتماءات المتنازعة على هدف واحد، وهو إزاحة نظام القذافي، إلا أن ما أعقب هذه المرحلة من استقطاب بين القوى المشاركة في الانتفاضة الشعبية والتمرد على النظام، سواء كانت مدنية أو عسكرية، علمانية أو إسلاموية، وضعف للسلطة الانتقالية وفقدان الدولة لوظيفتها الأمنية والتنموية لصالح الميليشيات والمجموعات المسلحة، مثل بيئة خصبة لنمو الهويات الفرعية والنزاعات الداخلية تكاد تصل إلى حرب أهلية، وتكريس إشكاليات الهوية الوطنية، علاوة على عودة دور القبائل للتأثير في مجريات الحياة السياسية.

ويبدو أن حلفاء الأمس قد أخفقوا في إيجاد نقاط تقاطع تجمعهم في مرحلة ما بعد سقوط نظام

القذافي، بدليل التجاذبات التي برزت سنة 2014 مع العمليات التي قامت بها قوات خليفة حفتر على بنغازي، ثم اتسعت رقعتها في اطار ما يعرف ب "عملية الكرامة"، ثم الهجمات التي سجلت من قبل ميليشيا فجر ليبيا ومصراتة وزلتين ضمن ما يعرف بقوات درع ليبيا وغرفة ثوار ليبيا، والتي أعطت انطبعا بأن ليبيا تتجه نحو التقسيم، خاصة مع اعلان انتخاب مجلس للنواب في طبرق. وحسب عديد الخبراء فإن ليبيا تعاني من هشاشة أمنية تسهل فيها الأنشطة غير المشروعة لتجارة السلاح والمخدرات وغيرها، وتساهم الوضعية الأمنية في ليبيا في إحداث اختراقات كبيرة في المنطقة لن يستطيع الخيار العسكري لوحده من حل المعادلة الليبية المعقدة، ثم إن حالة اللاتوازن بين القوى الليبية جعل كل طرف يسعى إلى حسم هذا الصراع

<sup>1</sup> سليم بوسكين ، المرجع السابق، ص157

عن طريق العنف والسلاح، مع اطالة من عمر المرحلة الانتقالية، وهو وضع يعزز موقع الجماعات المسلحة في الميدان ويعطيها هوامش حركة خاصة

مع تدعيم التنسيق بين أنصار الشريعة وعدد من الجماعات المسلحة في ليبيا.

ويسير الوضع في ليبيا نحو مزيد من التدهور مع ارتفاع وتيرة الصراعات المسلحة والقتال بين ميليشيات فجر ليبيا المحسوبة على الإسلاميين وحلفاءها "الجهاديين"، التابعة لحكومة عمر الحاسي المنبثقة عن المؤتمر الوطني المنتهية ولايته والمتمركزة بطرابلس من جهة، وبين قوات الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر المدعومة من قبل حكومة عبد الله الثني المتمركزة بطبرق والتي حظيت باعتراف المجتمع الدولي<sup>1</sup>.

وتعيش ليبيا اليوم لحظات فارقة وخطيرة في ظل تعدد الأزمات وانتشار الميليشيات المسلحة وعدم وجود توافق وطني أو خطاب قادر على لم الشمل الليبي مند رحيل القذافي واسقاط نظامه، كما تعاني ليبيا كذلك من الافتقار إلى وجود مؤسسات فاعلة وقوية قادرة على تحجيم دائرة الأزمات التي تتسع مع الوقت في ظل مجتمع قبلي.

أما مناطق النزاع المسلح في ليبيا حاليا فإنها تتمثل في ما يلي:

#### في المناطق الشرقية:

**حرس المنشآت النفطية:** ويتكون من كتائب شاركت في الإطاحة بنظام القذافي من أجدايبا ومقاتلين من قبائل الشرق، أبرزها قبيلة المغاربة، بدعم عسكري مباشر من رئاسة أركان مجلس النواب في طبرق، إضافة إلى منتسبي "جهاز حرس المنشآت النفطية" النظامي السابق، الذي أعلن عام 2011 انشقاقه عن الأجهزة الأمنية التابعة للقذافي والانضمام إلى الثورة التي أطاحت به<sup>1</sup>.

**قوات فجر ليبيا:** وهي في الهلال النفطي عبارة عن ائتلاف يسمى "شروق ليبيا"، مكون من

<sup>1</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص156

<sup>1</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص161

"كتيبة الفاروق" من مصراتة، و"أنصار الشريعة" من سرت، بقيادة "درع الوسطي" من مصراتة، وهو مؤلف من عدد كبير من كتائب المدينة، التي شاركت في القتال ضد كتائب القذافي، وشاركت أيضا في عملية "فجر ليبيا" بطرابلس ومدن أخرى في الغرب. وتسيطر قوات "حرس المنشآت النفطية" على كامل المناطق الشرقية من أجدابيا وحتى منطقة كحيلة ( 100 شرق سرت)، بما فيها أهم مواقع النفط في الهلال النفطي، وهي: الزويتينية، والبريقة، ورأس الانوف، والسدرية. بينما تسيطر قوات "الشروق" على المناطق الواقعة بين مصراتة إلى شرق مدينة سرت بعدة كيلومترات، حيث تقع منطقة بن جواد (30 كم شرقي سرت) كمنطقة تماس بين القوتين.

أما في المناطق الغربية فنجد:

**قوات فجر ليبيا :** التي تديرها "غرفة ثوار ليبيا" من العاصمة طرابلس التي تسيطر عليها بشكل كامل، وتتألف من "درع الغربية" من مدينة الزاوية، بقيادة الإسلامي أبو عبيدة الزاوي، وكتيبة "أنصار الشريعة" من مدينة صبراتة، و"درع الوسطي" من مدينة مصراتة.

غرف عمليات رئاسة الأركان: في المنطقة الغربية، وهي غرفة مستحدثة من قبل "الجيش الوطني" المدعوم من مجلس طبرق، وتتألف من كتائب الزنتان وكتائب شفانة. التي تحارب ما يسمى ب"الإسلام السياسي"، في إشارة إلى المؤتمر الوطني وحكومة طرابلس. وتسيطر تلك القوات على نصف مدن الجبل الغربي، وهي الزنتان، والرجبان، والرحيبات، والصيعان، وككلة، إضافة إلى سيطرتها على مراكز عسكرية، أبرزها "قاعدة الوطنية الجوية" وكامل الطرق الصحراوية جنوب المدن الساحلية. فيما يدور القتال بين القوتين في قرى زلطن ورفالدين والجميل والعجيلات والعزيزية وئرغنم

والكسارات، وكلها تشكل خط تماس، حيث تقع تلك المناطق متفرقة بين المدن الساحلية والطرق

الصحراوية جنوب المدن الساحلية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سليم بوسكين ، المرجع السابق، ص162.

أما في المناطق الجنوبية: تطغى على هذه المنطقة السيطرة القبلية، فمعظم المعارك التي اندلعت فيها كانت لأسباب قبلية بحتة. وباستثناء قوات تابعة لمدينة مصراتة تسيطر على مدينتي سبها والجفرة، فإن سكان كامل مناطق الجنوب الليبي يتخذون موقف الحياد من العمليات العسكرية خارجها. وحضور القوات التابعة لطرابلس في تلك المنطقة أكبر من حضور القوات التابعة لطبرق. ومن آن إلى آخر تندلع في المنطقة معارك ذات طابع قبلي غير سياسي.

وعموما هناك ثلاث ديناميات متداخلة تتحكم في المشهد الليبي، أولا: المواجهات العسكرية، ثانيا: التدخل الخارجي، ثالثا: جهود الحوار، وشهد عام 2014 محطات مهمة عكست تأثير الفاعل الخارجي في الأزمة الليبية، حيث عرفت هذه السنة منعطفا ملحوظا على المستويين الأمني والسياسي، وأدى تزايد دور اللواء المتقاعد خليفة حفتر بما يمثله من الإيرادات خارجية إلى مزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية في ليبيا، كما شهدت ليبيا قمة الاصطفاف السياسي والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة التي يقودها خليفة حفتر، وبين عملية فجر ليبيا التي تضم عدة مشارب مختلفة من المسلحين.

وانتجت التفاعلات في ليبيا مشهدا سياسيا بشريتين متنازعتين؛ مؤتمر وطني عام في طرابلس متمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الاعتراف الخارجي، ورغم تأثير العامل الخارجي في المسار الأمني والعسكري في ليبيا، فإن هذا الخيار لم يحقق إنجازات كبيرة بسبب عدم وجود رؤية غربية منسجمة لحل الأزمة الليبية، ووجود واقع عسكري ميداني يعقد عملية البحث عن حل سياسي بعيدا عن الحسم العسكري، وذلك استنادا إلى واقع التسليح الذي تتمتع به المجموعات

المسلحة والمليشيات في ليبيا<sup>1</sup>.

كما عرفت ليبيا في سنة 2014 تطورا أمنيا مهما وخطيرا، ويتعلق الأمر بالتنظيم الارهابي "داعش" الذي طور علاقاته بالمجموعات المسلحة في مدينة درنة شرق ليبيا التي تعرف انتشارا كبيرا لمجموعات مسلحة مثل "مجلس شورى شباب الاسلام" الذي يضم تنظيم "أنصار الشريعة"، حيث يتبع المجلس فكريا وحركيا

<sup>1</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص162.

تنظيم "داعش" الارهابي، وهذا ما يجعل من مدينة درنة لأن تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجد هذا التنظيم الارهابي الخطير في منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي.

### الفرع الثاني: مسار الأزمة المالية:

تميز الوضع في مالي منذ سنوات بمشاشة أمنية وعسكرية، بسبب التعارض الحاصل بينالحكومة المركزية والمجموعات المسلحة من الطوارق التي تطالب باستقلال منطقة أزواد "شمال مالي"، وقد قامت بعدة أعمال مسلحة ضد الحكومة المركزية، كان آخرها الذي حدث في بداية 2012 وكما سبق وأن بيّنا فإن الأزمة في ليبيا أدت دور كبير في تغذية التمرد في شمال مالي، بحيثكان لعودة المقاتلين الطوارق من ليبيا محملين بالأسلحة والخبرة العسكرية، وبدأ التمرد المسلح ضد قواتالجيش المالي في 05 جانفي 2012، وكان التمرد بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد وهي فرع منالحركة الوطنية الأزوادية تأسست في أكتوبر 2011، وتتكون من خليط من الجماعات المسلحة ترتبط فيما بينها بولاءات وتحالفات فضفاضة ومشروطة، وقد قامت هذه الحركة على أسس هشّة وكانت عرضة إلى التوترات السياسية والايديولوجية والقبلية، ومع ذلك وخذت المعركة هذه الجماعات المتباينة، وهدأتالخلافات في ما بينها، وفوجئ الجنوب بسرعة التمرد الشمالي الذي قام بحسم عسكري ضد قوات الجيشالمالي.

الأمر الذي تسبب في استياء وغضب شعبي ضد الرئيس توري وتعاطيه مع الحرب أو التمرد،ومن هنا حدث تمرد داخل التسلسل الهرمي للجيش، اذ اطاح مجلس عسكري بقيادة ضابط صغير هوها أمادو سانوجو بالرئيس توري في 22 مارس 2012 مستفيدا من الأوضاع السيئة والمتأزمة والهشّة التي تمر بها البلاد، وذلك قبل أسابيع فقط من انتهاء فترة ولاية الرئيس المخلوع. ودافع سانوجو عنالانقلاب العسكري الذي قام به ضد الرئيس توري على أساس أن توري أخفق في توفير التجهيزات الكافيةلقوات الأمن والجيش لإنجاز مهمتها في الدفاع عن سلامة أرضي البلاد، وكان الانقلاب نتيجة مباشرةللهزيمة المذلة التي مني بها القوات المالية على أيدي متمرد الطوارق<sup>1</sup>. وبعد الاطاحة بالرئيس أمادو توماني توري ضغطت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقياعلى سانوجو للتنازل عن السلطة لحكومة مؤقتة بقيادة ديونكوندا تاروري إلا أن، "ECOWAS" الايكواسالحكومة الجديدة عجزت عن اثبات وجودها أمنيا وسياسيا.

<sup>1</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 187



وفي أبريل 2012 أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد استقلال إقليم أزواد "شمال مالي" عنمالي بعد أن طاردت القوات الحكومية من كيدال وغاو وتمبكتو. غير أن "دولة أزواد" لم تعترف بها أي دولة في العالم ولا حتى الدول المجاورة، وإقليميا جاءت أكثر المواقف رفضا كل من الجزائر والنيجرنظرا لتخوفهما من إعادة انتاج فكرة الانفصال في مناطق الطوارق لديهما.

وحتى الحركة الوطنية لتحرير أزواد هُزمتْ بدورها على يد جماعة أنصار الدين والمجموعات المسلحة الأخرى التي طردتها من المدن. بحيث استغلت هذه المجموعات والتنظيمات المسلحة ضعفالدولة المالية للسيطرة على الأوضاع في الشمال، بحيث انقض تنظيم انصار الدين بزعامة إبراهيم آغغالي والحركة الوطنية لتحرير أزواد، بالإضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، على المدن الرئيسية في إقليم أزواد وهي: كيدال وغاو وتمبكتو،

وبذلكتفككت مالي إلى قسمين وتفكك الجيش المالي وتشتت أكثر.

وقد استفادت هذه المجموعات والتنظيمات المسلحة من حالة الفراغ الكلي للدولة المالية فيالشمال لإعلان استقلال الاقليم ومحاولة اقامة "دولة اسلامية" على نموذج "اسلام القاعدة"، حيث سارعتهذه التنظيمات إلى فرض ما تسميه "الشريعة الاسلامية" وبدأت في اصدار الأحكام في حق المواطنينونصبوا أنفسهم حكاما وقضاة باسم اقامة الحدود!. كما قاموا بتدمير عديد الأضرحة للأولياء منها ما هو مسجل باسم التراث العالمي في منظمة اليونسكو وحرقت المكتبات التي تضم التراث المحلي خاصة فيمدينة تمبكتو<sup>1</sup>.

وأمام هذا الوضع تعالت أصوات التدخل الأجنبي في مالي لوضع حد لهذه الانتهاكات والجرائم، وضرورة القضاء على هذه الجماعات الارهابية المسلحة، وإعادة الأوضاع لما كانت عليه من قبل، خاصة في ظل العجز والهشاشة التي تعاني منها الدولة المالية وفشل الجهود السلمية في احتواء الأزمة، وكانت فرنسا من أبرز المنادين بضرورة التدخل في مالي عسكريا، وكان لها ذلك من خلال عملية "سرفال" بمباركة ودعم دولي وإقليمي.

التدخل العسكري الفرنسي:

<sup>1</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 189

شرعت فرنسا تدخلها العسكري في مالي، بطلب من الحكومة المالية لمساعدتها في مواجهة المسلحين الإسلامويين، كما استندت على قرار مجلس الامن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012، الذي سمح بإنشاء قوة دولية لدعم مالي في حربها لاستعادة الشمال، فضلا عن مبررات فرنسا من قبيل منع قيام كيان سلفي إرهابي في المنطقة يشكل تهديدا للمنطقة والعالم.

إلا أن الأسباب الحقيقية وراء التدخل الفرنسي في مالي هي حماية المصالح الفرنسية في المنطقة، ومحاولة تعزيز الوجود الفرنسي في منطقة تعتبر تقليديا مركز نفوذ خاص بفعل الوجود الاستعماري الفرنسي السابق، خاصة وأن المنطقة تحتوي على ثروات نفطية وغازية ومعدنية كبيرة، تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية والليبية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين. وهذا التدخل الفرنسي في مالي كرس أكثر سياسة "فرنسا - إفريقيا" التي تمثل امتدادا للهيمنة الفرنسية على إفريقيا<sup>1</sup>.

وكانت العملية العسكرية الفرنسية في مالي مبنية على ثلاث مراحل أساسية حسب وزير الدفاع الفرنسي جون ييف لودريان، المرحلة الأولى تقضي باستقرار جنوب مالي وحماية العاصمة باماكو، والمرحلة الثانية هي وضع القوات الإفريقية التي ستقاتل الجماعات المسلحة في أماكنها، أما المرحلة الثالثة فهي بدء العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة لاستعادة شمال مالي وإعادة توحيد البلاد.

وكان هذا التدرج في عملية الانتشار العسكري يهدف إلى عدة أمور منها:

- توطيد الأوضاع في الجنوب بعد الانقلاب، وتوطيد المؤسسات الانتقالية قبل بدء العمليات العسكرية في شمال البلاد.

- تأسيس قاعدة لوجيستية خلفية لعملية الإمداد بسبب صعوبة المواجهة، فضلا عن اتساع حجم ميدان العمليات العسكرية.

- الرغبة في التمييز بين الجماعات التي يمكن التفاوض معها، وتلك التي سيتم خوض المعركة

العسكرية ضدها، وهذه هي وجهة نظر الجزائر التي تعمل على التمييز بين جماعة أنصار الدين ذات

<sup>1</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 190.

الهوية الطوارقية ولها امتدادات في جنوب الجزائر، وجماعة التوحيد والجهاد فيغرب إفريقيا التابعة لتنظيم القاعدة، التي ترفض الجزائر التفاوض معها.

- إعطاء مزيد من الوقت لإمكانية انتشار قوات أخرى إلى جانب هذه القوات.

- إعطاء فرصة لتدريب هذه القوات وهي مهمة دول الاتحاد الأوروبي بالأساس<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: الإنعكاسات الأمنية للأزمة الليبية والمالية وتحديات الدبلوماسية الجزائرية.

أدى تعقد الأزمة في ليبياومالي مند انهيار نظام القذافي إلى تداعيات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر، فالجزائر تربطها بليبيا حدود على طول 982 كلم، كما ترتبط بحدود برية مشتركة مع مالي طولها 1376 كلم، وهي مساحة كبيرة جدا يصعب تغطيتها أمنيا في ظل التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر جراء الأحداث والأزمات التي تعرفها دول الجوار، وتفرض الأزمة في مالي على الجزائر بدل جهد أكبر، فهي تنشر حوالي 35 ألف جندي على حدودها معمالي. ناهيك عن ارتفاع نفقات الدفاع والتسلح لمستويات قياسية منذ استقلال الجزائر. فنظرا لتناميالهواجس الأمنية في الجزائر فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع للعام 2014 لتصل إلى 20 مليار دولار للعام 2014، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات، حيث تشكل حوالي 15 بالمائة من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز السنة الحالية 15 مليار دولار منها 9 مليار للدفاع و 6مليار لأجهزة الداخلية.

ويُرجع المختصون الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة فيشمال إفريقيا والساحل بسبب انهيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة، خاصة في ليبيا وماليوازداد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضى السلاح، والتي تجعل الجزائر مضطرة إلى اتخاذ إجراءات غير مسبقة لحماية حدودها، وهو ما تطلب رفع موازنة الدفاع والأمن.

### الفرع الأول: الإنعكاسات الأمنية للأزمة الليبية والمالية.

استهداف المركب الغازي "تيفنتورين".

<sup>1</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص192

شكّل الاعتداء الإرهابي على منشأة تيفنتورين مطلع 2013 الحدث الأمني الأبرز، قياسًا بحجم الحدث في حد ذاته وتشعباته لاحقًا بما أنه لم يمس الجزائر وحدها وإنما رعايا من عشرات الدول. ففي صباح يوم 16 جانفي 2013، دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابيًا مسلحًا بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع وخراطئ تفصيلية للمنطقة من الحدود الجزائرية الليبية وتقدمت نحو المنشأة، مستهدفة حافلة متوجهة للقاعدة على متنها رعايا أجنب، وكانت النتيجة وفاة 3 رعايا فرنسيين وبريطاني، ثم توجهت المجموعة على متن 3 سيارات رباعية الدفع والحافلة نحو القاعدة، وتم دخول المنشأة بعد قتل حارس أمني بحيث أضحت المنشأة رهينة في أيدي المجموعة<sup>1</sup>. كان الحدث الإرهابي

المسلح الذي أودى بحياة أكثر من 40 ضحية (من جنسيات مختلفة) يحمل دلالات كثيرة، أهمها: "البصمة الاجرامية متعددة الجنسيات"؛ إذ شارك في العملية مسلحون ينتمون إلى 8 جنسيات (كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجرية، مالية، فرنسية، جزائرية)، وهو ما يشير حقيقة إلى ما يمكن تسميته: "عولمة الإرهاب". وجدت الجزائر نفسها محط أنظار العالم في تلك الحادثة غير المسبوقة في تاريخ العمل الإرهابي، لا من حيث موقع العملية ولا من حيث حجمها، ولا من حيث عدد الجنسيات المشكلة للمجموعة التي نفذت الهجوم، كل هذا كان أساسًا لما يمكن نعتة بـ "المراجعات الأمنية" لكبرى أجهزة الأمن العالمية لما يمكن لفروع القاعدة أن تقدمه في منطقة قريبة من الساحل الصحراوي، بل أدت تلك العملية إلى إحداث تقييم مغاير تمامًا لنتائج الثورة في ليبيا، وبنفس العمق تقييم العمل العسكري الفرنسي في شمال مالي. وقد أدت عملية تيفنتورين إلى فتح مجالات تعاون أمني لم تكن مدرجة في ملفات التعاون الثنائي مع بلدان اعتبرت نفسها لسنوات طويلة غير معنية بضجيج الإرهاب والقاعدة؛ لذلك سارعت اليابان مثلاً إلى فتح شق أمني في تعاونها مع الجزائر وكذلك النرويج، في حين رفضت الحكومة الفرنسية الإقرار بأية حقيقة من وراء التلميح التي قالت بوجود أخطاء في عملياتها في مالي، بينما اشتغلت الولايات المتحدة الأمريكية، التي باتت حليفًا تقليديًا للجزائر في ملف مكافحة الإرهاب، على جعل الهجوم محور قراءات جديدة في اللقاءات الدولية التي تُعقد لدراسة مخاطر القاعدة (وتهديدات الجماعات المسلحة عبر العالم)<sup>1</sup>

<sup>1</sup>د.قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي، تقارير 2014، مركز الجزيرة، ص 09.

<sup>1</sup>د.قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا، المرجع السابق، ص 09.

## اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في شمال مالي.

وهي العملية التي قامت بها حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا الراهية، حيث قام هذا التنظيم الارهابي باختطاف واحتجاز سبعة دبلوماسيين جزائريين كرهائن منالقنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمال مالي في أبريل 2012، وقد حاولت هذه الجماعة الراهية ومن ورائها بعض الأطراف والقوى الضغوط على الجزائر من خلالمسألة اختطاف واحتجاز دبلوماسيها في مالي، إلا أن الجزائر ما زالت ثابتة في مبادئها في مجال مكافحة الارهاب والتطرف، وترفض أي مساومة في هذا المجال، ولم ترسخ لهذه الضغوطات بفض تجربتهاالكبيرة وخبرتها في مجال مكافحة الارهاب<sup>2</sup>. وبعد جهود كبيرة تم اطلاق سراح الرهائن حسب بيان لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية صدر يوم 30 أوت 2014، ويتعلق الأمر بكل من الرهينتين مراد قساسوقدور ميلودي، فيما أعلنت الحكومة الجزائرية عن وفاة القنصل العام بوعلام سايس اثر اصابته بمرضممن ومقتل الدبلوماسي طاهر تواتي من طرف الراهيين، وتعد عملية الافراج عن الرهينتين الجزائرييندون التنازل عن مبدأ عدم دفع الفدية للإراهيين نجحا يحسب لصالح الدبلوماسية الجزائرية وكل مصالحالدولة، وذلك باعتراف دولي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عن تأييدها التام للدولةالجزائرية التي تعتبر أحد أهم شركاء واشنطن في مجال مكافحة الارهاب، خاصة فيما يتعلق بمبدأ عدمدفع الفدية للإراهيين لتحرير الرهائن، وتخفيف منابع تمويل الجماعات الراهية.

ومعروف أن الجزائر في عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية ترفع لثلاثة مبادئ أساسية فيتعاطيها مع مسائل خطف الرهائن وهي: تجريم دفع الفدية للإراهيين وتخفيف منابع تمويل الارهاب حيثتعتبر الفدية أحد أهم مصادر تمويل الجماعات الراهية، ورفض الافراج عن معتقلين ارهابيين مقابلالافراج عن محتجزين، ورفض التفاوض مع الجماعات الراهية، حيث "لا تفاوض ولا مساومة معالارهاب" وعيا منها أن الرضوخ للابتزاز والموافقة على مطالب الجماعات الراهية سيسجعها علمواصلة أنشطتها الاجرامية.وعليه سنحاول أن نبرز أهم التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر جراء الأحداث الأزومية في ليبياومالي.

**أولا: انكشاف الحدود الشرقية للجزائر:** في ظل الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها تونس، والتي تطلبت تدخل الجزائر لتأمين الحدود الج ا زرية -التونسية، وما تطلبه الأمر من امكانيات وموارد مادية

<sup>2</sup> سليم بوسكين، المرجع السابق، ص194.

وبشرية كبيرة، وجدت الجزائر نفسها أمام تهديد أخطر في حدودها مع ليبيا التي تمتد على طول 982 كلم، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير امكانيات كبيرة جدا مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.

ثانيا: تنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية: فبعد سقوط نظام القذافي استفادت هذه الخلايا الارهابية من نهب مخازن السلاح الليبي، بحيث تشير التقارير من أن المنظمات الارهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة جراء سقوط نظام القذافي مستفيدة من انتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حاليا<sup>1</sup>.

ثالثا: تهريب والمتاجرة بالسلاح: تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة "الثوار"، وهو ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة كاملة. وعلى أرضها الجزائر. فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة، كما أن حالة اللا أمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الافريقي والمغرب العربي وفتح المجال أمام المنظمات الاجرامية والارهابية كالعقيدة في بلاد المغرب الاسلامي وداعش وغيرها.

رابعا: انتشار وتنامي الجريمة المنظمة: حيث تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكثفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الاطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسسي، جعل منها دول هشة أو دولة في طريق الفشل والانحيار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر، خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين، بحيث تشير الاحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها، وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية، بما في ذلك

<sup>1</sup> سليم بوسكين ، المرجع السابق، ص168

جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في أفريقيا. كما أن المنطقة أصبحت على فوهة بركان بسبب السلاح الليبي المتسبب، وبحيث تزايد نشاط تهريب وتجارة السلاح بشكل رهيب في المنطقة، أين أصبح يمثل انتشار السلاح الليبي أحد الأسباب الرئيسية في الاضطرابات التي تعرفها منطقة المغرب<sup>1</sup>.

**خامسا: تزايد الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر:** فبعد الأحداث الأزموية التي شهدتها مالين ترمز الطوارق في الشمال وقيام الانقلاب العسكري في الجنوب على الرئيس المخلوع أمادو توماني توري وتعد الأوضاع بعد ذلك خاصة بعد التدخل الأجنبي في مالي والعمليات العسكرية الفرنسية ضد تمرد الطوارق والجماعات المسلحة في شمال مالي، تزايد عدد اللاجئين الماليين إلى الجزائر حيث نزح الآلاف إلى الجزائر بسبب الأزمة الأمنية والسياسية في البلاد، هروبا من الأوضاع المزرية هناك سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهروبا من التصفية العرقية والسياسية التي أصبحت تشهدها مالي منذ اندلاع الأحداث فيها بداية 2012 .

ونجد انتقال الاضطرابات الأمنية والسياسية في مالي لتلقي بظلالها بشكل كبير على الجزائر، خاصة في الجهة الجنوبية للجزائر المتاخمة للحدود المالية، وتعتبر ولاية تمنراست بحكم مساحتها الشاسعة وتوقعها على الحدود الجنوبية مع مالي والنيجر المنفذ الرئيسي للأفارقة المهاجرين نحو الجزائر أو اتخاذها نقطة عبور نحو الدول الأوروبية.

**الفرع الثاني: تحديات الدبلوماسية الجزائرية في ظل الإنعكسات الأمنية:**

### 01/ حل الأزمة المالية:

تعتبر الجزائر الازمة المالية ازمة متعددة الابعاد تشمل جوانب سياسية وامنية واقتصادية واخرى انسانية ضربت استقرار الدولة والشعب المالي لكن دور الجزائر في حل وادارة الازمة المالية الاخيرة يمكن اعتبارها من بين اهم المؤشرات التي تدفع الى التفاؤل بالمستقبل الامني لمنطقة الساحل ومنه الامن الاقليمي للجزائر اين نذكر نجاح الوساطة الجزائرية في حل الازمة المالية في شقها الامني السياسي والتنموي الامر الذي يبرز اهمية

<sup>1</sup> سليم بوسكين ، المرجع السابق، ص168

الحل السياسي على العسكري في احتواء الازمة رغم بعض الايجابيات التي سجلها التدخل العسكري الفرنسي الا ان اعادة البناء واستدامة الامن ومنه التنمية في مالي والساحل يجب ان يكون وفق مقارنة اشمل وليس فقط التركيز على الامن الصلب<sup>1</sup>.

فالجزائر ومنذ استقلالها عمدت على انشاء حوار اقليمي متين يستند في الاساس على دول قومية مستقلة ودات سيادة رغم صعوبة بناء الدولة في افريقيا ولعل نموذج الدولة المالية ابرز مثال حيث تعاقبت الازمات السياسية عليها واخرها 2012 الا ان الجزائر وكسابق عهدها وتبات مبادئها استبقت الحل السلمي والسياسي للازمة المالية وهو ماتمخض عليها اتفاق الجزائر في 2015 وهذا عبر فريق وساطة سعت من خلالها الجزائر الى الحفاظ على السلم والامن في دول الساحل الافريقي فالجزائر عملت على تبني رؤية تركز على سياسة وقائية من خلال توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع التنمية الشاملة عن طريق بناء المرافق العمومية، وتشجيع السكان على الاستقرار في مناطقهم من خلال التكفل بانشغالهم.

## 02/السعي الي ايجاد مخرج لازمة الليبية:

فمن تبعات مايعرف بالربيع العربي الفشل الدولاتي الليبي وما تبعه من مخرجات امنية مست بكامل منطقة شمال افريقيا، وبالخصوص دول الحوار الاقليمي ومنها الجزائر، حيث ان الجزائر اصبحت معرضة بشكل مباشر لتبعات وانعكاسات استمرار الازمة الليبية، من هنا فان الجزائر وبعد النجاح في الحوار المالي والوصول الى تسوية سلمية لازمة المالية، فان الملف الليبي هو الاكثر الحاحا لعله ومنه اعادة الاستقرار والسلم الى ليبيا، ومنه الى المنطقة المغاربية ككل.

فحتى وإن كان الحضور الجزائري، إلى قريب ينحصر فقط في بعض القضايا الاقليمية، مثل قضية الصحراء الغربية، إلا أن الأمور تغيرت وبات دورها مطلوب في قضايا أكبر حجما، وهو ما يفسره الموقف الفرنسي

<sup>1</sup>ناصر بوعلام، دور الجزائر الأقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل 2006-2014، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2016.



،الذي لا يرى حلا للأزمة الليبية بعيدا عن الدور الجزائري ،الذي يلقي ترحيبا من قبل مختلف الفصائل الليبية ،بعدها نجحت أيضا في حل أزمة مالي<sup>1</sup>.

من هنا وفي ظل واقع جيوأمني إقليمي معقد،عملت الجزائر على لعب دور الدولة المصدرة للإستقرار في جوارها الإقليمي ،مع التمسك بمبادئها في منح حلول سياسية سليمة للأزمات التي تعترى معظم الدول المتاخمة لحدودها ،الأمر الذي يدعنا نقول أن التوجه البراغمتي الحديث للجزائر في سياستها الخارجية يستند على ضرورة تفادي التبعات الإستراتيجية للوضع الإقليمي القائم.

فمنذ2014دعت الجزائر الفرقاء الليبيين إلى الحوار وطني شامل وإلى مصالحة وطنية الهدف منها

كان وقف الإقتتال بين مختلف الفصائل والمليشيات ،ومنه البحث عن مخرج للأزمة الحالية،وبالتالي ضمان نجاح الفترة الإنتقالية والأكثر من هذا إعادة تفعيل "اتفاق غدامس"الموقع في 2013بين الجزائر ،تونسوليبيا،ولكن قبل هذا عملت الجزائر على ضمان وجود استقرار سياسي في تونس لضمان أمن الحدود معها ، ثم الإنتقال إلى الملف الليبي ، الأمر الذي يضمن بناء حوار إقليمي مستقر يبدأ من تونس ،مالي ليبيا.

الأشارة هنا الى مكانة تونس في رقعة الشطرنج التي رسمتها الجزائر في إطار الإستراتيجية الكبرى المستندة على سياسة التحالفات ، التي اعتمدها في إطار مقارنة شاملة وجماعية لاحتواء التهديدات الأمنية المنتشرة في الساحل الإفريقي ، التوجه الذي اعتمدت فيه على حسابات عقلانية وبرغماتية، مقابل عدم الإتكال على محور آخر هوالجزائر القاهرة ، أين فضلت الجزائر محور تونس الجزائر في حل الأزمة الليبية معى العمل على تفادي الأخذ بالحل العسكري الذي دعت إليه مصر، فرنسا ، إيطاليا لحل الأزمة الليبية وهو الأمر الذي عملت فيه الجزائر على فرض إدراكها ، قناعتها ومنه طريقة إدارة ملف الأزمة الليبية من خلال لم شمل الفرقاء الليبيين حول طاولة الحوار والتفاوض.<sup>1</sup>

03/العمل المستمر في احتواء التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة:

<sup>1</sup> ناصر بوعلام، المرجع السابق،ص147.

<sup>1</sup> ناصر بوعلام، المرجع السابق،ص148.

فالدور الجزائري فيما يخص مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل يعتبر الأبرز والأكثر فعالية ونجاحة من باقي الفواعل، سواء الإقليمية أو الأجنبية هذا استنادا إلى العديد من المؤشرات:

**الأسبقية :** تابع لخبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب وهذا راجع للظروف التي عرفت الجزائر إبان العشرينات السوداء ، إلى غاية الدخول في ما يعرف بالحرب الدولية على الإرهاب التي أضفت لها طابع الاعتراف الدولي بالمكانة والأسبقية في هذا المجال.

**الإحترافية:** تابع لفكرة كون الجزائر دخلت في 1999 في مسار إعادة بعث وإحياء وتطوير

الجيش الوطني الشعبي ، الأداء والوسيلة الأساسية التي تمكنها من مواكبة التهديدات الأمنية الحديثة وبالتالي القدرة على مواجهتها.

**الكفاءة:** من خلال وجود عناصر ذات خبرة وكفاءة في مجال مواجهة التهديدات اللاتماثلية وكذا

استغلال القدرات المادية والوسائل التكنولوجية في تقفي آثار الإرهابيين مع التكيف مع التحولات التي شهدتها الساحة الجيو امنية في منطقة الساحل.

**الإعتراف الدولي بالدور والمكانة المحورية في المجال :** يبرز من خلال استناد القوى

الكبرى المنخرطة في ما يعرف بالحرب العالمية على الإرهاب ، على التجربة الجزائرية في المجال ، الأمر الذي منح للجزائر مكانة دولية معترف بها في ما يخص الخبرة والكفاءة والفعالية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية، خاصة بعد تحالف الإرهاب و الجريمة المنظمة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>ناصر بوعلام، المرجع السابق، ص149

الختامة

إنطلقت الدراسة في معالجة الإشكالية من الفصل الأول تحت عنوان الإطار العام للدبلوماسية الجزائرية حيث تجسد في التعريف بالدبلوماسية الجزائرية الحديثة والتاريخ النظالي لها ، وعمل الدبلوماسية الجزائرية على صنع المكانة المتميزة بالنسبة للعديد من القضايا الدولية والإقليمية وإمتازت بالوضوح والشفافية التامة بالتعبير عن موقفها من خلال مبادئها الثابتة والمتمثلة في عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول ، اعتمادا الحل السلمي ، ودعم الاعتماد المتبادل بين الدول وتعزيز مبدأ الوساطة بين أطراف النزاع وغيرها مما يفرضي الى الحد من إنتشار الفوضى والدمار وما ينجر عنه من الخراب ومنه عدم التقدم الى إرساء حضارة عالمية تتبنى أساليب الحوار بين الشعوب لأن الحضارة نتاج السلوك البناء لا السلوك المدمر فبإيمان السياسة الخارجية الجزائرية بهذه الدعائم القوية وبالتجربة التاريخية لها تبقى ثابتة لا تتغير .

أما الفصل الثاني والمعنون الأبعاد السياسية والأمنية للتحويلات الدولية والإقليمية الراهنة فتضمن مايشهده عالم اليوم على مستوى النظام الدولي من تباينات و انشقاقات بين فواعل المجتمع الدولي من استظهار القدرة والإستحواذ على جميع مكونات القوة المتعددة الاقتصادية والتكنولوجية وتشابك وتعدد العلاقات الدولية في ظل تزايد الإعتماد المتبادل بصفة قوية وأكثر إختلافا من قبل ، أيضا على مستوى الصعيد الإقليمي بصفته يمثل أهمية كبير في ظل ماطرأعليه من أحداث كبلت جميع أعمال التنمية فيه بعد إقرار السلم والأمن الذي تصارع من أجله القارة الإفريقية من قبل ولسنوات عدة ،ترجع من جديد ثورات الربيع العربي تندد وتطالب بالأنعتاق من الإغلاق الديمقراطي الى الديمقراطية العالمية وحرية التعبير المطلقة والإصلاحات الشاملة للإقتصاد والتنمية وغيرها من المبررات، بحث نخلص مدى ارتباط التحويلات الحاصلة بين الدول الفاعلة ودول العالم الثالث خاصة الولايات المتحدة الامريكية .

وبالنسبة للفصل الثالث والذي هو تحت عنوانجهود الحراك الدبلوماسي الجزائري في القضايا الدولية والإقليمية الراهنة باعتبار أن الجزائر هي دولة ضمن وحدات المجتمع الدولي تتأثر بجميع ما يحدث فيه وعليه في ظل التحويلات الراهنة تبقى تحتهد وتبحث عن أليات وأساليب ودوافع تتحرك وفقها بمايضمن الحفاظ على ما اكتسبته في رصيدها العالمي ويمكنها من التموقع موضع الدور الفاعل في المنطقة دون أن يقحمها في متهات التحويلات السريعة للمجتمع الدولي ، فالجزائر في هذا التحول لديها علاقات متعددة مع جميع

الأطراف الفاعلة في النظام الدولي علاقات أمنية واقتصادية وسياسية وعلاقات مختلفة تمكنها من الحفاظ والتمسك بالنظام وفق مبادئها وبذلك يضمن لها عدم تعرضها للضغط الحاد من خلال أهمية الاطراف المشتركة خاصة الفاعلة على مستوى النظام الدولي ، كذلك على المستوى الإقليمي استطاعت الجزائر فرض منطلق السلم والامن في افريقيا والحد من الصراعات المتجددة في الدول عبر تفعيل واعادة هيكلة المنظمات الافريقية وعلى راسها منظمة الاتحاد الافريقي لاعطاء العمل صفة الاجماع ومنه تحميل المسؤولية المنوطة باختلال السلم والامن في افريقيا لجميع وحدات ودول الاتحاد وعلى هذا فالجزائر تدرك مدى كونها دولة محورية في ضبط الاستقرار والسلم فهي تدرك التكلفة ما يحتم عليها تحمل الريح والخسارة في سبيل تحقيق حوار آمن ومستقر.

ومما سبق نستنتج أن التحولات الدولية والإقليمية لم تحد من عمل الدبلوماسية الجزائرية في ظل مبادئها التاريخية والتي هي مسار النضال والكفاح من أجل تحقيق أهدافها الدولية والإقليمية من جانب المشاركة في مختلف القضايا على سبيل المثال مكافحة الإرهاب الدولي ودعم السلام العالمي وتحقيق عالم تتساوى فيه جميع وحداته في اطار التعاون والإعتماد المتبادل ونبد كل أعمال الصراع والتنافس من أجل القوة، بل أن من سمات الدبلوماسية الجزائرية هي الطابع الأزموبي لها اي تزايد نشاطها المكثف في ظل الأزمات.

تعتبر سمات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية والتي هي إمتداد للنضال السياسي الجزائري ضد الإستعمار بكل صوره والداعم لحركات التحرر هي بمثابة عائم و مرتكزات تمكنها من تحقيق أهدافها الأمنية والسياسية ضمن أمن وسياسة النظام الدولي على المستوى الدولي والإقليمي.

يعتبر ادراك السياسة الخارجية للتحولات الدولية والإقليمية بمدى عمقها من حيث الفواعل الفوق وتحث القومية فهي تراعي جميع التغيرات الداخلية بالنسبة لها وذلك من خلال تفقد حقوق الإنسان وارساء دعائم الديمقراطية ومراعاة الإختلافات الحقوق الفردية والجماعية للإثنيات المكونة لها.

يمثل واقع الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضايا الدولية والإقليمية بالثبات والتكيف وفق متطلبات التحولات الراهنة ، والتماشي بالواقعية تجاه عالم تعددت فيه مظاهر الإعتماد المتبادل والتنظيمات الأمنية الدفاعية المشتركة .

انطلقت الدراسة من إشكالية وهي فيما تمثّل إنعكاسات التحولات الدولية والإقليمية على الدبلوماسية الجزائرية؟ وكيف تعمل هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاهها؟. وللإجابة عنها وضعت عدة فرضيات هي بمثابة إجابات محتملة للدراسة ، أما بالنسبة للفرضية الأولى والمتمثلة في ساعدت التجربة التاريخية للنظام السياسي للجزائر في بناء دبلوماسية حديثة للجزائر وذلك من خلال الدفاع عن القضية الجزائرية إبان الإستعمار واستطاعت تحقيق آنذاك من تدويل القضية الجزائرية وبعد الإستقلال ساهمت في دعم حركات التحرر في دول العالم الثالث واستطاعت لفت النظر في استغلال اقتصاديات العالم الثالث وفق تقسيم العمل بين المركز والمحيط، أما بالنسبة للفرضية الثانية ساهم الوعي لدي السياسة الخارجية الجزائرية في تحديد مسار دبلوماسيتها من حيث علاقاتها المتينة مع الدول الفاعلة في النظام الدولي أثناء تدويل القضية الجزائرية والرؤية الواضحة لتصور النظام الدولي من حيث هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه فهي لم تتخلى عن العلاقات السابقة في ظل الثنائية القطبية وبعدها حيث ربطت علاقاتها مع الأطراف الفاعلة في ظل التعاون في مجالات عدة اقتصادية وسياسية وأمنية وعلى سبيل المثال الحرب على الإرهاب الدولي وخبرة التجربة الجزائرية فيه . أما بالنسبة للفرضية الثالثة استطاعت الدبلوماسية الجزائرية التكيف مع مختلف التحولات الدولية والإقليمية، إذ نستطيع رصد المواقف الثابتة للدبلوماسية الجزائرية تجاه القضايا الدولية مثل الأزمة السورية واعتبار المحافظة على النظام في سوريا متماسكا يكمنها من الإنتقال الديمقراطي وفق مراحل الوصول الى المسار الديمقراطي عكس الفوضى والإقتتال لإسقاط النظام وإحداث الفراغ وهو بذاته يؤدي فشل الدولة من تخطيه مثل ما هو واقع في ليبيا، أما بالنسبة للقضايا الإقليمية وعلى رأسها الأزمة المالية والليبية فتعمل الجزائر جاهدة من تحميل نجاح الإستقرار والسلم على إرادة الأطراف الساعية لذلك وتساعد بشتى الطرق لوضع جميع الأطراف في الصورة الحقيقية للوضع المزري الذي يتعرضون له من فوضى وأرهاب إنقسامات وانحصار للعلاقات التعاون بين الدول المجاور في إطار امني فقط ، وهذه التحولات حدت من التعاون بين الدول المغاربية والإفريقية.

وعليه نستطيع القول استنادا علمدى تحقيق قدرة الدبلوماسية الجزائرية على التعاطي مع أهم التحولات السياسية الدولية والإقليمية كهدف رئيسي للدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها والمتجسدة في بعض النقاط التالية:

التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال تقوية الشراكة الجزائرية الأمريكية ، خاصة في إطار التعاون العسكري من خلال تبادل الزيارات بين وزراء الخارجية ومنها التي قام بها مراد مدلسي آنذاك مؤكداً أن التعاون الأمني يشتمل تبادل المعلومات والتدريب وتنمية المواد البشرية ، كما وقعت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على إتفاقية تعاون بالإستخدام السلمي للطاقة النووية جوان 2007.

أما ما يتعلق بالتعاطي مع التهديدات الأمنية المرتبطة بالظاهرة الإرهابية في ظل الخبرة التي اكتسبتها الجزائر في هذا المجال ظهر الإهتمام بالدور الجزائري المحلي في محاربة الإرهاب مع أحداث 11 سبتمبر اذ بدأت العديد من الدول الإهتمام والإستفادة من الخبرة الجزائرية في هذا الصدد وعليه اعتبرت خبرة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب وعليه بدأت الولايات المتحدة بالإعتماد على التعاون الأمني مع الجزائر مستفيدة من المعلومات الإستخباراتية اللازمة لمكافحة الشبكات الإرهابية في العالم .

كما أن الجزائر في ظل المكانة الدولية المكتسبة عززت علاقاتها مع العديد من الدول الفاعلة وعلى رأسها روسيا وهي حليف معتمد وعائد على الساحة الدولية بطرح جديد للنظام العالمي وعلى غرار عقود سفقات السلاح فقد وسعت علاقاتها على نطاق واسع في مجال الصناعة والإقتصادو الأستفادة من الخبرة الصناعية لروسيا كذلك الثقافية والعلمية وهذا ما يمكنها من الثبات في مواقفها في ظل التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على تحقيق استراتيجياتها تجاه المناطق المختلفة في العالم .وكذلك الصين ، المانيا ، والبرازيل وتبادل الخبرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية خاصة فيما يتعلق بدولة الصين وتوسع نشاطها المختلفة في الجزائر.

# قائمة المراجع والمصادر



المراجع:

الكتب:

01/غازي حسين صاريني،الدبلوماسية المعاصرة-دراسة قانونية،ط1،عمان:دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع2002

02/د.عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج02، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

03/بيتر مارشال، الدبلوماسية الفاعلة ،ط1 القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، شارع الجلالة بالأوبرا-الجزيرة.

04/ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإيريترية، (الجزائر: دار الجيل

05/محمد بوعشة ، الأزمة الجزائرية ، الخلفيات السياسية والإقتصادية والثقافية، (بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية،1996)،

06/الشيخ خضر نورالدين، "الأزمة السورية" قراءة في الأسباب والنتائج،دار المنظومة ،شؤون الأوسط لبنان،2014

المذكرات:

07/سليم بوسكين ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني

الجزائري(2010-2014)ماجستير،جامعة محمد خيضر، بسكرة

08/ناصر بوعلام ،دور الجزائر الأقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقةالساحل2006-2014،مذكرة ماجستير،جامعة مولود معمري

09/تجاحنة نوح، الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الدولية الراهنة(مذكرة ليسانس)2014/2015جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

10/أ.وهيبة خبيزي، "الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإفريقي"، جامعة جيلالي بونعامة ،خميس مليانة.

المجلات:

11/مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الراهنة"، مجلة الفكر ، جامعة محمد خيضر

، بسكرة ، العدد01،دت

12/بن عائشة محمد الأمين ، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقربة جيوسياسية دراسة حالة مالي ،جامعة

الجزائر.

13/حيدر علي حسين،رؤية مستقبلية للتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية القاهرة.

14/إسراء أحمد جواد، محددات التفاعل والتأثير بين العربية : دراسة في الأسباب والنتائج ،العدد43 ،مجلة

المستنصرية للدراسات العربية والدولية

15/مصطفى بخوش ،تحول في مفهوم الأمن وإنعكساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، جامعة محمد

خيضر ،بسكرة.

تقارير:

16/د.محمد السنوسي العمراوي،الرابطة التاريخية لضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن المغاربي ، المؤتمر

المغاربي الدولي ، "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة"،27-

28فيفري2013،جامعة قاصدي مرياح ورقلة.

17/د.قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني

الداخلي،تقارير2014،مركزالجزيرة.

18/د.قوي بوحنية،الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، تقارير الجزيرة ،

جويلية 2012،

19/د.قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،جويلية 2012

المواقع الإلكترونية:

20/د.علي محمد علي ، الحل السياسي في سوريا،18نوفمبر2014،مركز سوريا للبحوث والدراسات ،  
نشر ديسمبر 2014،سا49:21،تاريخ الاطلاع 08ماي2017،متوفر على الرابط:  
<http://www.syriasc.net/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1>

21/رمطان لعمامرة ،ندوة وزراء الخارجية للإتحاد الأوروبي والجامعة العربية ، أئينا2014،جزايرس.نشر  
<http://www.djazairss.com/elmassa/86266> ، 2014-06-11

22/وكالة الأنباء السورية ، بشار الأسد يستقبل وزيرا جزائريا في زيارة نادرة منذ بدء النزاع السوري ، نشر  
<http://www.france24.com/ar/20160425> 2016/04/25

23/د.خيام الزعبي، آخر فرضيات الحل: الجزائر تدخل على خط الأزمة في سورية، تاريخ النشر :  
2016-04-26 سا 11:50،

[HTTP://WWW.SHAAMTIMES.NET/NEWS-  
DETAILS.PHP?ID=53897](http://WWW.SHAAMTIMES.NET/NEWS-DETAILS.PHP?ID=53897)

24/عبد السلام سكية، محورالجزائر-روسيا -سوريا يتحرك لمواجهة تحالف الخليج فرنسا ، الشروق أون  
لاين،نشر 26/04/2016

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/282021.html>

25/رانيا حسين : خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا، مجلة البيان - العدد81، رمضان  
1423هـ،ديسمبر2002م،<http://www.meshkat.net/node/14338K>

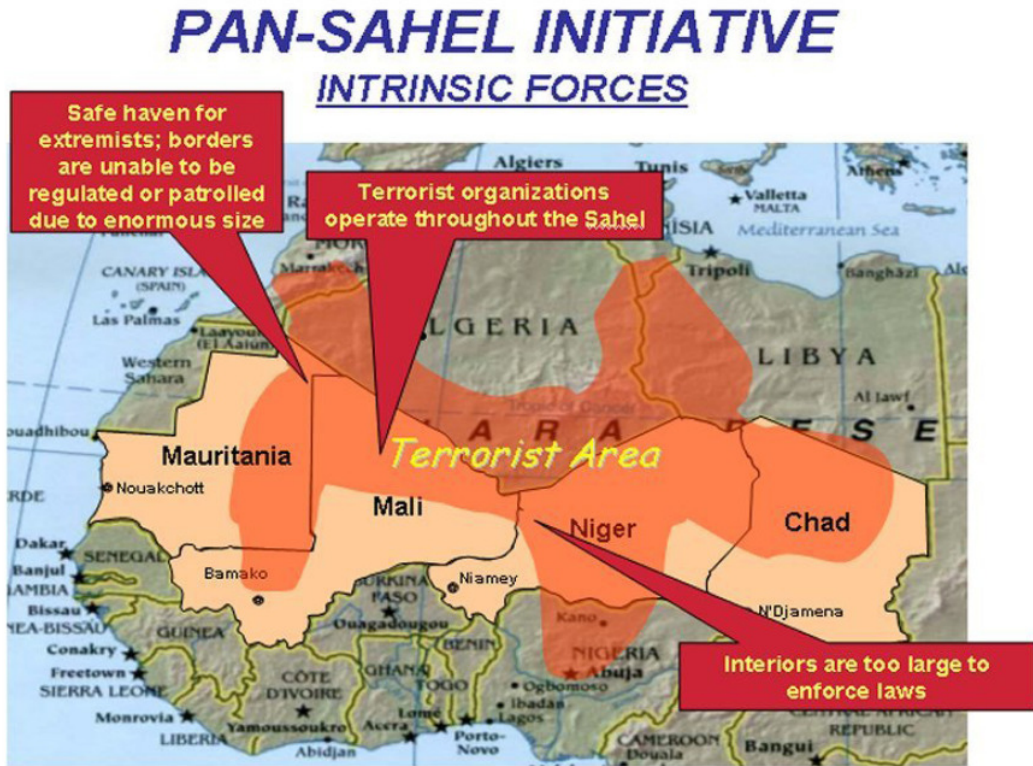
26/أميرة محمد عبد الحليم :مالي بين مخاطر الانقلاب والتقسيم،مركز الأهرام  
للداساتالسياسيةوالإستراتيجية

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/review.aspx?serial=67>

27/د. بدر حسين شافعي: هل يفتح إنتقلاب مالي الطريق أمام "الربيع الإفريقي"؟. مجلة السياسة الدولية  
<http://www.siyassa.org.eg/newscontent/22287/100>

الملاحق

خريطة توضيحية لتمرکز الجماعات الإرهابية بينالمالية الموريتانية ، شمال مالي ، الحدود المالية النيجيرية ، شمال تشاد



(الملحق رقم 02)

## الملاحق

خريطة توضيحية لخطوط انابيب البترول والغاز روسيا باتجاه اوروبا.



(الملحق رقم 01)

# فهرس المحتويات



الصفحة	المحتويات	الرقم
1	المقدمة	01
8	الدبلوماسية الجزائرية.	02
8	مفهوم الدبلوماسية .	03
11	الدبلوماسية وارتباطها بالسياسة الخارجية.	04
13	التحول في وظائف الدبلوماسية فيفضل الوضع الراهن.	05
14	محددات الدبلوماسية الجزائرية	06
14	الدبلوماسية الجزائرية أثناء وبعد الاستقلال	07
18	مبادئ وسات الدبلوماسية الجزائرية	08
27	الأبعاد السياسية و الأمنية للتحولات الولية و الإقليمية الراهنة.	09
27	الأبعاد السياسية والأمنية للتحولات الولية الراهنة.	10
27	طبيعة وهيكله النظام الدولي في ضل متغيرات الولية.	11
33	التحول في القواعل من غير الدول في حقل العلاقات الولية:	12
43	الأبعاد السياسية والأمنية للتحولات الإقليمية الراهنة.	13
43	الجنذور المرجعية للتحولات السياسية في إفريقيا .	14
45	الانعكاسات الأمنية والسياسية للتحولات الإقليمية الراهنة.	15
50	الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضايا الولية والإقليمية الراهنة	16
50	مبدأ الحل السلمي وعدم التدخل في شؤون الدول (الأزمة السورية).	17
50	الأزمة السورية(دراسة في المسارات والأسباب)	18
56	جهود التسوية للأزمة السورية العربية والدولية	19
61	نظرة الدبلوماسية الجزائرية فيحل الأزمة السورية.	20
70	دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة السلم والأمن في إفريقيا(الأزمة الليبية والمالية)	21
70	جهود الدبلوماسية الجزائرية الأمنية لإقرار السلم والأمن في إفريقيا.	22
72	مسارات الأزمة الليبية والمالية	23
85	الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية والمالية على الدبلوماسية الجزائرية	24
93	الخاتمة	25

97		المراج	26
99		الملاحق	27
103		الفهرس	28